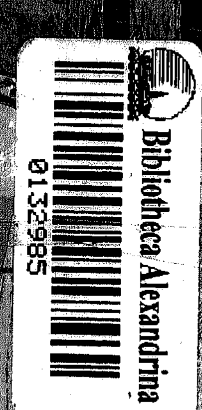
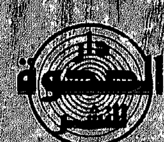
الدكتور . يوسف القرضاوي

رد علمي على د. فؤاد زكريا وجماعة العلمانيين

الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه





وجهاً لوجه

الإسلام والعلمانية

الطبعة الثانية

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

دار الصحوة للنشر
دار الصحوة للنشر والتوزيع - القاهرة

الإدارة : ٧ ش السراى - أول المنيل ت . فاكس : ٩٨٧٩٢٤

الفرع : حدائق حلوان - بجوار عمارات المهندسين ت ٣٧٤٠٠٧١

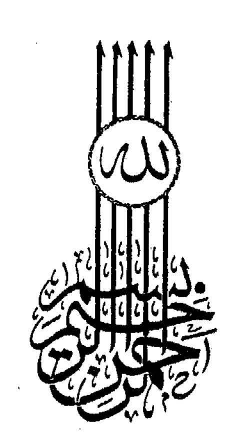
الدكتور يوسف القرضاوي

وجهاً لوجه
الإسلام والعلمانية

ردٌّ علمي على د. فؤاد زكريا وجماعة العلمانيين



القاهرة



بســـم الله الرحمن الرحيـــم

مقـــدمـة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد ..

فى صيف سنة ١٩٨٥ م ، كنت فى مدينة « بون » فى ألمانيا الغربية للعلاج من ألم أصاب العمود الفقرى ، وكانت تأتينى ما بين حين وآخر ، بعض الصحف العربية ، ومنها صحيفة الأهرام القاهرية ، وفى أحد الأيام ، قرأت فيها مقالا للدكتور فؤاد زكريا ، يذكر فيه ضرورة الحوار مع الدعاة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية ، نظرا لخطورة الموضوع ، واتساع القاعدة ، التى تنادى به ، وعدم قيام حوار من هذا النوع ، رغم أهميته لحاضر الأمة ومستقبلها .

وكان أول ما لفت نظرى ، أنه جعل عنوان هذا الموضوع الكبير العميق ، « المسألة الدينية فى مصر المعاصرة » ! والكتاب – كما يقولون – يُقرأ من عنوانه ، ففهمت أن هذه هى مكانة الدين فى نفس الكاتب . الدين الذى هو روح الحياة ، وحياة الروح ، وجوهر الوجود الإنسانى كله ، لا يعدو أن يكون فى تفكير كاتبنا غير مسألة من مسائل الحياة ، التى تشغل الناس فترة من الزمن ؛ مثل : تداخل خطوط التليفونات ، أو انقطاع المياه عن الأدوار العليا فى النهار ، أو ارتفاع سعر الدولار فى السوق السوداء ، ونحو ذلك ...

ثم لاحظت أنه يسميها المسألة « الدينية » ، وليست « الإسلامية » . فالكُتّاب العلمانيون حريصون ، كل الحرص ، على إبعاد كلمة « الإسلام » من قاموسهم ، ما استطاعوا ، واستخدام كلمة « الدين » ؛ وذلك لتثبيت المعنى الدخيل المستورد ، وهو التفريق الجازم بين ما هو دين ، وما ليس بدين ، من

شئون الحياة المختلفة . وهو معنى غريب على الفكر الإسلامى ، والحياة الإسلامية .

ومع هذا ، غضضت الطرف عن العنوان ، وبدأت أقرأ المقال الأول ، وأنا أقول فى نفسى : هذه بداية طيبة ، فما أحوج أبناء مصر ، وأبناء العروبة ، وأبناء الإسلام ، إلى أن يتحاوروا بالفكر ، بدل أن يتقاذفوا بالتهم ، أو يتقاتلوا بالسلاح .

ولكن ، ما أن انتهى د. فؤاد زكريا من مقالاته ، ومن التعقيب — بعد ذلك — على منتقديه ، حتى شعرت بأن ظنى قد خاب فى جدية دعوة الدكتور للحوار ، مع التيار الإسلامى ؛ وذلك لجملة أسباب :

١ – أن الكاتب لم يكن يحمل قلما للحوار ، بل سيفا للهجوم ، واستغل المساحة الكبيرة ، المعطاة له فى الصحيفة ، للتشكيك فى المسلَّمات الأولية عند الأمة الإسلامية ، طوال أربعة عشر قرنا من الزمان ، حتى اجترأ على التشكيك فى أن الشريعة من عند الله ! وزعم أن كل ما هو إلهى ، ينقلب بشريا صرفا ، بمجرد تفسيره وتطبيقه . ومعنى هذا أنه لا فائدة ، ولا مبرر أن ينزل الله للناس كتابا ، أو يلزمهم بشريعة ، يبعث بها رسولا .

٢ – أنه لم يحاول أن يتنازل عن شيء من أفكاره ، ليقترب من دعاة الإسلام ، بل كان أكبر همه أن يتنازلوا هم عن أفكارهم ، بل عن عقيدتهم وشريعتهم ومنطلقاتهم الأساسية ليقتربوا منه ، وليت شعرى ، كيف يتم حوار على هذه الصورة ؟!

إن القرآن ذكر فى جدال أهل الكتاب أدبين رئيسين :

الأول : أن يكون بالتى هى أحسن ، فلو كان هناك أسلوبان ؛ **أحدهما** : حسن ، **والآخر** : أحسن منه ، لوجب أن تستعمل الذى هو أحسن .

الثانى : التذكير بنقاط الاتفاق ، التى من شأنها أن تجمع ، ولا تفرق .

وفى هذا يقول الله تعالى : ﴿ ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن ... ﴾ ﴿ وقولوا : آمنا بالذى أُنزل إلينا ، وأُنزل إليكم ، وإلهنا وإلهكم

واحد ، ونحن له مسلمون ﴾ « العنكبوت : ٤٦ » .

هذه هى طريقة القرآن فى الحوار ، أما طريقة د. زكريا ، فإنها تهدم ولا تبنى ، وتفرق ولا تجمع ، وتباعد ولا تقرب .

٣ - أن الكاتب كان يلوى أعناق الحقائق ليّا ، ويتعسف فى التفسير والتعليل ، ولو كانت الحقائق - أمامه - فى وضوح الشمس فى ضحى صيف القاهرة ، وكلامه عن الشريعة الإسلامية ، وعن الصحوة الإسلامية ينطق بذلك بجلاء .

٤ - أنه حين رد عليه بعض المعلقين ، قطع أوصال تعليقاتهم ، وانتقى منها ما حلا له ، فأبقاه ، وحذف ما شاء ، وقطع كلمات ناقديه عن سباقها وسياقها ، ومنهم علماء ومستشارون وأساتذة جامعات .

كما أن صحيفة الأهرام ، لم تكن منصفة فى الحكم بين طرفى الحوار ، فأعطت كل الحرية للدكتور فؤاد زكريا ، ولم تعط لناقديه مثل ما أعطت ، بل حولت ردودهم وانتقاداتهم إلى الكاتب نفسه ، يأخذ منها ويدع ، على طريقة ﴿ لا تقربوا الصلاة ﴾ . حتى أن الداعية الإسلامى الكبير الشيخ محمد الغزالى بعث بمقالتين إلى « الأهرام » حول الموضوع ، فلم تنشر أيا منهما ، ولم تشر إليه ، وغطت ذلك بأن دعته إلى المشاركة فى ندوة أدارتها الأهرام داخلها ، يتكلم فيها الشيخ نصف ساعة ، ثم يلخص ما قاله فى سطرين أو ثلاثة !

وهذا ما جعلنى أعلق على دعوة الحوار ، التى أعلنها د. زكريا ، أنها أشبه بسباق ، يعدو فيه حصان واحد !

وقد تبين لى - فيما بعد - أن هذه المقالات ، التى جمعها صاحبها وأودعها ضمن كتاب له ، خطط لها العلمانيون ضد الشريعة الإسلامية ودعاتها ، فقد صدرت لهم عدة كتب ، تهاجم الشريعة وفقهاءها قديما ، والداعين إليها حديثا .

كما فسحت لهم صحف ، معروفة ، صدورها ، ليكتبوا فى هذا الاتجاه ما شاءت لهم أهواؤهم ، فضلا عن مجلاتهم الخاصة ، التى تعبر عن اتجاههم بصراحة ، حيث لم يسمح للتيار الإسلامى ، الذى يعبر عن القاعدة العريضة للأمة ، أن تكون له مجلة تتحدث باسمه .

وقد أشار إلى هذه المؤامرة المدبّرة الكاتب المسلم اليقظ الأستاذ فهمى هويدى فى مقالاته ، التى تنشر فى « الأهرام » ، وفى عدد من الصحف العربية فى الأردن والخليج .. ونبه على أن هناك « تنظيمات متطرفة » للعلمانيين ، ينبغى أن تُدان ، كما دينت تنظيمات دينية متطرفة ؛ مثل التكفير والهجرة . وقال : إن الفرق بين الاثنين هو : أن **الأولين** « الدينيين » شباب مندفع ، سلك طريقه على سبيل الخطأ . وأن **الآخرين** شيوخ مجربون – بعضهم محترفون – اتخذوا مواقعهم عمدا ، ومع سبق الإصرار والترصد .

قال : وليس فى الأمر مبالغة ، فنحن نستطيع أن نرصد – خلال العامين الأخيرين ، على سبيل المثال – فريقا من هؤلاء ، فرغ جهده ، ونذر نفسه ، للنيل من الشريعة ، وتسفيه التجربة الإسلامية ، وتحقير التاريخ الإسلامى ورموزه « أهرام ١٩٨٦/٩/٢م » .

ولما دعت اللجنة الثقافية فى نقابة الأطباء بالقاهرة إلى عقد ندوة ، يتحاور فيها الإسلاميون والعلمانيون ، دعتنى مع فضيلة أستاذنا الشيخ الغزالى لتمثيل الجانب الإسلامى ، كما دعت عددا من دعاة العلمانية منهم : د. فرج فودة ، ود. وحيد رأفت ، ود. فؤاد زكريا ، واعتذر أكثرهم ، ولم يحضر منهم إلا الأخير . وقد رحبتُ بهذا الحوار ، وهذه الندوة ، حيث يلتقى الطرفان وجها لوجه ، لمناقشة قضية ، هى أخطر قضايا الساعة .

وفى اليوم المحدد للندوة ، شهدت قاعة « دار الحكمة » جمهورا ، قل أن يتوافر لمحاضرة أو ندوة ، ضاقت به الدار وما حولها ، وجلس الناس على الأرض ، وصعدوا إلى السطوح ، ووقفوا فى الشارع ، وانصرف الكثيرون ، حيث لم يجدوا لهم شبرا من الأرض .

كانت الندوة أشبه باستفتاء شعبى على « الإسلام والعلمانية » ، أيهما يختاره الشعب ، وقال د. فؤاد زكريا ، فى بداية حديثه : إن العنوان يوحى بأن الإسلام فى مواجهة العلمانية ، وهذا يعنى أن المعركة محسومة من أول الأمر لصالح الإسلام . وهو اعتراف صريح منه ، بأنه عند المفاضلة بين الإسلام وغيره ، فإن الكفة الراجحة – دائما – تكون هى كفة الإسلام .

وفيهم كثير من رجال العلم والتربية وأساتذة الجامعات والقانون والقضاء .

وقد لاحظ الكثيرون ، ممن قرأ كلام الدكتور زكريا ، أنه صب جام سخطه وغيظه عليَّ أنا خاصة .

وما كان لى من ذنب لدى د. فؤاد زكريا ، إلا أنى تكلمت بعده ، فأتيت على شبهاته من القواعد ، وأن الجماهير قابلت كلامه بالامتعاض والاستهجان ، وقابلت كلامى بالتجاوب والاستحسان .

والحق أن هذا لم يكن لضعفه ولا لقوتى ، بل لضعف الباطل الذى نصب نفسه للمحاماة عنه ، ولقوة الحق الذى كرمنى الله بالدفاع عنه .

إن من سوء حظه أنه يدافع عن قضية خاسرة ، يدافع عن « العلمانية » فى مجتمع يؤمن بالإسلام .

وقد اتهم الدكتور الإسلاميين بأنهم بكروا وملئوا مقاعد قاعة دار الحكمة . وهو يتوهم – أو يوهم – أن هذا كان بتخطيط وترتيب واتفاق ! ويعلم الله أن شيئا من هذا لم يحدث . كل ما فى الأمر أن الناس دُعوا إلى ندوة فى قضية تشغلهم فأجابوا .

وهب أن الندوة كانت فى قاعة المحاضرات الكبرى بجامعة القاهرة ، بل هبها كانت فى « استاد » القاهرة الدولى ، وفتح الباب على مصراعيه للحضور ، فأى الفريقين سيكون أكثر عددا ، وأعز نفرا ؟!

إن أنصار الإسلام – ولاريب – سيكونون هم الأكثرية العظمى . وستكون قلوب الجماهير الحاضرة وعقولها وآذانها مع التيار الإسلامى ودعاته . وهذا ما لا يجهله د. فؤاد زكريا ، بل هو ما اعترف به بصريح العبارة ، وتمحل أن يجد له تبريرا ، فلم يوفق . أما ما قاله عنى : أنى استطعت أن أستحوذ على الجماهير بالتأثير العاطفى ، فإن الذين شهدوا الندوة يعلمون علم اليقين أنى كنت فى المقام الأول عقلانيا وموضوعيا ومنطقيا إلى أبعد حد . ومن شاء فليحتكم إلى شريط الندوة المسجل بالصوت والصورة .

كما زعم أنى كنت أرفع صوتى وأخفضه ، للتأثير على عواطف الجمهور .

وأنا – بحمد الله – أرفع صوتى دائما ولا أخفضه . وأسأله تعالى أن يجعل صوتى دائما عاليا ، وأن يجعل علوه بالحق وللحق .

إن الدكتور الفيلسوف مغيظ ومحنق ، لعدم تجاوب الجماهير معه ؛ لأنه يؤذن فى « مالطة » – كما يقولون .

وأؤكد للدكتور أنه سيظل يؤذن فى مالطة ، إن جاز لنا أن نعبر عما يقوله بالأذان ؛ لأنه ضد الأذان على خط مستقيم ، ولكنهم يقولون : « الأمثال لا تُغير » .

أجل ، سيظل الدكتور بعيداً عن عقول الجماهير ، وقلوبهم معا ؛ لأنه يحدثهم بمفاهيم مستجلبة من ديار أخرى ، ومن قوم آخرين ، فهم لها رافضون وعنها معرضون ؛ لأنها مناقضة لدينهم وشريعتهم ، وقيمهم وتاريخهم ، وواقعهم .

من هنا اتجه تفكيرى إلى أن أرد على دعاوى د. فؤاد زكريا خاصة ، وعلى العلمانيين عامة ، فى كتاب يُقرأ ، لا فى محاضرة تُسمع ، بعيدا عن تأثير قوة الصوت ، وتشجيع الجمهور ، وسيعلم الدكتور أننا – دائما – أصحاب الحجة الأقوى ، والمنطق الأسدّ ، سواء حاضرنا أم كتبنا ؛ لأننا نعبر عن الحق ، الذى قامت به السموات والأرض ، والحق أحق أن يُتبع ، وأولى أن يُستمع ، والباطل مهما انتفش واستطال ، فهو لابد زائل ﴿ وقل جاء الحق ، وزهق الباطل ، إن الباطل كان زهوقاً ﴾ .

وإنما اخترت د. فؤاد زكريا ، للرد عليه من بين دعاة العلمانية فى مصر ؛ لأنه نشر مقالاته ، فى أوسع الصحف انتشارا ؛ ولأنه الوحيد ، الذى اشترك ممثلا للجانب العلمانى فى الندوة التاريخية بدار الحكمة ؛ ولأنه أكثر العلمانيين إبانة عن فكرته ، وأقدرهم على إيراد الشبهات ، وسوقها فى صورة البراهين ، وأجرؤهم على مناقشة القضايا من جذورها ، وإن كانت مجافية لأوضح المسلمات الدينية . فإذا هدمنا كل ما استند إليه ، وما نمقه وزوقه من مقولات ، فقد سقط كل العلمانيين ، وسقطت مقولاتهم ، وذهب زبدهم جفاء ، وبقى ما ينفع الناس .

وقد أدرت الحوار فى هذا الكتاب ، حول جملة أمور أساسية :

١ - تحديد المواقع أو الهويات لكل من الطرفين المتحاورين ، من أول الأمر ، وأين يقف كل منهما ؟

٢ - تحديد المفاهيم الرئيسة فى الحوار ، وخصوصا المفهومين الكبيرين : **الإسلام والعلمانية** .

٣ - تحديد المعايير ، التى يجب أن يُرجع إليها عند الخلاف ، ويرتضيها الطرفان حكما بينهما .

٤ - تحرير موضع النزاع بين الفريقين ، بحيث يُعرف المتفق عليه ، والمختلف فيه .

٥ - تتبع الشبهات المهمة ، التى أثارها د. فؤاد زكريا خاصة ، والعلمانيون عامة ، لتفنيدها ، والرد عليها ، وخصوصا فيما يتعلق بمعركة التحرر الحقيقى للعالم الإسلامى اليوم ، وهو التحرر من كل ألوان الاستعمار ، وفى مقدمته الاستعمار الثقافى والتشريعى ، لهذا خصصنا معركة تطبيق الشريعة بمزيد من الحديث .

كذلك أفردنا حديثا عن « الصحوة الإسلامية » ، وموقف الاستعمار والصهيونية منها ، ورد مزاعم الدكتور حولها . وتركت أشياء أخرى مهمة فى الرد على العلمانيين ، سيتضمنها - إن شاء الله - الجزء الثالث من سلسلة « حتمية الحل الإسلامى » ، وهو قريب الصدور ، بتوفيق الله .

أسأل الله أن ينفع بهذا الكتاب ، مؤلفه ، وقارئه ، وناشره ، وموزعه ، وطابعه ، وكل من أسهم فيه ، وأن يكون شعاعا على الطريق ، يهدى ويضىء .. والله يقول الحق وهو يهدى السبيل ...

يوسف القرضاوى

الدوحة .. غرة رجب ١٤٠٧ هـ

لكى يثمر الحوار

هناك أشياء أساسية ، نحتاج – لكى يثمر الحوار – إلى تحديدها ، بدقة ووضوح ، حتى لا تلتبس الأمور ، ولا تختلط الأوراق ، ولا يكون الحوار جدلا بيزنطيا ، لا يكشف عن غاية ، ولا يهدى إلى طريق .

من هذه الأمور :

١ – تحديد المواقع ، أو الهويات .

٢ – تحديد المفاهيم .

٣ – تحديد المعايير .

٤ – تحديد موضع النزاع .

وسنفرد لكل منها حديثا خاصا به ، ثم نرد على الشبهات الأساسية التى تعلق بها دعاة العلمانية .

تحـــديد الهـويـــات

تحديد المواقع أو الهويات

أعنى بتحديد المواقع ، وبعبارة أخرى تحديد الهويات : أن يحدد كل من الطرفين المتحاورين أين هو ، وما هو ؟ فلا يسوغ فى منطق ، أن تجادل فى الفروع ، من لا يؤمن بالأصول ، أو تقنع بالشريعة ، من ينكر العقيدة .

فالمادى الملحد ، الذى ينكر « الغيبيات » كلها ، ولا يؤمن بشىء وراء المادة ، التى يدركها الحس ، ويعتقد أن « الله » خرافة ، وأن الأديان – كل الأديان – أفيون الشعوب ، ولا يؤمن بأن هناك رسلا ، أوحى الله إليهم ، وأنزل معهم الكتاب والميزان ، ليقوم الناس بالقسط ، ولا أن وراء هذه الحياة الفانية القصيرة ، حياة أخرى خالدة باقية ، يجزى فيها الناس بأعمالهم ، خيراً ، أو شرا ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ﴾ « الزلزلة : ٧ ، ٨ » .

أقول : من لم يؤمن بهذا كله ، كيف تجادله فى فرض الزكاة ، أو تحريم الربا ، أو الخمر ، أو الميسر ، أو الزنا ، أو إقامة الحدود ، أو إيجاب الاحتشام على المرأة ، وتحريم التبرج ، بله النهى عن بيع الغرر ، أو صنع التماثيل ، وما دون ذلك ؟!

إن الذى لا يؤمن بأن محمدا رسول من الله ، لا ينطق عن الهوى ، وأن القرآن كلام الله ، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه ، لا يجوز الجدال معه فى تطبيق الشريعة ؛ لأنه لا يؤمن بالشريعة ، ولا بصاحب الشريعة ، ولا بكتاب الشريعة .

إنما يكون الجدال معه أولا ، فى إثبات نبوة محمد ، وإلهية القرآن ، كما نفعل مع اليهود والنصارى .

فإذا أثبتنا هاتين القضيتين ، كان الحوار حول الشريعة وتطبيقها ؛ إذ لا يتصور قيام بناء بغير أساس .

وأما الذى لا يؤمن بالألوهية نفسها ، ولا يثبت « الغيبيات » أصلا ، ويتبنى ما قاله « فوير باخ » بكل تبجح وغرور : « ليس صحيحا أن الله خلق الإنسان ، بل الصحيح أن الإنسان هو الذى خلق الله » !!! أى أن القول بالألوهية وهم اخترعه الإنسان ؛ أما هذا ، فمن العبث بالعقول ، ومن إضاعة الأوقات والجهود : الحديث معه حول الشريعة وأحكامها ، والحدود وتطبيقها ، والدخول فى متاهات التفصيلات ، التى لا تتناهى ، وهو يجحد أصل الدين جملة !!

ولهذا لما بعث النبى ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن ، قاضيا ومعلما ، كان من وصيته له :

« إنك تأتى قوما أهل كتاب ، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله . فإن هم أجابوك لذلك ، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات فى اليوم والليلة ، فإن هم أطاعوك لذلك ، فأعلمهم أن الله افترض عليهم فى أموالهم صدقة ، تؤخذ من أغنيائهم ، لترد على فقرائهم ... » الحديث .

وهكذا علمه أن يبدأ الدعوة إلى العقيدة ، قبل أن يدعو إلى تكاليف الشريعة .

من أجل هذا ، أقول لإخواننا ، الذين نصبوا أنفسهم محامين عن « العلمانية » ، ومعادين للشريعة وللحل الإسلامى : حددوا مواقعكم ، لنعرف أين تقفون من القضايا الكبرى : الله ، والوحى ، والآخرة . وبالتالى : من صحة نبوة محمد ، وصدق ما جاء به من عند الله ، وأن القرآن كتاب الله ؟ وبعبارة واحدة : هل أنتم مسلمون ، فنخاطبكم بما يخاطب به المسلم أخاه ؟

أم ترون الدين والإيمان به مرحلة انتهت ، كما قال « أوجست كونت » يوما ، وأننا فى عصر العلم لا عصر الدين ! وأننا فى عصر الذرة وغزو الفضاء ، لا يجوز أن تحكمنا شريعة ، جاءت فى عصر الجمل سفينة الصحراء !

وأن أبناء القرن العشرين والحادى والعشرين ، لا يجوز أن تحكمهم قيم ومفاهيم وشرائع ، عمرها أربعة عشر قرنا ؟!!

حددوا لنا موقعكم بصراحة أيها الأخوة المحاورون ، وقولوا لنا : من أنتم وما أنتم ؟ حتى يكون حوارنا على بصيرة ، ولا نتناقش فى الجزئيات ، ونحن لم نتفق على الكليات ، أو نجادل فى « الحواشى » ، ونحن مختلفون فى « المتن » ، أو نثير معارك حول فروع الفروع ، ونحن لم نُقم أصل الأصول .

أما نحن ، فموقعنا – بحمد الله – محدد من جهاته الأربع ، وهويتنا واضحة بينة كالشمس فى رابعة النهار ، لا نتنكر لها ، ولا نلبس أقنعة تخفى حقيقتها ، ولا نخفض أصواتنا بالإعلان عنها ، بل نعلنها صريحة مدوية : إننا « مسلمون » ، رضينا بالله تعالى ربا ، وبالإسلام دينا ، وبمحمد رسولا ، وبالقرآن منهاجا ، ولسنا مستعدين أن نتنازل عن ديننا لأى سبب ، ولا بأى بدل ، ولا لأى أحد ، بعد أن ارتضيناه لأنفسنا وارتضاه الله لنا ، وأتم به النعمة علينا ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتى ، ورضيت لكم الإسلام دينا ﴾ « المائدة : ٣ » .

وكوننا مسلمين ، يحدد موقعنا العقائدى ، وهويتنا الحضارية والأيديولوجية ، ولكنه لا يلغى موقعنا الجغرافى ، ولا موقعنا التاريخى .

موقعنا الجغرافى : أننا عرب ، نعيش فى وطن تجمع أهله لغة واحدة ، وتاريخ واحد ، ولهم آمال وآلام مشتركة ، وأننا مصريون ، نعيش فى بلد واحد ، له تاريخ ، وبين أهله صلات توجب حقوقا والتزامات ، تقتضيها المواطنة والجوار ، ولنا مشكلات تخصنا ، يجب أن نتعاون على حلها .

ولا تنافى بين الانتماء إلى الإسلام ، والانتماء إلى شعب خاص ، أو وطن خاص ؛ لأنه لا تنافى بين العموم والخصوص ، كما سنوضح ذلك بعد .

وموقعنا التاريخى : أننا نعيش فى أوائل القرن الخامس عشر الهجرى ، وأواخر القرن العشرين الميلادى ، فى عصر حطم الذرة ووصل إلى القمر ، ويرنو إلى كواكب أخرى أبعد من القمر ، وصنع بعقله عقلا ، يصنع العجائب هو « الكومبيوتر » .

كما لا ننسى أننا لسنا وحدنا فوق هذه الكرة ، بل نعيش فى عالم تتعدد فيه الديانات والمذاهب ، والفلسفات ، تعدد الأجناس والألوان واللغات ، ونحن - وإن كنا نحو خمس العالم عددا « ألف مليون أو نزيد » - لسنا الأقوى عدة ، ولا الأكثر علما ، بل لازلنا عالة على غيرنا ، وكلنا - نحن المسلمين - فى دائرة ما سموه « العالم الثالث » ، أو « البلاد النامية » ، والنمو تعبير مؤدب للتخلف ، الذى نرزح تحت نيره .

وما دمنا مسلمين ، فلا يسعنا إلا التسليم لحكم الإسلام فى شئون حياتنا ؛ فحقيقة الإسلام : أن تسلم قيادك لله ، ولا تجعل لك مع أمره أمرا . فإذا أخبر الله قلت : آمنا ، وصدقنا . وإذا أمر الله قلت : سمعنا ، وأطعنا . وإذا نهى الله قلت : انتهينا ، وحرمنا . ولا يتحقق إيمان بغير هذا ، ولا خيار لمؤمن أمام أمر الله وحكمه ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة ، إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ﴾ « الأحزاب : ٣٦ » .

هذه قضية مسلَّمة ، لمن ارتضى الإسلام دينا ، وعرف ما هو الإسلام ، ومعنى الربوبية والعبودية ، ومعنى الخالقية والمخلوقية ، وأن من حق الرب ، الخالق المنعم ، أن يأمر وينهى ، ومن واجب عباده المخلوقين له ، المغمورين بنعمه ، أن يسمعوا ويطيعوا .

وتسليمنا للنص الإلهى ، ليس تسليما اعتباطيا ولا جزافيا ، ولا شيئا خارجا عن نطاق العقل . بل هو ما اقتضته الفطرة ، وفرضه العقل ذاته ؛ فالعقل هو الذى هدانا إلى الله سبحانه ، استدلالا بالصنعة على الصانع ، وبالنظام البديع ، فى هذا الكون ، على منظمه ومبدعه .

وهو نفسه الذى دلنا على أن محمدا صادق ، فيما بلغه عن ربه ، وأن القرآن ليس من صنعه وتأليفه ، بل هو كلام الله ﴿ أُحكمت آياته ، ثم فُصلت من لدن حكيم خبير ﴾ « هود : ١ » .

وبعد أن أثبت العقل المستقل أعظم حقيقتين فى الوجود ، وهما : وجود الله الواحد ، وصدق رسالة محمد ﷺ ، عزل العقل نفسه - على حد تعبير الإمام

الغزالى – ليتلقى عن الوحى ، ما يعجز عن الوصول بأدواته إليه من شئون الغيب ، وما تضطرب فيه العقول ، وتحتاج معه إلى مصباح ، يضىء الطريق ، ودليل يهدى السبيل .

وليس معنى هذا ، أن العقل لم يعد له عمل ولا دور مع وجود النص ، فالواقع أن العقل هو المخاطب بالنص ، وهو الذى يفهمه ويفسره ، وبخاصة أن الأكثرية العظمى من النصوص ، تحتمل أكثر من فهم ، وأكثر من تفسير ، حكمة من الله ، الذى جعل من النصوص ما هو قطعى الدلالة ، وما هو متشابه محتمل ، لتجتهد العقول ، وتبحث عن الحق والصواب ، ويرجح هذا رأيا ، وذاك آخر ، وثالث غيره ، وكلهم مأجورون ، ما داموا أهلا للاجتهاد ، وهدفهم الوصول إلى الحق ، بحسب طاقتهم البشرية .

وللعقل دور أكبر ، فيما لا نص فيه ، وهو كثير وكثير ، فلم تشأ إرادة الله الحكيم البر الرحيم ، أن يقيد عباده بالنصوص فى كل شىء ، بل ترك لهم مساحات رحبة ، يعملون فيها عقولهم ، وفق مصالحهم المادية والمعنوية ، الفردية والجماعية ، الدنيوية والأخروية ، مهتدين بالنصوص المعصومة ، وما وضعته من قواعد ، وما سنته من أحكام ، وما أقامته من موازين .

هذه هى القضية الأولى بيننا وبين خصوم « الحل الإسلامى » من دعاة « العلمانية » ، والمعارضين لتطبيق الشريعة الإسلامية ، قضية تحديد الهوية ، تحديد الموقع : هل هم مسلمون أم لا ؟ هل هم مع الإسلام أم ضده ؟ هل هم مع الشريعة أم عليها ؟

أكبر الظن أنهم سيقولون : نحن مسلمون ، عريقون فى الإسلام ، أبا عن جد !

ولا يتوقع من أناس فى حنكتهم السياسية[1] ، أن يخسروا الجماهير العريضة

---

(١) أثنى د. فؤاد زكريا فى مقالة بمجلة « المصور » على المرأة ، التى تكلمت ، فشتمت الإسلام – لا المسلمين – واتهمته بأنه ظلم المرأة ! وظلم الأقليات ! ووصفها الدكتور بالشجاعة ، وإن كان ينقصها – فى رأيه – النضج السياسى . يريد أنها لم تستعمل اللباقة والدهاء فى خداع الجماهير ، عما فى نفسها كالآخرين الناضجين !!

من الشعب – وخصوصا فى بلد كمصر – ويعلنوا أنهم لا يؤمنون بدين ، وأن عهد الدين قد ولى .

إنما الذى يتوقع منهم ، أن يقولوا : نحن مسلمون مثلكم ، ولكننا نختلف معكم فيما هو الإسلام . فإسلامنا إسلام تجديدى ، وإسلامكم إسلام تقليدى .. إسلامنا إسلام عصرى ، وإسلامكم إسلام قديم .. إسلامنا متطور متحرك ، وإسلامكم ثابت جامد .

وقد نرد عليهم ، بأن ما ندعو إليه هو الإسلام الصحيح ، وما تزعمونه إنما هو أفكار مستوردة ، تلبس لبوس الإسلام .. وأننا ننطلق من الإسلام ، عقيدة ومنهاجا ، وأنتم تنطلقون من مسلّمات أُخر .. نحن نرى الإسلام روح وجودنا ، وجوهر حياتنا ، وأنتم تسمون ذلك « المسألة الدينية » !!

ما الحكم عند الاختلاف بيننا وبينهم ؟

وهنا نصل إلى مفترق طريق بيننا وبين دعاة العلمانية ، الذين يزعمون أن من حقهم أن يفسروا الإسلام من منظورهم الخاص ، وأن يقدموا فيه ويؤخروا ، كما يحلو لهم .

وهنا نرد عليهم دعواهم بحجج ثلاث :

أولا : ليس الإسلام دعوة غامضة ، ولا مادة هلامية ، يفسرها كل من شاء ، بما شاء ؛ فالإسلام له أصوله البينة الثابتة ، ومصادره الواضحة المحكمة ، وليس هو كالأديان الأخرى ، التى يملك رجالها أو المجامع المقدسة لديها ، أن تضيف إليه ، أو تحذف منه ، أو تعدل فيه . فهو هو منذ قال الله تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتى ، ورضيت لكم الإسلام دينا ﴾ « المائدة : ٣ » . وقال رسوله ﷺ : « تركتكم على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك » .

فما أجمله القرآن من أمور الإسلام ، بينته السنة النبوية ، وهى قول النبى وفعله وتقريره ، وأكدته سنة الراشدين المهديين ، الذين اعتبرت مواقفهم فى فهم الإسلام وتطبيقه من السنن الواجب اتباعها ؛ لأنهم أقرب الناس إلى مدرسة النبوة

وأحرصهم على تطبيق الإسلام ، وأقدرهم على فهمه ، لما أُتيح لهم من مشاهدة أسباب تنزيل القرآن وقول الأحاديث ، ولما لهم من نور البصيرة ، وسلامة الفطرة ، والتمكن من اللغة بالسليقة .

ثانيا : عندما يختلف العلماء والباحثون فى أمر من الأمور : أهو من الإسلام أم لا ، سواء كان من العقائد أم من العبادات أم من الأخلاق أم من المعاملات ، ألا يوجد معيار يحتكم إليه ؟!

بلى ، قد وضع القرآن الكريم لنا المعيار ، الذى نرجع إليه عند الاختلاف والتنازع ، وهو ما ذكره بقوله : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ، أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول ، وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم فى شيء ، فردوه إلى الله والرسول ، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾ « النساء : ٥٩ » .

وقد أجمع المسلمون فى جميع العصور ، على أن الرد إلى الله تعالى ، يعنى الرد إلى كتابه ، والرد إلى الرسول – بعد وفاته – يعنى الرد إلى سنته . وقد قال عليه الصلاة والسلام : « تركت فيكم ما ، إن اعتصمتم به ، لن تضلوا بعدى أبدا : كتاب الله وسنة نبيه » .

فما كان محكما بينا فى كتاب الله ، والصحيح الثابت من سنة رسول الله ، فهو القول الفصل ، والحكم العدل .

وما لم يوجد فيه نص بين محكم ، إما لعدم نص أصلا ، أو لوجود نص ظنى الدلالة أو الثبوت ، أو هما معا ، فهنا يلزم الرجوع إلى القوانين ، التى وضعها علماؤنا المحققون ، وأئمتنا الراسخون ، لضبط الاستدلال ، ولا سيما عند تعارض الأدلة فى الظاهر ، وقد وضعوا لذلك علم أصول الفقه ، وعلم أصول الحديث ، فضلا عما أصّلوه من قواعد فى علوم أخرى ؛ مثل : علوم القرآن ، وأصول التفسير ، وقواعد الفقه ، وغيرها .

ثالثا : إذا اختلف علماء الإسلام المتخصصون فى دراسته وفقهه ، والذين عاشوا حياتهم له ، يتعلمونه ويعلمونه ، ويدرسون معه كل ما يعين على حسن فهمه من « العلوم الآلية » التى هى آلة الفهم ، ووسيلة الاستنباط ، وهى علوم اللغة ، والنحو ، والصرف ، والمعانى ، والبيان . إذا اختلف هؤلاء مع دعاة العلمانية

- الذين لم يعرفوا من الإسلام إلا قشورا ، ربما أخذوها عن « المستشرقين » ، الذين يحسنون بهم الظن ، أو « المستغربين » ، الذين تتلمذوا عليهم ، ولعلهم لم يقرأوا كتابا معتبرا فى أصول الفقه ، أو فى مصطلح الحديث ، بله الفقه أو الحديث نفسه - فمن يكون أحق بالصواب من الفريقين : الإسلاميون أم العلمانيون ؟ ومع من يسير المسلم ، وهو مطمئن القلب ؟

إن الله أمرنا أن نرجع فى كل أمر إلى أهله ، أى إلى أهل الاختصاص به والخبرة فيه ، وفى هذا يقول تعالى : ﴿ فاسألوا أهل الذكر ، إن كنتم لا تعلمون ﴾ « النحل : ٤٣ » .

ويقول : ﴿ فاسأل به خبيرا ﴾ « الفرقان : ٥٩ » .

ويقول : ﴿ ولا ينبئك مثل خبير ﴾ « فاطر : ١٤ » .

ويقول : ﴿ ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم ، لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ « النساء : ٨٣ » .

فهل يدعى العلمانيون أنهم أهل الذكر ، وأهل العلم والخبرة بالإسلام ، وأهل الفتوى ، فيما يختلف فيه من أحكامه ؟! لا أحسبهم يجرؤون على ذلك ، برغم ما لهم من اجتراءات !

ولو توافر العلم عند الطرفين المختلفين ، وكانت كفتا الميزان عندهما سواء ، لوجب الترجيح بالورع والتقوى . فالعالم ، الذى يخشى الله ، ويستحضر رقابته ، وأنه مسئول أمامه عن علمه ، ماذا عمل فيه ؟ ولا يبيع دينه بدنياه ، فضلا عن أن يبيعها بدنيا غيره ، هذا - ولا ريب - أولى أن تكون كفته هى الراجحة ، وحجته هى اللائحة ، وقوله هو الأدنى إلى السداد ؛ **أولا** : لأنه مأمون على دين الله ، لا يخاف منه التزييف اتباعا للهوى ، أو التحريف طلبا لدنيا . **وثانيا** : لأن مثله جدير أن يوفق للصواب ، وأن يسدد للحق ، فالتقوى هدى ونور وبصيرة ، وقد قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ، إن تتقوا الله ، يجعل لكم فرقانا ﴾ « الأنفال : ٢٩ » أى نورا تفرقون به بين الحق والباطل ، وبين الهدى والضلال .

فما يكون الموقف ، إذا جاءنا العلمانيون بآراء اخترعتها أهواؤهم ، أو نقلوها عن أساتذتهم الغربيين ، وهى آراء لم يقم عليها برهان ، ولا أنزل الله بها من سلطان ، وهى آراء لا يخالفهم فيها علماء العصر وحدهم ، بل هى آراء مخالفة لما أجمع عليه علماء الأمة فى القديم والحديث ، هل يكون لآرائهم هذه اعتبار فى ميزان الإسلام ، ومنطق الإسلام ؟!

يقولون : هذا « عندنا » غير جائز

فمن أنتمو ، حتى يكون لكم « عندُ » ؟!

تحديد المفاهيم

تحـديـد المفـاهيـم

من أهم ما يطلب فى الحوار بين طرفين مختلفين : تحديد « المفاهيم » ، التى يتنازعون حولها ، تحديدا دقيقا ، يكشف عن ماهيتها ومدلولها ، فلا تظل مائعة رجراجة ، يفسرها كل طرف بما يحلو له ، ولا يسلم له الطرف الآخر .

ومن فوائد هذا التحديد :

وضع الأشياء فى موضعها ، وعدم إضاعة الجهد والوقت والفكر فى إبطال شيء ، لا يقول به الخصم أساسا ، وإنما هو من تفسيره الخاص لمفاهيمه ومصطلحاته . وقد تنفض المعركة نهائيا ، إذا اتضح للفريقين أنهما غير متباينين .

وقد تكون المعركة أخف حرارة وحدّة ، إذا اتضح أنهما غير متباينين تباينا شديدا شاسعا .

وقد يعرف من أول الأمر أن التناقض بين الطرفين جوهرى وأساسى ، وأن التقارب بينهما مستحيل ، لاختلاف المنطلقات والأهداف والمناهج والمسلّمات عند كل منهما . فلا فائدة من الحوار بين اثنين بينهما ما بين المشرق والمغرب ، وبقدر ما تقرب من أحدهما تبتعد عن الآخر .

وأول المفاهيم التى يجب توضيحها وتحديدها بدقة هنا : المفهومان الأساسيان فى الحوار : **الإسـلام** .. **العلمانية** .

ويأتى بعد ذلك مفاهيم ترد كثيرا فى الحوار مثل : **الشريعة** ، **التطور** .

مفهـوم « الإسلام » .

أما مفهوم « الإسلام » ، الذى نؤمن به ، وندعو إليه ، ونرى أنه سبيل

النجاة فى الدنيا والآخرة ، فهو الدين ، الذى أنزل الله به آخر كتبه « القرآن » ، وبعث به خاتم رسله محمدا (عليه الصلاة والسلام) من عقائد ، وعبادات ، وأخلاق ، وآداب ، ومعاملات ؛ إذا أحسن الناس فهمها والعمل بها ، زكا الفرد ، واستقرت الأسرة ، وتماسك المجتمع ، وصلحت الدولة ، واستقام أمر الحياة ، بقدر استقامتهم على أمر الله . وإذا أساءوا فهمه أو العمل به ، اختلت حياتهم الفردية والاجتماعية ، بقدر بعدهم عنه .

مصدر هذا الدين هو القرآن الكريم ، الذى تكفل الله بحفظه ، فبقى كما أنزله الله منذ أربعة عشر قرناً ، لم تتغير فيه كلمة أو حرف . وما يبين هذا القرآن ، ويشرحه من صحيح سنة النبى ﷺ ، الذى كلفه الله ببيان القرآن ، بالقول ، والفعل ، والتقرير ، ﴿ وأنزلنا إليك الذكر ، لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ « النحل : ٤٤ » .

أما آراء البشر وتصرفاتهم ، فلا تحسب على الإسلام ؛ لأنهم غير معصومين عن الخطأ أو الانحراف ؛ ولأن الإسلام دين الله وشرعه وهداه ، وليس هو قول فلان ، ولا تصرف علان من الناس .

وقد أجمع المسلمون على أن كل واحد يُؤخذ منه ويُرد عليه ، إلا النبى ﷺ . ولا يستثنى من ذلك ، إلا ما أجمعت عليه الأمة ، ممثلة فى علمائها ومجتهديها ، لا يشذ منهم أحد ، لما ثبت أن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة .

وكذلك سنة الخلفاء الراشدين ، أى منهجهم فى فهم الإسلام وتطبيقه ، لما لهم من خصوصية القرب من العهد النبوى ، ووجود كبار الصحابة ، الذين لا يبخلون بنصيحة ، ولا يسكتون على باطل ، ولا يقرون منكرا ، وقد جاء فى ذلك الحديث الصحيح : « عليكم بسنتى ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، عَضوا عليها بالنواجذ » .

أما أخطاء المسلمين أو انحرافاتهم على مدار التاريخ ، فإثمها على أصحابها ، لا يتحمل الإسلام وزر شيء منها . وهى حجة للإسلام عليهم ، وليست حجة لهم على الإسلام .

هذا هو الإسلام ، الذى ندعو إليه ، ونربى الناس عليه ، وننادى بضرورة

العودة إليه ؛ عقيدة ، وعبادة ، وتربية ، وأخلاقا ، وتشريعا ، وتنفيذا .

ندعو إليه : صافيا بلا شوائب ، مستقيما بلا انحراف ، كاملا بلا تجزئة ، خالصا بلا شركة ، سالما من تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين .

ولكن دعاة العلمانية لا يستطيعون – علانية على الأقل – أن يعترضوا على هذا الإسلام المصفى ، فاخترعوا « إسلاما » من عندهم ، يريدون أن يلزمونا به قسرا وكرها .

أجل ، يريدون « إسلاما » ، غير الذى جاء به كتاب الله ، ودعا إليه رسول الله ﷺ ، وطبقه الخلفاء الراشدون ، وشرحه الأئمة ، والفقهاء ، والمفسرون ، والمحدثون .

يريدون « إسلاما » يحمّلونه أوزار التاريخ ، كما يصورونه هم ، أو تصوره لهم مصادر إلهامهم من المبشرين والمستشرقين .

استمع إلى متحدثهم الفيلسوف فؤاد زكريا يقول :

« إن دعاة تطبيق الشريعة ، يرتكبون خطأ فادحا ، حين يركزون جهودهم على الإسلام ، كما ورد فى الكتاب والسنة ، ويتجاهلون الإسلام ، كما تجسد فى التاريخ . أعنى : حين يكتفون بالإسلام كنصوص ، ويغفلون الإسلام كواقع » !!

هذه – والله – عبارته بحروفها من تقديم كتابه ص ١٠ . وإنى لفى غاية الدهشة أمام هذا الكلام العجيب !

هل يريدنا الكاتب الفيلسوف ، إذا دعونا الناس إلى الإسلام ، أن ندعوهم إلى طغيان الحجاج ، أو خمريات أبى نواس ، أو مجون بعض الملوك والسلاطين أو استبدادهم ، ونقول لهم : هذا هو الإسلام ؟!

إن الإسلام منهج الله لهداية البشر ، ألزمهم الله به ، ليعملوا بتعاليمه متعبدين ، ومتقربين إليه ، ليظفروا بسعادة الدارين . فكيف نلزم الناس بما لم يلزمهم الله به ؟! وكيف ندعوهم إلى الإسلام فى صور الانحراف عن الإسلام ؟!

وكيف يوضع منهج إبليس فى الغواية ، موضع منهج الله فى الهداية ؟!

هذا وضع مقلوب يا أستاذ الفلسفة .

سيقول العلمانيون : إنكم بهذا تدعون إلى الإسلام المثالى ، الذى يصعب تحقيقه .

ونقول :

أولا : إن هذا هو الإسلام ، الذى شرعه الله للناس ، ولا خيار لنا فيه .

وثانياً : إن كل من يدعو إلى مذهب أو نظام أو ايديولوجية ، يدعو إليه فى صورته المثالية . وعلى الناس أن يبذلوا جهدهم ليقتربوا من هذه الصورة المثالية ، ما استطاعوا ، وعلى أجهزة التشريع والتوجيه أن تساعدهم على هذا الاقتراب والترقى . وسينجح فى ذلك قوم ، ويرسب آخرون ، ولا حرج . فمن سار على الدرب وصل .

وليس من العقل ولا الحكمة ولا المصلحة ، أن يعرض على الناس الصور الرديئة ، والمظلمة فى التطبيق ، من أول الأمر ، فهذه تصيبهم بالإحباط واليأس . وهذا ما يفعله دعاة الديمقراطية ، والاشتراكية ، وغيرهما . يدعون إليها فى صورتها المثالية ، بعيدا عن أخطاء التطبيق ، وانحرافات المطبقين . وسيأتى مزيد بيان لهذا فى مناسبته ، فيما بعد ، وسننقل من كلام د. زكريا ، ما يرد على د. زكريا .

ويقول علمانيون آخرون :

سلمنا معكم بأن الإسلام ليس هو التاريخ ولا الواقع التطبيقى ، بل هو الإسلام المثالى ، كما تصوره النصوص .

ولكن هذا الإسلام نفسه ، غير متفق على صورة له . فصورته عند التقليديين المحافظين ، غير صورته عند المجددين المجتهدين ، غير صورته عند فصائل الصحوة الإسلامية المعاصرة ؛ وفصائل الصحوة الإسلامية ، ليست تيارا واحدا ، بل هى تيارات مختلفة أشد الاختلاف من الإخوان المسلمين إلى جماعة التكفير والهجرة .

هناك تيارات تتبنى أضيق صور الجمود والتقليد المذهبى ، وأخرى حرفية

لفظية ، تهمل مقاصد الشريعة ، وتقف عند ظواهرها ، وهم الذين سميتهم « الظاهرية الجدد » .

وهناك تيارات ، لا تتخذ غير العنف أسلوبا ، والقوة وسيلة ، وتعلن الحرب على السلطة ، وإن أراقت ما أراقت من الدماء . وهناك تيارات تكفر المجتمع كله ، لا تكتفى بالحكام ، بل تشرك الشعوب أيضا ؛ لأنها رضيت بهم ، والرضا بالكفر كفر ! .

وهناك اجتهادات غريبة لأفراد أو جماعات ، كأنها لا تعيش هذا العصر ، ولا تعانى مشكلاته ، ولا تتخاطب مع أهله .

... فأى صورة من صور الإسلام ، نعتبرها هى التى تمثل الإسلام الصحيح ؟ وما يدرينا : أى موقف يتخذه إسلام اليوم من المرأة ، أو من الشورى ، أو من الحرية ، أو من غير المسلمين مثلا ؟؟

وأبادر فأقول : إن هذا الكلام فى جملته صحيح ، ولا بد لهذا السؤال من جواب :

والجواب أننا نقصد بالإسلام الذى ندعو إليه : الإسلام ، الذى يمثله التيار المستنير المعتدل الملتزم ، وهذا التيار هو الذى يمثل الجمهور الأكبر للصحوة الإسلامية والحركة الإسلامية ، وهو التيار المستمر والباقى ، برغم ما يعترضه من عقبات ، وما تعرض له من محن ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه « تيار الوسطية الإسلامية » .

وأما التيارات الأخرى ، فتمثلها فصائل قليلة العدد ، قصيرة العمر ، وهى - فى العادة - لا تستمر طويلا . فإن الغلو لا يطول عمره .

وهذا التيار الملتزم المعتدل المستنير ، يمكن أن يتمثل فى أصول أو مبادئ محددة ، تكون ملامحه ، وتحدد وجهته ، وتعرض مفاهيمه الأساسية فى أبرز القضايا وأهمها .

وها هى المعالم الرئيسية لهذا الإسلام ، كما نفهمه وندعو إليه ، وبعبارة أدق : كما يدعو إليه تيار « الوسطية الإسلامية » :

معالم أساسية للإسلام الذى ندعو إليه

١ - **إسلام يخاطب العقل**، ويعتمد عليه فى فهم الدين، وعمارة الدنيا، وهو يدعو إلى العلم والتفوق فيه، والأخذ بأحدث أساليبه، والنزول على حكمه فى كل المجالات، ويعتبر التفكير عبادة، وطلب كل علم، تحتاج إليه الأمة، فريضة، والتخلف عن ركب العلم المعاصر منكرا وجريمة، وأن التفوق فى ميادينه النظرية والتطبيقية، المدنية والحربية، واجب دينى، وكل وسيلة، تؤدى إلى هذا الواجب، فاتباعها واجب. وهو لا يرى أى تعارض بين العقل الصريح والنقل الصحيح، فالعقل - كما قرر علماؤنا - هو أساس النقل؛ إذ به ثبت وجود الله تعالى، وثبتت النبوة، كما لا يرى أى تعارض بين حقائق العلم، وقواطع الإسلام. فلا مجال للصراع بينهما، كما حدث فى ظل أديان أخرى. فالدين عندنا علم، العلم عندنا دين.

وهو يعتز بالتراث الإسلامى، ويستهدى به، ويفرق فيه بين المستوى الإلهى المعصوم الثابت، وهو القليل، فيلتمس فيه الهدى والنور؛ والمستوى البشرى المتجدد - وهو الأكثر - فيستهدى به ويتخير منه، فهو منارة تهدى، وليس قيدا يعوق. وهو ينفتح على تراث العلم والفكر فى العالم كله، ويلتمس الحكمة من أى وعاء خرجت، وينتفع بتجارب الأمم قديما وحديثا، فيأخذ منها أفضل ما فيها دون تعصب لرأى قديم، ولا عبودية لفكر جديد، لا ينقطع عن الماضى، ولا ينعزل عن الحاضر، ولا يغفل عن المستقبل. يأخذ من الديمقراطية أحسن ما انتهت إليه من الصيغ والضمانات، لحماية حقوق الشعوب فى مواجهة الحاكمين، ويأخذ من الاشتراكية أمثل ما انتهت إليه من الصيغ والضمانات، لحماية حقوق الفئات المطحونة فى مواجهة المالكين والقادرين، ويستفيد من كل الآراء والنظريات، وإن كانت فلسفتها الأساسية مرفوضة عنده، كفلسفة

فرويد ، وماركس ، ودوركايم . والحكمة ضالة المؤمن ، أنى وجدها ، فهو أحق الناس بها .

٢ - **إسلام يدعو إلى الاجتهاد والتجديد** ، ويقاوم الجمود والتقليد ، ويؤمن بمواكبة التطور ، ومواصلة التقدم ، وأن الشريعة لا تضيق بجديد ، ولا تعجز عن إيجاد حل لأى مشكلة ، وإنما العجز فى عقول المسلمين ، أو فى إرادتهم ، وأن الاجتهاد أصبح فى عصرنا فريضة وضرورة ؛ فريضة يوجبها الدين ، وضرورة يحتمها الواقع ؛ وأن بابه مفتوح لأهله بشرطه ، سواء كان اجتهادا ترجيحيا انتقائيا ، أم كان اجتهادا إبداعيا إنشائيا ، فرديا أم جماعيا ، جزئيا أم كليا .

ولا يملك أحد إغلاقه ، وقد فتحه رسول الله ﷺ ، وأن المجتهد مأجور على اجتهاده ، وإن أخطأ فيه ، وأن علينا أن نهيىء المناخ العلمى لظهور المجتهدين المرجوين ، على مستوى الإسلام ، وعلى مستوى العصر ، جامعين بين القديم النافع والجديد الصالح ، مقدرين فى اجتهادنا ظروف الناس ، وضرورات الواقع ، وتغيرات العصر ، وما عمت به البلوى ، مستفيدين من الثروة الفقهية الهائلة ، التى خلفها أئمتنا وفقهاؤنا على تعدد مدارسهم ومشاربهم ، منذ عهد الصحابة والتابعين ، فمن بعدهم من أئمة المذاهب ، ومن تلاهم ، ممن اتسم بالتجديد ، أو التزم بالتقليد ، نتخير من كل ذلك ، ما هو أصح دليلا وأهدى سبيلا ، وأليق بتحقيق مقاصد الشرع ، ومصالح الخلق ، واضعين نصب أعيننا ما قرره علماؤنا المحققون : أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعرف والحال ، وأن الشريعة إنما شرعت لمصالح العباد فى المعاش والمعاد ، وأنها قامت على حفظ الأديان والأنفس والعقول والأعراض والأنساب والأموال .

٣ - **إسلام يتسم بالوسطية فى كل شىء** ، ويجعلها من خصائص أمته الأساسية : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا ﴾ « البقرة : ١٤٣ » .

فهو يمثل التوازن الإيجابى فى كل المجالات ، اعتقادية وعملية ، مادية ومعنوية ، فهو يعمل - فى حياة الفرد - على الموازنة بين الروح والمادة ، وبين العقل والقلب ، وبين الدنيا والآخرة ، وبين الحقوق والواجبات . ومن ناحية

أخرى ، يقيم الموازين القسط بين الفرد والمجتمع ، فلا يعطى الفرد من الحقوق والحريات ، حتى يتضخم ، على حساب مصلحة المجموع ، كما فعلت الرأسمالية ، ولا يعطى المجتمع من الصلاحيات والسلطات ، ما يجعله يطغى ويضغط على الفرد ، حتى يضمر وينكمش ، وتذبل حوافزه ومواهبه ، كما فعلت الشيوعية والاشتراكيات المتطرفة . فلا يقر نظرية الرأسمالية فى تضخيم الحريات الفردية ، على حساب العدل فى المجتمع ، وبخاصة الفئات الضعيفة فيه ، ولا يقر نظرية الماركسية وربائبها ، فى خنق الديمقراطية السياسية ، باسم الديمقراطية الاجتماعية ، وتحت الشعار الخادع : لا حرية لأعداء الحرية !

بل يعطى الفرد حقه ، والمجتمع حقه ، بلا طغيان ولا إخسار ، كما نظمت ذلك أحكام الشريعة وتوجيهاتها .

وبهذا يرعى حرية المواطن ، كما يحافظ على حرية الوطن ، وهى حرية الفكر ، لا حرية الكفر ، وحرية الضمير ، لا حرية الشهوة ، وحرية الرأى ، لا حرية التشهير ، وحرية الحقوق ، لا حرية الفسوق .

ونؤمن هنا بأن الناس قد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ، فلا يجوز لأحد أن يستذل أحدا ، ولا أن يتخذ بعض الناس بعضا أربابا من دون الله . فالحرية الحقيقية ثمرة التوحيد الحقيقى . ونتيجة لازمة لمعنى : « لا إله إلا الله » .

٤ - **إسلام يتميز بالواقعية** ، التى هى إحدى خصائصه العامة ، **فهو** لا يحلق فى أجواء المثالية المجنحة ، ولا يعامل الناس على أنهم ملائكة أولو أجنحة ، بل بشر يصيبون ويخطئون ، ويستقيمون وينحرفون ، وهو يعترف بضعف البشر ، ووجود الخطأ والشر ، ولهذا رغب ورهب ، وأوجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وشرع العقوبات ، وفتح باب التوبة ، ووضع للضرورات أحكامها ، وقدر لأصحاب الأعذار أعذارهم ، فشرع الرخص والتخفيفات والاستثناءات فى أحوال شتى ؛ منها الخطأ ، والنسيان ، والإكراه ، وأجاز النزول إلى الواقع الأدنى ، عند تعذر المثل الأعلى .

ومن واقعيته : أنه يكرم الإنسان ، ويسمو به ، ويعترف بفطرته وكرامته ، لا يهبط به إلى درك الحيوان ، ولا يعلو به إلى درجة التأليه ، يعترف بأشواقه

الصاعدة وغرائزه الهابطة ، يعترف به روحا وجسما ، وعقلا وعاطفة ، ذكرا وأنثى ، وفردا ومجتمعا . ويهيىء له فرصا للهو المباح ، والترفيه البرىء ، كما يهيىء له المناخ الإيجابى ليحيا حياة إسلامية ، بلا ضغط ولا تنازلات .

وهو لهذا ، يحافظ على الصحة الجسمية والنفسية والعقلية ، ويخاطب كل إنسان : إن لبدنك عليك حقا . ويقاوم المسكرات والمخدرات ، وسائر السموم المضرة بالأجسام والنفوس والعقول ، ويرحب بالتربية البدنية ، ويتخذها وسيلة لا غاية .

ويفرض الرعاية الصحية الشاملة ، وييسر لكل عامل حقه فى الراحة ، ولكل مريض حقه فى العلاج ، ويعلم الناس أن الله ما أنزل داء إلا أنزل له شفاء ، وأن المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف .

٥ - **إسلام يكرم المرأة** ، ويعتبرها إنسانا مكلفا تكليفا كاملا ، له حقوقه ، وعليه واجباته ، ويرعاها بنتا وزوجة وأما وعضوا فى الأسرة ، وفى المجتمع ، ويفسح لها المجال لتشارك فى العبادة ، وفى التعلم ، وفى العمل ، وخصوصا إذا احتاجت إليه ، أو احتاج إليه أسرتها ، أو احتاج إليه المجتمع ، مع مراعاة ما تتميز به باعتبارها أنثى وزوجة وأما ، تحتاج إلى توفير ضمانات خاصة لحمايتها ورعايتها ، حتى من الزوج إن ظلم ، والأب إن فرط ، والابن إن عق وأساء ، بشرط ألا يتعارض عملها مع واجبها فى رعاية البيت والولد . كما يعطيها حقها فى الإسهام مع الرجل فى أعباء الدعوة إلى الخير ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ومقاومة الشر والفساد ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾ « التوبة : ٧٠ » ، ويفسح لها مكانا ، لتشارك فى قضايا الأمة السياسية والاجتماعية والثقافية ، ناخبة ومرشحة لكل ما تحسنه من الأعمال - فيما عدا الولاية العامة على الدولة - فهى نصف المجتمع ، وأحد جناحيه ، وإنما النساء شقائق الرجال .

وهو - انطلاقا من احترام كرامة المرأة وإنسانيتها - يأبى أن تتخذ أداة للإثارة واللهو ، والاستمتاع الرخيص . ويوجب عليها - فى ملاقاتها للرجال الأجانب عنها - الاحتشام والتصون ، والتزام الأدب والوقار ، فى اللباس والتجمل ، والمشى ، والحركة والكلام والنظر ، حتى تعرف المرأة بجديتها ، فلا تؤذى ، وحتى لا يطمع ، الذى فى قلبه مرض من الرجال .

٦ – **إسلام يرى أن الأسرة أساس المجتمع ، وأن الزواج هو أساس الأسرة** ، لذا يحث الإسلام عليه ، وييسر أسبابه ، ويزيل العوائق الاقتصادية من طريقه ، بالتربية وبالتشريع معا . ويرفض التقاليد الزائفة ، التى تصعبه وتؤخره ، من غلاء المهور ، ومبالغة فى الهدايا والولائم وأحفال الأعراس ، وإسراف فى التأثيث واللباس والزينة ، ومكاثرة ، يبغضها الله ورسوله فى سائر النفقات .

وهو – إذ ييسر أسباب الحلال – يسد أبواب الحرام ، والمثيرات إليه ، من الخلاعة والتبرج ، والكلمة والصورة ، والقصة ، والدراما ، وغيرها ، ولا سيما فى أدوات الإعلام ، التى تكاد تدخل كل بيت ، وتصل إلى كل عين وأذن .

وهو يقيم العلاقة الأسرية بين الزوجين ، على السكون والمودة والرحمة بينهما ، وعلى تبادل الحقوق والواجبات والمعاشرة بالمعروف . ويجيز الطلاق عند تعذر الوفاق ، كعملية جراحية لا بد منها ، بعد إخفاق وسائل الإصلاح والتحكيم ، ويبيح الزواج بامرأة أخرى ، لمن يحتاج إليه ، ويقدر عليه ، ويثق من نفسه بالعدل ، إذا قامت الدلائل على ذلك .

ويقيم العلاقة بين الأبوين والأولاد على وجوب الرعاية الكاملة ، ماديا وعاطفيا وأدبيا ، من جانب الأبوة والأمومة ، ووجوب البر والإحسان من جانب البنوة .

ووجوب الرعاية من المجتمع والدولة للأمومة والطفولة ، وخصوصا الطفولة اليتيمة والمشردة .

ويوسع الإسلام الأسرة ، لتشمل الأرحام وأولى القربى ، فصلتهم فريضة ، وقطيعتهم كبيرة فى دين الله .

٧ – **إسلام يهتم بالتربية والتوجيه** ، مثل اهتمامه بالقانون والتشريع ، بل قبل اهتمامه بالقانون والتشريع ؛ فالقوانين لا تصنع المجتمعات ، إنما تصنعها التربية المستمرة ، والتوجيه العميق ، وأساس كل نهضة وتغيير ، هو بناء الإنسان ذى الفكر والضمير ، ذى الإيمان والخُلق . وهذا الإنسان الصالح هو أساس المجتمع الصالح .

ولهذا يجب توجيه أبلغ العناية إلى المؤسسات التربوية من مدرسة الحضانة

إلى الجامعة ، بحيث تعلم الإيمان إلى جوار العلم ، والخُلق بجانب المهارة .

ومن أهم معالم التربية المنشودة للأجيال المسلمة : الالتزام بسلامة العقيدة من الخرافة ، ونقاء التوحيد من الشرك ، وقوة اليقين بالآخرة ، واستقامة الأخلاق ؛ من صدق القول ، وإتقان العمل ، ورعاية الأمانة والعهد ، والصدع بالحق ، ومعاداة الباطل ، والنصيحة فى الدين ، والجهاد بالنفس والمال فى سبيل الله ، وتغيير المنكر باليد وباللسان وبالقلب ، حسب الاستطاعة ، ومقاومة الظلم والطغيان ، وعدم الركون إلى الظالمين ، وإن كان معهم سلطان فرعون ، ومال قارون .

كما يجب توجيه الاهتمام إلى المؤسسات الإعلامية مقروءة ومسموعة ومرئية ، فهى التى توجه الأفكار والأذواق والميول ، وتقود الرأى العام إلى ما تتبناه ، فيجب تنقيتها مما يجافى العقيدة ، أو يلوث الفكر ، أو ينحرف بالسلوك ، وأن يكون توجهها لخدمة الأهداف الكبرى للجماعة ، من خلال برامج مدروسة منتقاة ، تبتعد عن الإثارة والتضليل ؛ محورها : الصدق فى الخبر ، والرشد فى التوجيه ، والاعتدال فى الترفيه ، والالتزام بالقيم ، والتكامل والتنسيق بين البرامج والأجهزة بعضها وبعض .

٨ - إسلام يقيم المجتمع على أواصر الإخاء والوحدة بين أبنائه ، فلا مكان فيه لصراع الأجناس ، ولا لصراع الأديان ، ولا لصراع الطبقات ، ولا لصراع المذاهب . فالناس كلهم أخوة ، تجمع بينهم العبودية لله ، والبنوة لآدم ، « إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد » . واختلافهم واقع بمشيئة الله تعالى وحكمته ، **وهو يفصل بينهم يوم القيامة ، فيما كانوا فيه يختلفون .**

فهو إسلام يحترم غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى ، ويعتبرهم فى ذمة الله ، وذمة رسوله ، وذمة المسلمين ، أى فى عهدهم وضمانهم ، وهذا تعبير دينى ، يعنى لدى المسلم : أنه يتعبد لله تعالى ؛ بالمحافظة عليهم ، والدفاع عنهم ، والبر لهم ، والإقساط إليهم . فإن كان التعبير يؤذيهم ، فليترك حرصا على شعورهم ، **والعبرة بالمسميات لا الأسماء . وهو يكفل لهم حرية الاعتقاد والتعبد ،** ويحافظ على دمائهم ، وأعراضهم ، وأموالهم ، كما يحافظ على المسلمين سواء

بسواء ، ويحميهم من الظلم فى الداخل ، كما يحميهم من العدوان من الخارج ، ويجعل لهم من الحقوق والحرمات فى الجملة ، ما للمسلمين ، وعليهم ما عليهم ، إلا فيما استثنى ، مما له علاقة بالتميز الدينى ، ويضع من الضمانات المعنوية والمادية والقانونية ، ما يكفل هذه الحقوق .

٩ - **إسلام لا يعرف الكهانة** ، ولا توجد فيه طبقة كهنوتية ، تحتكر الدين وتتحكم فى الضمائر ، وتغلق على الناس باب الله ، إلا عن طريقها ؛ عنها تصدر قرارات الحرمان ، أو صكوك الغفران . إنما كل الناس فى الإسلام رجال لدينهم ، ولا يحتاج المرء فيه إلى واسطة بينه وبين ربه ، فهو أقرب إليه من حبل الوريد . وعلماء الدين ليسوا إلا خبراء فى اختصاصهم ، يرجع إليهم كما يرجع إلى كل ذى علم فى علمه ، ﴿ ولا ينبئك مثل خبير ﴾ « فاطر : ١٤ » ﴿ فاسألوا أهل الذكر ، إن كنتم لا تعلمون ﴾ « النحل : ٤٣ » .

ومن حق كل مسلم - إذا شاء - أن يصبح عالما دينيا ، بالدراسة والتخصص ، لا بالوراثة ولا باللقب ولا بالزى ، ولا احتكار فى هذا ولا تحجير .

فالإسلام يرفض التقسيم المستورد للناس والمؤسسات إلى ما هو دينى ، وما هو غير دينى ؛ فلا انقسام للناس ولا للتعليم ولا للقوانين ولا للمؤسسات ، فكلها يجب أن تكون فى خدمة الإسلام .

١٠ - **إسلام يؤكد حق الأمة فى اختيار حكامها** ، فلا يفرض حاكم عليها ، يقودها ، رغم أنفها ، يعتبر الحكام أجراء عندها ، لها حق مراقبتهم ومحاسبتهم ، كما عليها تقديم النصح والعون لهم ، والطاعة فى المعروف ، فمن أمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة ، ومن اعوج وانحرف ، وجب أن يقوم بالنصح والإرشاد ، وإلا فالعزل والإبعاد . والحكومة بهذا - وإن كانت « إسلامية » - ليست حكومة « دينية » ، بالمعنى الذى عرفه الغرب فى العصور الوسطى ، فهى دولة تقوم على البيعة والشورى والعدل ، وتحتكم إلى قانون ، لم تضعه هى ، ولا تملك تغييره ، وليس قوامها « رجال الدين » ، بل كل قوى أمين ، حفيظ عليم ، من الذين ، إذا مكنهم الله فى الأرض ، أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر .

هذا الإسلام يرحب بكل ما كسبته البشرية ، ووصلت إليه من خلال صراعها مع الطغاة والمستبدين ، من صيغ وصور تطبيقية ، تضمن حقوق الشعوب فى مواجهة الحكام ، وحرية الضعفاء أمام الأقوياء ، من دساتير تفصل بين السلطات ، وتحدد العلاقات ، وبرلمانات منتخبة ، وقضاء مستقل ، وصحافة حرة ، ومنابر حرة ، وأحزاب معارضة ، إلى غير ذلك ، مما يتفق مع روح الإسلام ومقاصده الكلية ، إن لم ترد فيه نصوص مباشرة جزئية .

۱۱ – **إسلام يحافظ على المال** ، ويرى أنه قوام الناس ، وعصب الحياة ، وبغيره لا تتحقق عمارة الدنيا ، ولا نصرة الدين ، وهو نعمة يجب أن تشكر ، وأمانة يجب أن ترعى ، كما أنه اختبار وفتنة ، ليبلو الله الناس فيما آتاهم ، ولهذا يلزم كسبه وتنميته بالطرق المشروعة ، وأداء الحقوق الواجبة فيه ، والمحافظة عليه من السرف والترف والإهمال ، وبخاصة المال العام ، الذى له فى الإسلام حرمة عظيمة ، كحرمة مال اليتيم . وهو يحترم الملكية الخاصة ، لكن يفرض عليها قيودا وتكاليف شتى ، ويقاوم نزعتها إلى السيطرة والاحتكار ، ويقودها بالتشريع والتوجيه لخدمة المصلحة الاجتماعية . كما يعمل بكل قوة للتنمية الاقتصادية العامة للأمة ، بحيث تستغل مواردها المادية ، وتجند طاقاتها البشرية ، وتتكامل فيما بينها – عربيا وإسلاميا – لتكتفى اكتفاءً ذاتيا ، وتنتج ما تحتاج إليه فى مجالى الزراعة والصناعة ، ولا تظل عالة على غيرها ، وخصوصا فى قوتها الضرورى واليومى ، وسلاحها الذى تذود به عن أرضها وعرضها ومقومات وجودها . والإسلام – هنا – يرى العمل للدنيا جزءا من الدين ، كما يرى عمارة الأرض عبادة ، وتنمية المجتمع فريضة ، وتقوية الأمة مدنيا وعسكريا ، جهادا فى سبيل الله ، والعمل على تحررها واكتفائها الاقتصادى ، من أفضل القربات إلى الله .

وبهذا يمنح الإسلام الأمة من الحوافز والتوجيهات والمناهج والمحركات المعنوية ، ما يدفع عجلة التنمية إلى الأمام بقوة ، وما يفجر الطاقات الكامنة فى إنساننا ، الذى هو هدف التنمية ، وهو – أيضا – صانعها .

۱۲ – **إسلام يعنى غاية العناية بالفئات الضعيفة فى المجتمعات** من العمال والفلاحين والحرفيين وصغار الموظفين ، الذين هم عدة الإنتاج فى السلم ، والنصر فى الحرب ، يحفظ لهم حقوقهم بالمعروف من الأجور الكامنة ،

والضمانات الواقية ، فمن كل ، حسب طاقته ، ولكل ، حسب عمله وحاجته معا . كما يرعى الإسلام العاجزين عن العمل ، أو الذين لا يجدون تمام كفايتهم من أجر عملهم ، من الفقراء والمساكين واليتامى وأبناء السبيل ، ويفرض لهم حقوقا دورية ، وغير دورية « الزكاة ، وما بعد الزكاة » فى أموال الأفراد القادرين ، وفى مال الجماعة من الغنائم والفىء وسائر موارد الدولة ، ويعمل على تقريب الشقة بينهم ، وبين الأغنياء ، فيحد من طغيان الأغنياء ، ويرفع من مستوى الفقراء ، ولا يقبل فى مجتمعه ، أن يبيت فرد شبعان ، وجاره إلى جنبه جائع ، ويرى أن الدولة مسئولة مسئولية مباشرة عن رعاية هؤلاء ، فالإمام راع ، وهو مسئول عن رعيته .

١٣ – إسلام يرى أن لا حرج على المسلم أن يحب وطنه ويعتز به ، وأن يحب قومه ويعتز بهم ، مادام ذلك لا يتعارض مع حبه لدينه اعتزازه به . وبهذا لا يضيق صدره بالوطنية أو القومية ، إذا لم يتضمنا محتوى يعادى الإسلام أو ينافيه كالإلحاد أو العلمانية ، أو النظرة المادية ، أو العصبية الجاهلية ، ونحوها .

ويتعاطف الإسلام تعاطفا خاصا مع العروبة المؤمنة ، باعتبارها وعاء الإسلام ، وباعتبار العربية لسان القرآن والسنة ، ولغة العبادة والثقافة الإسلامية ، وباعتبار العرب هم عصبة الإسلام وحملة رسالته ، وباعتبار أرض العرب معقل الإسلام وحرمه ، وفيها المساجد الثلاثة العظام ، التى لا تشد الرحال إلا إليها فى مكة والمدينة والقدس .

فالإسلام بهذا ، يبنى ولا يهدم ، ويوحد ولا يفرق ، ويقوى ولا يضعف . يدعو إلى وحدة الوطن وتماسكه ، فوحدة العرب ، فوحدة الأمة الإسلامية ، سعيا إلى وحدة الإنسانية ، وتضامنها فى ظل مبادىء أخلاقية مشتركة .

١٤ – إسلام يقابل الفكرة بالفكرة ، والشبهة بالحجة ، فلا إكراه فى الدين ، ولا إجبار فى الفكر ، فهو يرفض العنف منهجا ، والإرهاب وسيلة ، سواء وقع من الحاكمين أم من المحكومين ، ويؤمن بالحوار الهادف البناء ، الذى يتيح لكل طرف أن يعبر عن نفسه بوضوح ، مع الالتزام بالموضوعية وأدب

الخطاب ، الذى أشار إليه القرآن بقوله : ﴿ وجادلهم بالتى هى أحسن ﴾ « النحل : ١٢٥ » .

١٥ – إسلام يؤمن بأن الله خلق الناس مختلفين ﴿ ولو شاء ربك ، لجعل الناس أمة واحدة ﴾ « هود : ١١٨ » ، ولهذا يقدر الرأى الآخر ، سواء كان فى فقه الدين ، أو فى أوضاع السياسة ، وأن الاختلاف رحمة وخير ، إذا نشأ عن تعدد الرؤى والاجتهادات ، وأن تعدد الأحزاب فى النظام الإسلام ، أمر مشروع فى إطار أصول الإسلام وأحكامه القطعية ، وكذلك تعدد الجماعات والحركات العاملة للإسلام ، مادام تعددها تعدد تنوع وتخصص ، لا تعدد تضاد وتناقض ، تعدد تكامل وتعاون ، لا تعدد تنافر وتشاحن ، وما دامت تقف صفا واحدا ، فى القضايا المصيرية ، متناسية خلافاتها الجزئية ، وما دام محورها جميعا القرآن والسنة ، وهدفها نصرة الإسلام ، عقيدة وشريعة وأخلاقا ، وشعارها : نتعاون فيما اتفقنا عليه ، ويعذر بعضنا بعضا ، فيما اختلفنا فيه .

١٦ – إسلام لا يكتفى بالتغنى بحضارته الزاهرة بالأمس ، ولكنه يعمل على إبداع حضارة إسلامية معاصرة ، تأخذ من حضارة اليوم أفضل ما عندها ، من عناصر العلم والتكنولوجيا وحسن الإدارة والتنظيم ، وتحتفظ هى بأصالتها وخصائصها ؛ فهى حضارة ، تتصل فيها الأرض بالسماء ، وترتبط فيها القيم الربانية بالمعانى الإنسانية ، وتتجلى فيها أصالة الإسلام ، وروح العصر ، ويجتمع فيها العلم والإيمان ، ويلتقى فيها الحق والقوة ، ويتوازن فيها الإبداع المادى ، والسمو الأخلاقى ، ويتآخى فيها نور العقل ، ونور الوحى .

حضارة تبرز فيها مقومات الإسلام وخصائصه ، وتتجسد فيها أهدافه ومناهجه ، فى بناء الفرد ، وفى تكوين الأسرة ، وفى تشييد المجتمع ، وفى إقامة الدولة ، وفى توجيه الإنسانية إلى التى هى أقوم .

حضارة متميزة عن حضارة المعسكر الشرقى المادية والإلحادية ، وعن حضارة المعسكر الغربى النفعية العلمانية ، حضارة لا تنتمى إلى يمين ولا يسار ، بل تنتمى إلى الإسلام وحده ؛ منه تستمد ، وعليه تعتمد ، وإليه تهدف ، وبه تتحرك وتنطلق ، وفيه تبرز .

وهى - مع تميزها - تؤمن بالتفاعل بين الثقافات ، والحوار بين الحضارات ، والتعارف بين الأمم ، والإخاء بين بنى الإنسان حيثما كانوا ، ولكنها تأبى أن تذوب فى غيرها ، وأن تفقد أصالتها وتميزها ، لهذا ترفض كل أنواع الغزو الثقافى ، والاستلاب الحضارى ، والتسلط الأجنبى ، وتقاوم الأساليب الملتوية ، التى يدخل بها غزاة اليوم ، متنكرين فى ثياب الإنسان ، وهم يخفون تحتها أنياب السباع ، وسم الأفاعى ، وروح الشيطان !

١٧ - إسلام لا يجعل أكبر همه التطبيق الظاهرى للجانب القانونى فى الشريعة ، وبخاصة جانب العقوبات فيه ، من الحدود والقصاص ، وإن كانت جزءا ، لا يجوز تعطيله من أحكام الشريعة .

ولكن معركته الأولى ، ومهمته الكبرى ، السعى الحثيث لإقامة حياة إسلامية حقيقية ، لا شكلية ، حياة تعمل على إصلاح ما بأنفس الناس ، حتى يصلح الله ما بهم ، فى ظلها يُبنَى الإنسان المؤمن ، والأسرة المتماسكة ، والمجتمع المترابط ، والدولة العادلة ، التى تتصف بالقوة والأمانة ، حياة إسلامية متكاملة ، توجهها عقيدة الإسلام ، وتحكمها شريعة الإسلام ، وتسودها مفاهيم الإسلام ، وتضبطها أخلاق الإسلام ، وتجملها آداب الإسلام .

حياة مجتمع متكافل متماسك ، كالبنيان يشد بعضه بعضا ، لا يجوع فيه فرد ، وجاره إلى جنبه شبعان ، يتوافر فيها العلم النافع لكل جاهل ، والعمل المناسب لكل عاطل ، والأجر العادل لكل عامل ، والغذاء الكافى لكل جائع ، والعلاج الناجع لكل مريض ، والمسكن الصحى لكل مواطن ، والكفاية التامة لكل محتاج ، والرعاية المادية والاجتماعية لكل عاجز ، وبخاصة الأطفال والشيوخ والأرامل والمعوقون . كما تتوافر فى هذه الحياة ، القوة على كل صعيد ؛ القوة فى الفكر ، والقوة فى الروح ، والقوة فى البدن ، والقوة فى الخلق ، والقوة فى الاقتصاد ، والقوة فى السلاح والإعداد ، بجوار قوة الوحدة ، والتماسك ، وأساس ذلك كله ، قوة الإيمان .

١٨ - إسلام يرى أن المسلمين - حيثما كانوا - أمة واحدة ، يسعى بذمتهم أناهم ، وهم يد على من سواهم ، وأنهم أخوة ، جمعتهم العقيدة الواحدة ،

والقبلة الواحدة ، والإيمان بكتاب واحد ، ورسول واحد ، وشريعة واحدة . وأن عليهم أن يزيلوا كل العوامل المفرقة لجماعتهم ، من الخضوع للعصبيات العنصرية والإقليمية ، ومن التبعية للمناهج والأنظمة المستوردة : يمينية أو يسارية ، ومن الارتماء فى أحضان الولاءات المعادية لأمتنا : غربية أو شرقية ، ومن اتباع الأهواء والأنانيات الحاكمة ، التى تدوس مصالح الأمة الكبيرة ، فى سبيل مطامعها الصغيرة ، ومكاسبها القريبة .

كما أن عليهم أن ينتقلوا بالتضامن الإسلامى القائم ، من مرحلة الكلام إلى مرحلة العمل ، وأن يشدوا أزره ، ويوسعوا نطاقه ، حتى يصل إلى شكل سياسى من أشكال الاتحاد أو التكتل فى عالمنا المعاصر ، الذى لا يعيش فيه الصغير ، إلا فى حماية الكبير ، ولا تنجح فيه إلا الدول الكبرى . وأمتنا جديرة أن تكون كتلة كبرى ، إذا استجابت لنداء ربها ، ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعا ، ولا تفرقوا ﴾ « آل عمران : ١٠٣ » .

وعلى المسلمين متضامنين ، أن يعملوا على تحرير « الأرض الإسلامية » من غاصبيها ، على أن تبدأ كل جماعة بتحرير وطنها الخاص ، يعاونهم المسلمون فى كل مكان ، وبخاصة جيرانهم وأقرب الناس لهم ، حسب حاجتهم العسكرية ، والاقتصادية ، والبشرية ، وعملهم فى هذا من أفضل الجهاد فى سبيل الله .

ولفلسطين – خاصة – مكان فى جهاد المسلمين اليوم ، فهى أرض النبوات ، ومسرى النبى ﷺ ، وبلد المسجد الأقصى ، وهى قضية كل مسلم ، حتى تتحرر أرضها السليبة ، ويستعيد شعبها حقه ، ويقيم دولته المستقلة فى أرضه .

مفهـوم « العلمـانية »

ذلكم هو مفهوم الإسلام ، وتلك هى معالمه الأساسية ، كما يفهمها ، ويدعو إليها التيار الإسلامى ، المتميز بالاستنارة والاعتدال والالتزام ، فما مفهوم « العلمانية » ؟

« العلمانية »[1] ترجمة غير دقيقة ، بل غير صحيحة لكلمة « Secularism » فى الإنجليزية ، أو « Secularite » أو « Laique » بالفرنسية ، وهى كلمة لا صلة لها بلفظ « العلم » ومشتقاته ، على الإطلاق .

فالعلم فى الإنجليزية والفرنسية ، يعبر عنه بكلمة « Science » ، والمذهب العلمى ، نطلق عليه كلمة « Scientism » ، والنسبة إلى العلم هى « Scientific » أو « Scientifique » فى الفرنسية .

ثم إن زيادة الألف والنون ، غير قياسية فى اللغة العربية ، أى فى الاسم المنسوب ، وإنما جاءت سماعا مثل « ربانى » نسبة إلى « رب » ، ثم كثرت فى كلام المتأخرين ؛ كقولهم : « روحانى ، نفسانى ، ونورانى ... » ، واستعملها المحدثون فى عبارات ؛ مثل : « عقلانى » و « شخصانى » ؛ ومثلها « علمانى » .

والترجمة الصحيحة للكلمة هى « اللادينية » أو « الدنيوية » ، لا بمعنى ما يقابل الأخروية فحسب ، بل بمعنى أخص ، وهو ما لا صلة له بالدين ، أو ما كانت علاقته بالدين ، علاقة تضاد .

وإنما ترجمت الكلمة الأجنبية بهذا اللفظ « العلمانية » ؛ لأن الذين تولوا الترجمة ، لم يفهموا من كلمتى « الدين » و « العلم » إلا ما يفهمه الغربى المسيحى منها . والدين والعلم فى مفهوم الإنسان الغربى ، متضادان متعارضان ،

(١) بعضهم ينطقها بفتح العين ، نسبة إلى « العالم » ، وشاع ذلك فى عدد من المعاجم ، حيث أخذ بعضها عن بعض . ولو صح ذلك لقيل : « العالمانية » . وآخرون ينطقونها بكسر عينها – وأنا منهم – نسبة إلى « العلم » ، وهو خطأ من المترجمين ، ذكرت سببه بعد سطور .

فما يكون دينيا لا يكون علميا ، وما يكون علميا لا يكون دينيا ، فالعلم والعقل ، يقعان فى مقابل الدين ، والعلمانية والعقلانية ، فى الصف المضاد للدين .

وتتضح الترجمة الصحيحة من التعريف ، الذى تورده المعاجم ، ودوائر المعارف الأجنبية للكلمة :

تقول دائرة المعارف البريطانية مادة « Seculairsm » : « وهى حركة اجتماعية ، تهدف إلى صرف الناس ، وتوجيههم من الاهتمام بالآخرة ، إلى الاهتمام بهذه الدنيا وحدها ؛ وذلك أنه كان لدى الناس فى العصور الوسطى ، رغبة شديدة فى العزوف عن الدنيا ، والتأمل فى الله واليوم الآخر ، وفى مقاومة هذه الرغبة طفقت الـ « Secularism » ، تعرض نفسها ، من خلال تنمية النزعة الإنسانية ، حيث بدأ الناس فى عصر النهضة يظهرون تعلقهم الشديد بالإنجازات الثقافية والبشرية ، وبإمكانية تحقيق مطامحهم فى هذه الدنيا القريبة .

وظل الاتجاه إلى الـ « Secularism » يتطور باستمرار خلال التاريخ الحديث كله ، باعتبارها حركة مضادة للدين ، ومضادة للمسيحية » .

ويقول قاموس « العالم الجديد » لوبستر ، شرحا للمادة نفسها :

١ – الروح الدنيوية ، أو الاتجاهات الدنيوية ، ونحو ذلك على الخصوص : نظام من المبادىء والتطبيقات « Practices » يرفض أى شكل من أشكال الإيمان والعبادة .

٢ – الاعتقاد بأن الدين والشئون الكنسية ، لا دخل لها فى شئون الدولة ، وخاصة التربية العامة .

ويقول « معجم أكسفورد » شرحا لكلمة « Secular » :

١ – دنيوى ، أو مادى ، ليس دينيا ولا روحيا ؛ مثل التربية اللادينية ، الفن أو الموسيقى اللادينية ، السلطة اللادينية ، الحكومة المناقضة للكنيسة .

٢ – الرأى الذى يقول : إنه لا ينبغى أن يكون الدين أساسا للأخلاق والتربية .

ويقول « المعجم الدولى الثالث الجديد » مادة : « Secularism » :

« اتجاه فى الحياة أو فى أى شأن خاص ، يقوم على مبدأ أن الدين أو الاعتبارات الدينية ، يجب أن لا تتدخل فى الحكومة ، أو استبعاد هذه الاعتبارات ، استبعادا مقصودا ، فهى تعنى مثلا « السياسة اللادينية البحتة فى الحكومة » . « وهى نظام اجتماعى فى الأخلاق ، مؤسس على فكرة وجوب قيام القيم السلوكية والخلقية ، على اعتبارات الحياة المعاصرة والتضامن الاجتماعى ، دون النظر إلى الدين » .

ويقول المستشرق « أربرى » فى كتابه « الدين فى الشرق الأوسط » عن الكلمة نفسها :

« إن المادية العلمية والإنسانية والمذهب الطبيعى والوضعية ، كلها أشكال للادينية ، واللادينية صفة مميزة لأوروبا وأمريكا ، ومع أن مظاهرها موجودة فى الشرق الأوسط ، فإنها لم تتخذ أى صيغة فلسفية أو أدبية محددة ، والنموذج الرئيسى لها ، هو فصل الدين عن الدولة فى الجمهورية التركية »[1] .

---

(١) هذه النقول من كتاب « العلمانية » ، وهو رسالة ماجستير من جامعة « أم القرى » ، لسفر ابن عبد الرحمن الحوالى .

العلمانية بين الغرب المسيحى والشرق المسلم

العلمانية - كما ذكرنا - كلمة حديثة الاستعمال فى لغتنا العربية ، شأنها شأن كثير من الكلمات ، التى أصبحت مصطلحات أو لها قوة المصطلحات فى عصرنا ، و « الياء » المشددة فيها للنسب ، والألف والنون زائدتان .

وهناك من ينطقونها بكسر العين « العِلْمانية » ، نسبة إلى « العِلْم » بكسر ، فسكون وهذا هو الأشهر ، ومن ينطقونها بالفتح « العَلْمانية » ، نسبة إلى « العَلْمْ » بفتح ، فسكون ، بمعنى « العالَم » ، أى الدنيا ، وعليه جرى « المعجم الوسيط » ، الذى أصدره مجمع اللغة العربية .

والكلمة - على كل حال كسرت عينها أو فتحت - مترجمة عن اللغات الأوربية ، كما رأينا . وكان يمكن أن تترجم بلفظة « لا دينية » ؛ لأن معنى الكلمة الأجنبية ما ليس بدينى ، وكل ما ليس بدينى ، هو لا دينى ، ولكن اختيرت كلمة « علمانى » أو « مدنى » ؛ لأنها أقل إثارة من كلمة « لا دينى » .

وكما أن لفظ الكلمة دخيل على معاجمنا العربية ، فإن معناها ومدلولها ، سواء أكانت بكسر العين أم بفتحها ، ما يقابل « الدين » . فالعلمانى ما ليس بدينى ، ومقابله الدينى ، أو الكهنوتى ، وكأن مدلول « العلمانية » ، المتفق عليه يعنى : عزل الدين عن الدولة وحياة المجتمع ، وإبقاءه حبيسا فى ضمير الفرد ، لا يتجاوز العلاقة الخاصة بينه وبين ربه ، فإن سمح له بالتعبير عن نفسه ، ففى الشعائر التعبدية ، والمراسم المتعلقة بالزواج والوفاة ، ونحوها .

وهذا المعنى غير معروف فى تراثنا الإسلامى ، فتقسيم شئون الحياة إلى ما هو دينى ، وما هو غير دينى ، تقسيم غير إسلامى ، بل هو تقسيم مستورد ، مأخوذ من الغرب النصرانى . وما نراه اليوم فى مجتمعاتنا العربية والإسلامية من

تقسيمات للحياة ، وللناس ، وللمؤسسات ، إلى دينى ، وغير دينى ، ليس من الإسلام فى شىء .

لم يكن فى الإسلام - كما فى عصورنا الأخيرة إلى اليوم - تعليم دينى ، وتعليم غير دينى ، ولم يكن فى الإسلام أناس يسمون رجال الدين ، وآخرون يسمون رجال العلم أو السياسة أو الدنيا ، ولم يعرف الإسلام سلطتين : إحداهما دينية ، والأخرى زمنية أو دنيوية ، ولم يعرف فى تراث الإسلام دين لا سياسة فيه ، ولا سياسة لا دين لها .

لقد كان الدين ممتزجا بالحياة كلها ، امتزاج الروح بالجسم ، فلا يوجد شىء منفصل اسمه الروح ، ولا شىء منفصل اسمه الجسم ، وكذلك كان الدين والعلم ، أو الدين والدنيا ، أو الدين والدولة فى الإسلام .

إن العلمانية « بضاعة غربية » لم تنبت فى أرضنا ، ولا تستقيم مع عقائدنا ومسلماتنا الفكرية .

مبررات ظهور العلمانية فى الغرب المسيحى

لقد كان لظهور العلمانية فى الغرب مبرراتها الدينية ، والفكرية ، والنفسية ، والتاريخية ، والواقعية . وهى مبررات خاصة بالعالم الغربى ، لا يجوز للعالم الإسلامى أن يقلده فيها :

(أ) المسيحية تقبل قسمة الحياة بين الله وبين قيصر :

إن المسيحية – نفسها – تحتوى من النصوص ما يؤيد فكرة العلمانية ، أى الفصل بين الدين والدولة ، أو بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية .

أجل ، تعترف المسيحية بهذه الثنائية للحياة ، بحيث تقسمها قسمين :

أحدهما : لقيصر وهو الجانب ، الذى يخضع للسلطة الزمنية ، سلطة الدولة . **والثانى** : لله ، وهو الجانب ، الذى يخضع للسلطة الروحية ، سلطة الكنيسة .

وهذا واضح فى قول المسيح (عليه السلام)، كما يرويه الإنجيل : « أعط ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله » !

ويسند هذا من تاريخ الفكر الغربى ، أنه لم يعرف الله ، الذى نعرفه نحن المسلمين ، محيطا بكل شىء ، مدبرا لكل أمر ، لا تخفى عليه خافية ، ولا يغيب عن علمه ذرة ، فى السموات ولا فى الأرض ، وسع كل شىء ، رحمة وعلما ، وأحصى كل شىء عددا ، وجعل لكل شىء قدرا ، بعث الرسل مبشرين ومنذرين ، وأنزل معهم الكتاب بالحق ، ليحكموا بين الناس ، فيما اختلفوا فيه .

إنما إله الفكر الغربى إله آخر ، مثل إله « أرسطو » ، الذى لا يعلم شيئا غير ذاته ، ولا يدرى عما فى الكون شيئا ، ولا يدبر فيه أمرا ، ولا يحرك

ساكنا ، فهو - كما قال مؤرخ الحضارة والفلسفة « ول ديورانت » : إله مسكين ، أشبه بملك الإنجليز ، يملك ولا يحكم !

أما الإسلام ، فهو لا يعرف هذا الإله المسكين المعزول عن الكون والإنسان ، ولا يقبل الثنائية ، التى عرفها الفكر المسيحى والفكر الغربى ، الذى يشطر الإنسان ، ويقسم الحياة بين الله تعالى وبين قيصر . فليس قيصر ندا لله ، ينازعه فى ملكه ، بل هو عبد لله ، يخضع لحكمه ، ويدين لأمره ونهيه ، كما يدين كل العباد .

إن عقيدة التوحيد الإسلامية ترفض الشرك فى العبودية لله ، او الشرك فى الولاء له ، أو الشرك فى الطاعة لحكمه ، فالمسلم لا يبغى غير الله ربّا ، ولا يتخذ غير الله وليا ، ولا يبتغى غير الله حكما ، كما وضحت ذلك سورة التوحيد .. سورة الأنعام ، وإنما يجب أن يكون المسلم كله لله ، وحياته كلها لله ﴿ قل إن صلاتى ، ونسكى ، ومحياى ، ومماتى ، لله رب العالمين ﴾ « الأنعام : ١٦٢ » .

(ب) المسيحية ليس فيها تشريع لشئون الحياة :

ومن ناحية أخرى ، لا تملك المسيحية تشريعا مفصلا لشئون الحياة ، يضبط معاملاتها ، وينظم علاقاتها ، ويضع الأصول والموازين القسط لتصرفاتها . إنما هى روحانيات وأخلاقيات ، تضمنتها مواعظ الإنجيل ، وكلمات المسيح فيه . على خلاف الإسلام ، الذى جاء عقيدة وشريعة ، ووضع الأصول لحياة الإنسان من المهد إلى اللحد . ﴿ ونزلنا عليك الكتاب ، تبيانا لكل شىء ، وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴾ « النحل : ٨٩ » .

ولهذا شمل التشريع الإسلامى الحلال والحرام فى حياة الفرد ، كما نظم الحقوق والواجبات فى دائرة الأسرة ، ونظم شئون المبادلات والمعاملات فى المجتمع بين الناس بعضهم وبعض ، كما عنى بشئون الإدارة والمال والسياسة الشرعية ، وكل ما يتعلق بحقوق الراعى والرعية ، وكذلك بالعلاقات الدولية بين الأمة الإسلامية ، وغيرها من الأمم مسالمين ومحاربين .

وهذا ما تضمنه « الفقه الإسلامى » ، الذى يضم فى جنباته ، كل ما يتعلق بحياة الفرد المسلم والمجتمع المسلم ، من كتاب « الطهارة » إلى كتاب « الجهاد » ، ومن آداب الأكل والشرب ، إلى بناء الدولة .

أما المسيحى ، فليس عنده مثل هذا التشريع ، يرجع إليه ، ويحكم به ، أو يحتكم إليه .

فالمسيحى ، إذا حكمه قانون مدنى وضعى ، لا ينزعج كثيرا ولا قليلا ؛ لأنه لا يعطل قانونا فرضه عليه دينه ، ولا يشعر بالتناقض بين عقيدته وواقعه ، كما يشعر به المسلم ، الذى يوجب عليه إيمانه بالله ورسوله الاحتكام إليهما فيما شرعا ، والسمع والطاعة لما أمرا به أو نهيا عنه ﴿ إنما كان قول المؤمنين ، إذا دعوا إلى الله ورسوله ، ليحكم بينهم أن يقولوا : سمعنا وأطعنا ، وأولئك هم المفلحون ﴾ « النور : ٥١ » .

(جـ) ليس للإسلام سلطة دينية بابوية :

على أن العلمانية ، إذا فصلت دين المسيحى عن دولته ، أو دولته عن دينه ، لا يضيع دينه ، ولا يزول سلطانه ؛ لأن لدينه سلطة بالفعل قائمة ، لها قوتها وخطرها ومالها ورجالها .

فهناك سلطتان بالفعل فى المسيحية : السلطة الدينية ، ويمثلها البابا ، ورجال « الإكليروس » . والسلطة الدنيوية ، ويمثلها الملك أو رئيس الجمهورية ، ورجال حكومته ، وأعوان سلطته .

فإذا انفصلت الدولة عن الدين هناك ، بقى الدين قائما ، فى ظل سلطته القوية الغنية المتمكنة ، وبقيت جيوشها « من الرهبان والراهبات والمبشرين والمبشرات » ، تعمل فى مجالاتها المختلفة ، دون أن يكون للدولة عليهم سلطان . بخلاف ما لو فعلت ذلك دولة إسلامية ، فإن النتيجة أن يبقى الدين بغير سلطان يؤيده ، ولا قوة تسنده ، حيث لا بابوية له ولا كهنوت ولا « إكليروس » .

وهذا ما حدث فى تركية المسلمة ، حين أعلن « كمال أتاتورك » علمانية الدولة ، وفصلها عن الدين ، وفصل الدين عنها . كما فصل ذلك الكاتب المغربى

المسلم الأستاذ إدريس الكتانى فى كتابه « المغرب المسلم ضد اللادينية » . يقول الأستاذ : « إن التجربة التركية خلال ۳۰ عاما ، « أكثر من ٦٠ عاما الآن » ، أقامت الدليل على أن تطبيق هذا النظام فى دولة إسلامية ، معناه القضاء على الإسلام ، كعقيدة حية مزدهرة ، ورسالة إنسانية خالدة ؛ ذلك أن تجريد الحكومة من السلطة الدينية ، ومن صبغة الدين – مع العلم بأنه لا يوجد فى المجتمع الإسلامى من يمثل هذه السلطة ، كما هو الشأن فى المسيحية – لا يعنى إلا انقراض سلطة الدين الإسلامى بالمرة . وهذا عين ما حدث فى تركيا ، فإن الكماليين عندما فصلوا دولتهم عن كل سلطة « دينية » لم يكونوا راغبين فعلا فى وجودها ، ولذلك عمدوا إلى إنشاء إدارة صغيرة للشئون الدينية ، تشرف على المساجد ، وهى المظهر الوحيد ، الذى بقى للإسلام فى تركيا .

ومن البديهى أن هذه الإدارة لم تكن لها أية سلطة دينية ؛ لأنها فى الواقع مصلحة حكومية صرفة ، ولا يمكن – بحال من الأحوال – مقارنة نفوذ هذه الإدارة بسلطة « البابا » الروحية العظيمة فى العالم المسيحى ، وسلطاته المستقلة – تماما – فى إدارة الكنائس والمؤسسات والمصالح المسيحية كلها .

ومن هذا يتضح لنا أن نظام « لادينية الدولة » ، إذا كان ينسجم مع المسيحية ، ولا يقضى على سلطتها ، وإنما يحدد اختصاصاتها بالنسبة للسلطة الدنيوية ، فإن هذا النظام يتعارض – تماما – مع طبيعة الإسلام ، ويكون خطرا مباشرا عليه ، كشريعة كاملة للحياة ، ويعطل أجهزته المتحركة ، عن القيام بوظيفتها ، ويحيله بالتالى ، إلى عاطفة وجدانية نائمة فى قلوب الناس .

ولذلك فإن المغرب العربى المسلم، لن يسمح بإعادة « التجربة التركية » فوق أراضيه الطاهرة ، ولن يصبح « لايكيا » ، إلا عندما ترغب شعوبه فى التخلى عن عقيدتها وإيمانها ، والتنكر لتاريخها ورسالتها ، وهذا ما لم تسمح به للاستعمار فى الماضى ، ولن تسمح به للذين وقعوا تحت سيطرته الفكرية فى المستقبل ، بإذن الله »[1] .

---

(١) « المغرب المسلم ضد اللادينية » . ص ۹۳ ، ٩٤ .

والواقع ، أن هذا ليس موقف المغرب العربى المسلم وحده ، بل هو موقف المشرق العربى المسلم أيضا ، وموقف العالم الإسلامى كله ؛ لأن منطلق الجميع واحد ، والوجهة واحدة ، والخطر عليهم واحد .

(د) تاريخ الكنيسة غير تاريخ الإسلام :

إن تاريخ الكنيسة نفسه مع العلم والفكر والحرية ، تاريخ مخوف ، فقد وقفت الكنيسة مع الجهل ضد العلم ، ومع الخرافة ضد الفكر ، ومع الاستبداد ضد الحرية ، ومع الملوك والإقطاعيين ضد الشعب ، حتى ثارت الجماهير عليها ، وتحرروا من الحكم المباشر لرجالها ، واعتبروا عزل الدين عن الدولة ، كسبا للشعوب ضد جلاديها .

تاريخ الكنيسة فى ذهن الإنسان الغربى المسيحى ، يعنى الاضطهاد والقتل ومحاكم التفتيش ، والمذابح المستمرة بين الطوائف المتنازعة بعضها وبعض ، وعودة السلطة إليها ، تعنى عودة هذه المآسى ، فلا غرو أن ينفر الإنسان الغربى منها ، ويقف فى سبيل حكمها وتسلطها .

لنستمع إلى شاهد من أهلها ، وهو الأستاذ « امرى ريفر » ، حيث يحلل أسباب فشل المسيحية فى كتابه « تحليل السلام » ، فيقول : « إن القتل الواسع النطاق ، والتعذيب ، والاضطهاد ، والضغوط ، التى شهدناها فى منتصف القرن العشرين ، لأدلة قاطعة على الإفلاس الكامل للمسيحية ، كوسيلة لترويض الانفعالات الإنسانية الغريزية ، ولتحويل الإنسان ، من حيوان إلى مخلوق اجتماعى معقول .

وإن بعث البربرية ، والاستعمال المطلق للقتل الجماعى ، فى العالم بأسره ، لا يمكن اعتباره كعمل لقلة من الأفراد ، الذين لا يؤمنون بالله ، أصابهم مرض التلذذ بالتعذيب « السادزم » ، أو جماعة من المتعصبين للشنتوية اليابانية .

لقد قتل ملايين من الأبرياء ، دون أن تهتز شعرة فى جسم من قتلوهم ، كما نُهِب عشرات الملايين من البشر ، وجردوا مما يملكون ، ونفوا عن بلادهم ، واستعبدوا ، وقد لقوا هذا المصير على أيدى مسيحيين ، انحدروا من أصلاب أسر

مسيحية ، انتسبت منذ قرون ، إلى الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، أو إلى الكنيسة الشرقية البروتستانتية .

ولقد ارتكبت فظاعات ومآس مفزعة ، ومجردة من كل مظهر إنسانى ، لا على يد ألمان ، ويابانيين فحسب ، بل على أيدى إسبانيين ، وطليان ، وبولنديين ، ورمانيين ، ومجر ، وفرنسيين ، وصرب ، وكروات ، وروس . ولقد أغضت عن هذه القطاعات ، وأغمضت عينها ، كل المجتمعات المسيحية ، على اختلاف مذاهبها .

وليس قصدى هنا ، أن أتهم أو أصدر حكماً على أى دين منزل « منظم » لإغضائه عن هذه الانفجارات الوحشية الشبيهة بحيوانية إنسان ما قبل التاريخ ! ولكن مجرد حصول هذه النكسة أو وقوع تلك الرجعة ، قاطع الدلالة على عدم كفاية الوسائل المسيحية ، فى تكييف الأخلاق الإنسانية ، والتأثير عليها ، وحمل الإنسان على ترك ما توحى به غرائزه ، والاهتداء بالمثل الروحية .

إنه من العبث ، نكران أن المسيحية عجزت عن التسرب إلى نفس الإنسان ، وعن غرس جذورها فى تلك النفس ، لقد اقتصر نجاحها – فقط – على خلق قشرة رقيقة من السلوك الخلقى ، وطبقة خفيفة من الحضارة ، لم تلبث القلاقل الاجتماعية ، التى شهدها القرن العشرون ، حتى مزقتها قطعا » .

ثم يتابع تحليله قائلا :

« إن ألفى سنة ، لزمن كاف ، للحكم على جدوى أية طريقة ، بصرف النظر عن المذهب ، الذى تطبقه هذه الطريقة . خلال هذه القرون العشرين ، خُيل إلى الناس أن المسيحية نجحت فى تأنيس الحيوان الراقد فى صدر الإنسان ، وفى ضبط وتقييد النزعات والخصائص الإنسانية المضرة . ولكن منذ حادت الكنائس عن رسالتها الإنسانية العالمية ، متحولة إلى « منظمات وطنية » ، مؤيدة أثر الوطنية الوثنية القبلية ، كم هى ضعيفة قبضة المسيحية على العالم الغربى ! ذلك لأنها من أجل عرض الدنيا ، قد تخلت عن تعاليمها الروحية ، مستسلمة أمام غرائز الإنسان البركانية ، التى يحطم بعضها بعضا ، ما لم يتداركها القانون ، ويلزمها حدها .

إن ما فى المسيحية من قدسية ، وبواعث للحضارة ، هو توحدها وعالميتها ، أى تعاليمها القائلة : أن الناس خلقوا متساويين أمام الله ، وأنهم عبيد لإله واحد ، يحكمهم قانون واحد ، فتلك هى التعاليم المنطوية على الفكرة ، حقا ، فى تاريخ الإنسانية .

ولكن لسوء الحظ ، المسيحية كدين منظم ، تحولت شيئا فشيئا ، إلى منظمة ، ذات سلطة رئاسية مطلقة ، وقد أدى هذا إلى SHISM ، ثم إلى التفرق ، وبذلك انحدر القانون الواحد العالمى ، إلى ديكتاتورية من ناحية ، وإلى انتشار الفرق والمذاهب على أوسع نطاق من ناحية أخرى . وفى هذه اللحظة ، بدأت الأوطان والقوميات الحديثة تتبلور ، كما بدأ الشعور الوطنى يسود العالم الغربى ، ويتفوق على الشعور المسيحى ، فانقسمت الكنائس المسيحية فيما بينها إلى عدد جديد من الفرق المذهبية ، وجعل كل فريق منها يؤيد المثل الأعلى الجديد الناشئ ، أعنى المثل الأعلى الوطنى .

وما لبثت المسيحية أن تشابهت بالوطنية ، وفى كل وطن اعتبرت السياسة الوطنية ، كأنها سياسة مسيحية ، لمناقشة الاتجاهات الاشتراكية والنزعات الحرة » اهـ .

هذا نموذج للمطاعن ، التى وجهت للمسيحية ، وهو غنى عن كل تعليق . فهل الإسلام كان كذلك ؟ وهل يمكن أن يؤاخذ بمثل ذلك ؟ إن وقائع التاريخ وحقائق الإسلام تجيب بالنفى ، ولكن الإسلام مع ذلك تأثر من هذه الحملة ، كما تأثر من طغيان الأفكار الوطنية والقومية عليه ، ليس فقط ؛ لأن الغربيين أصبحوا ينظرون إليه ويكتبون عنه ، باعتبار أنه نسخة من المسيحية كما يتهمونها ؛ بل لأن المسلمين الذين تعلموا فى مدارسهم « اللايكية » ، أصبحوا يعتقدون ذلك بدورهم ، وينظرون إليه بنفس المنظار[1] .

---

(١) المغرب المسلم ضد اللادينية . ص ٧١ - ٧٣ .

فشل العلمانية فى ديار الإسلام

من أجل هذا ، لا يتصور للعلمانية أن تنجح فى بلد إسلامى ؛ لأنها مناقضة لطبيعة الإسلام ، الذى تدين به الشعوب المسلمة ، ومناقضة لمفاهيمه وسلوكه وتاريخه ... ، ولا يوجد أى مبرر لقيامها ، كما وجد ذلك فى الغرب النصرانى .

كل ما تفعله العلمانية أنها تحاول تغيير طبيعة الأمة واتجاهها ، والأمة لا تستجيب لها ، حيث ترفض أجهزة المناعة فى كيانها ، زرع هذا الجسم الغريب فى داخلها ، وتقاومه بكل قوة ، فينشأ بين الحكم العلمانى وبين الأمة المسلمة صراع ، يظهر حينا ويختفى أحيانا ، ويمتد يوما ، وينكمش يوما آخر ، ولكنه صراع باق مستمر ؛ لأنه صراع بين الذات وبين العدوان على الذات ، وقد يكمن كمون النار فى البركان ، ولكنه لا بد يوما أن ينفجر .

والاتجاه العلمانى – على كل حال – يعوق انطلاق الأمة بكل طاقاتها ؛ لأنه غريب عنها ، دخيل عليها ، لا يحركها من داخلها ، ولا يخاطبها باللسان ، الذى يهز كينونتها .

وأبرز بلد إسلامى حكمته العلمانية ، ونفذت فيه خططها ، وضربت بيد من حديد كل من يقاومها ، وخاضت فى ذلك بحرا من الدم ، هو : تركيا ، بلد الخلافة الإسلامية الأخيرة ، الذى قهره « أتاتورك » على تطبيق الأنموذج الغربى فى الحياة كلها ، فى السياسة ، والاقتصاد ، والاجتماع ، والتعليم ، والثقافة ، وسلخه من تراثه ، وقيمه ، وتقاليده ، كما تسلخ الشاة من جلدها ، وأقام دستورا لا دينيا ، يعزل الدين عن الحياة عزلا كاملا ، قامت – على أساسه – قوانين مجافية للإسلام كل المجافاة ، حتى فى شئون الأسرة والأحوال الشخصية .

فهل استطاع أتاتورك وخلفاؤه من بعده ، ومعهم الدستور والقوانين ، والتعليم ، والإعلام ، والجيش والشرطة ، ومن ورائهم الغرب بكل جبروته وقوته ، أن يجتثوا جذور الأفكار الإسلامية ، والمشاعر الإسلامية ، والتطلعات الإسلامية ، والقيم الإسلامية ، من حياة الشعب التركى المسلم ؟

الواقع الذى يشهده ، كل من زار تركيا فى السنين الأخيرة ، تشهد به المساجد المزدحمة بالمصلين من كل الأجيال ، وتشهد به المدارس القرآنية ، التى تعد بالآلاف ، وتشهد به معاهد الأئمة والخطباء ، ويشهد به انتشار الكتب الإسلامية ، ويشهد به حال الأتراك ، الذين يعيشون فى ألمانيا ، وغيرها من بلاد أوربا – هذا الواقع يقول : لا ، وألف « لا » .

ولا بأس أن أنقل هنا ما كتبته جريدة « لوموند دبلوماتيك » الفرنسية ، فى ١٩٨٣/١/١٨م ، عن تركيا بين مدنية الغرب وأصالة الإسلام ، ونقلته مجلة « الرائد » ، التى تصدر فى آخن بألمانيا ، تقول الصحيفة : بعد قرنين من الإصلاحات ، الرامية إلى طبع المجتمع التركى بالطابع الغربى ، وبعد نصف قرن من الحكم العلمانى ، هنالك حديث الآن عن انبعاث الإسلام مجددا فى تركيا ، التى كانت من أوائل الدول الإسلامية ، التى فصلت بين السياسة والدين .

فالثورة الكمالية « كمال أتاتورك » ، كانت قد جعلت من العلمانية أساس الدولة وأساس التحديث فيها ، مما كان يعنى أن الإسلام يجب أن يخرج من الحياة العامة ، ليحتفظ فقط بحق التأثير فى ضمائر المتدينين . وهكذا تحوّل الإسلام ، الذى هو دين وسياسة قبل كل شيء ، إلى مسألة خاصة ، بجرة قلم من جانب الدولة ، التى راحت تشرف عليه .

والواقع أن فصل الإسلام عن السياسة فى بلد مسلم بصورة تامة تقريبا ، كانت تجربة فريدة ، تقوم بها دولة علمانية قائمة على النمط الغربى . وأدى هذا الوضع إلى انتقال الإسلام من موقع السيادة والسلطة إلى موقع الظل فى الأوساط الشعبية ، وخاصة الفلاحين فى الأناضول ، وأصبح عرضة للقمع غالبا ؛ فالمدارس القرآنية والزوايا ، اعتبرت غير شرعية ، ابتداء من عام ١٩٢٥ ، على اعتبار أنها مراكز للتخلف والتآمر الرجعى .

ولكن هل انطفأ الإسلام – مع ذلك – فى ضمائر الأتراك ، واختفى من الحياة السياسية التركية ؟ يبدو أن العكس هو الصحيح . ومع اختفاء الإسلام من عالم الطبقة الحاكمة ، تحول إلى مركز الخيارات السياسية فى البلاد . فالجمعيات الإسلامية والتعاليم الدينية ، استمرت تمارس نفوذها وسط الجماهير فى الأناضول ، بل واكتسبت أنصارا جددا .

إن حماس الجماهير التركية للرموز الإسلامية ، لا يرجع – فقط – إلى نشاط جمعيتى « النقشبندى » و « القادرى » وغيرهما ، أو لكون الحكم معاديا للدين ، بل يرجع – كذلك – إلى رفض المجتمع التركى لأى نموذج اجتماعى ، يخرج عن الإطار الثقافى الإسلامى ، وخشية هذا المجتمع من رؤية الهوية الثقافية التركية ، تذوب شيئا فشيئا وسط تنامى نفوذ نمط الحياة الغربية داخل تركيا . إن من الصعب – الآن – تحديد عدد أتباع الجمعيات الدينية فى تركيا ، وعدد الذين يذهبون للمدارس الإسلامية السرية ؛ لأن هذه الجمعيات والمدارس ، لا تعمل كما تعمل الأحزاب ، ولكن يمكن أخذ فكرة عن طريق نسبة الأصوات ، التى حصل عليها « حزب الخلاص الوطنى » ، الذى يتزعمه السيد « أربكان » ، الذى يقبع – الآن – فى السجن بتهمة معارضة مبادىء « العلمانية » ، ومخالفة المادة « ١٦٣ » من القانون ، التى تحرّم الدعوة لأى ربط بين الدين والحياة الاقتصادية أو السياسية . والواقع أن حزب الخلاص بدأ مع دخول النمط البرلمانى إلى تركيا ، وقد حصل فى انتخابات ١٩٧٣ على ١١,٨ بالمائة من مجموع الأصوات ، واحتفظ بهذه النسبة – عموما – مع ميل للانخفاض ، حتى قيام الانقلاب العسكرى فى أيلول ١٩٨٠ » اهـ .

العلمانيــة. والعلميــة

انتهز بعض العلمانيين فرصة الترجمة الخاطئة لكلمة « العلمانية » ، محاولين أن يجعلوها مرادفة لـ « العلمية » ، وقالوا : إن العلمانية تعنى استخدام العلم والعقل ، موهمين بذلك – أو مصرحين – بأن الإسلام ضد العقل والعلم !

وهذه مغالطة مكشوفة ، فإن البون شاسع بين العلمية والعلمانية ، ونحن نقول : « نعم » للأولى ، و « لا » للثانية .

« العلمية » وجهة تنتسب إلى العلم ، وتحتكم إليه ، فى كل مجالات الحياة وشئونها ، مادية وأدبية ، مدنية وعسكرية ، سياسية واقتصادية ، فردية واجتماعية .

« والعلميون » من الناس ، هم الذين يتبنون هذه الوجهة ، فيحترمون ما يقرره العلم ، وينزلون على حكمه ، ويكيفون حياتهم وفقا لمقتضاه . أما غيرهم ، فيمضون فى طريقهم ، تبعا للأهواء والعواطف « الشخصية » أو « الحزبية » أو للافتراضات والأوهام ، أو تقليدا لغيرهم ، دون فحص ولا اختبار .

ونريد بـ « العلم » هنا ، ما قامت عليه الأدلة القاطعة ؛ فكم من قضايا أُدخلت تحت عنوان « العلم » ، وهى ليست من العلم فى شىء .

ومن ذلك كثير من نتائج العلوم الإنسانية والاجتماعية ، التى يريد بعض دارسيها أن يُلبسوها ثوب العلم اليقينى ، وهى ليست أكثر من استنتاجات ، مبنية على مقدمات غير يقينية ، قد يُقبل بعضها ، ويُرفض بعضها ، وقد تُرفض كلها . ولا أدل على ذلك من اختلاف النتائج ، باختلاف المدارس الفكرية ، التى ينتمى إليها الباحثون ، ما بين شرق وغرب ، وما بين يمين ويسار ، يختلف كل منهما فى درجاته من يمين اليمين إلى يسار اليسار !

وما أجدر أن يطبق على هؤلاء ، الذين يدعون العلمية ، فيما ليس بعلمى ، ما قاله الله فى قوم قبلهم : ﴿ وما لهم به من علم ، إن يتبعون إلا الظن ، وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً ﴾ « النجم : ٢٨ » .

ونحن المسلمين أولى الناس باحترام « العلم » ، وتبنى « العلمية » فى كل أمورنا ، فالدين عندنا علم ، والعلم عندنا دين . ولم يعرف تراثنا صراعا بين الدين والعلم ، كما عرفه الغرب ، الذى أدار رحى الحرب بينهما قرونا ، كان من آثارها محاكم التفتيش وأهوالها ، التى يندى لها جبين التاريخ .

ومعجزة نبى الإسلام لم تكن « آية كونية » ، تخضع لها الأعناق مقهورة ، بل « آية علمية » تذعن لها العقول مقتنعة ، وهى القرآن الكريم .

ولما طلب مشركو العرب من النبى ﷺ أن تكون له آية حسية ، كما كان للأنبياء من قبله ، كان الرد الإلهى عليهم : ﴿ أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب ، يُتلى عليهم ؟ ﴾ « العنكبوت : ٥١ » .

وحسبنا أن أول سورة نزلت فى القرآن ، بدأت بقوله تعالى : ﴿ اقرأ باسم ربك ، الذى خلق ﴾ « العلق : ١ » .

وثانى سورة نزلت بدأت بقوله : ﴿ ن ، والقلم وما يسطرون ﴾ « القلم : ١ » .

والقرآن ينشىء « العقلية العلمية » ، التى تعتبر التفكر عبادة ، والعلم فريضة ، وترى الإنسان والتاريخ والكون كله ، مسرحا للنظر والتأمل ﴿ وفى الأرض آيات للموقنين ، وفى أنفسكم ، أفلا تبصرون ؟ ﴾ « الذاريات : ٢٠ ، ٢١ » .

﴿ أو لم ينظروا فى ملكوت السموات والأرض ، وما خلق الله من شىء ؟ ﴾ « الأعراف : ١٨٥ » .

﴿ قل سيروا فى الأرض ، فانظروا كيف بدأ الخلق ﴾ « العنكبوت : ٢٠ » .

﴿ أو لم يسيروا فى الأرض ، فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ؟ ﴾ « الروم : ٩ » .

﴿ أفلم يسيروا فى الأرض ، فتكون لهم قلوب يعقلون بها ، أو آذان يسمعون بها ؟ فإنها لا تعمى الأبصار ، ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور ﴾ « الحج : ٤٦ » .

العقلية ، التى لا تقبل دعوى ، بغير برهان يثبت صحتها ، وإلا فدعواه مردودة عليه ، كائنا ما كان ﴿ قل : هاتوا برهانكم ، إن كنتم صادقين ﴾ « البقرة : ١١١ » .

فمن ادعى النبوة ، طولب بالبينة ﴿ فائت بها ، إن كنت من الصادقين ﴾ .

ومن دعا الناس إلى عقيدة ، قيل له : ﴿ هل عندكم من سلطان بهذا ، أم تقولون على الله ما لا تعلمون ؟ ﴾ « يونس : ٦٨ » .

ومن ادعى فى الدين شيئا، ينسبه إلى الله تعالى ، قيل له ولمن وافقه : ﴿ هل عندكم من علم ، فتخرجوه لنا ؟ ﴾ « الأنعام : ١٤٨ » ﴿ نبئونى بعلم ، إن كنتم صادقين ﴾ « الأنعام : ١٤٣ » .

إنها « العقلية العلمية » ، التى تطلب البرهان اليقينى فى العقليات ، وصدق التجربة فى الحسيات ، وصحة النقل فى المرويات : ﴿ ائتونى بكتاب من قبل هذا ، أو أثارة من علم ، إن كنتم صادقين ﴾ « الأحقاف : ٤ » .

العقلية ، التى ترفض الظن فى مقام اليقين ﴿ وما يتبع أكثرهم إلا ظنا ، إن الظن لا يغنى من الحق شيئا ﴾ « يونس : ٣٦ » .

وترفض أن تتبع الهوى بدل اتباع الحق ، هوى النفس ، أو أهواء الغير ، ﴿ ومن أضل ممن اتبع هواه ، بغير هدى من الله ﴾ « القصص : ٥٠ » ﴿ ثم جعلناك على شريعة من الأمر ، فاتبعها ، ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون ﴾ « الجاثية : ١٨ » .

وترفض مبدأ تقليد الآباء ، ولو كانوا فى ضلال مبين ﴿ أو لو كان آباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون ﴾ « المائدة : ١٠٤ » .

وترفض اتباع الآخرين بغير حجة ، ولو كانوا سادة القوم وكبراءهم : ﴿ وقالوا : ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا ، فأضلونا السبيلا ﴾ « الأحزاب : ٦٧ » .

وحسبنا أن القرآن نوه بالعلم ، وأشاد بآثاره فى عدد من قصص الأنبياء الكرام . فهو فى قصة آدم ، المرشح الأول لخلافة الإنسان فى الأرض ، وبه أثبت آدم تفوقه على الملائكة المقربين .

وهو فى قصة يوسف ، الذى أنقذ الله به مصر وما حولها من المجاعة الماحقة ، نتيجة التخطيط الاقتصادى الزراعى المحكم - إنتاجاً وادخاراً واستهلاكا - لمدة خمسة عشر عاما . وهو فى قصة سليمان ، الذى استطاع به صاحبه « الذى عنده علم من الكتاب » أن يحضر به عرش ملكة سبأ من اليمن إلى الشام ، قبل أن يرتد إليه طرفه ، وهو ما لم يستطعه « عفريت من الجن » ، فدل على أن قوة الإنسان بالعلم تفوق قوة الجن ، على ما لهم من قدرات وإمكانات .

وفى السنة نرى النبى ﷺ يحمل على الأوهام والخرافات ، التى يعتمد عليها الكهنة والعرافون فى الجو الوثنى .

كما أنكر - بشدة - الاعتماد على التمائم والأحجبة ونحوها ، دون أن يبحث عن الدواء المناسب له ، معلنا : أن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء ، علمه من علمه ، جهله من جهله .

ونرى الرسول الكريم ينزل عن رأيه الخاص ، إلى رأى الخبراء ، كما فى موقعة بدر ، ونزوله على رأى الحباب بن المنذر .

ونراه عليه الصلاة والسلام بعد الهجرة إلى المدينة ، يبادر بعمل « إحصاء » للمؤمنين به ، ليعرف منه مدى « القوة الضاربة » لديه ، فقال : « أحصوا لى عدد من يلفظ بالإسلام » فأحصوا له ، فكانوا ألفا وخمسمائة رجل ، كما رواه البخارى .

ونراه ﷺ يعتمد نتائج التجربة فى الشئون الفنية المتعلقة بشئون الدنيا ؛ من كيفيات الزراعة والصناعة والتسليح والطب ونحوها ، وفى هذا جاء الحديث الصحيح : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » .

لم تكن هذه التعاليم القرآنية والنبوية حبرا على ورق ، فقد آتت أُكُلها ، وقامت فى ظلها حضارة شامخة البنيان ، وطيدة الأركان ، آخت بين الإيمان والعلم ، بين العقيدة والفكر ، بين الشريعة والحكمة ، ولم يصطدم فيها معقول صريح ، بمنقول صحيح ، بل قرر علماؤها أن العقل أساس النقل ، فلو ألغينا العقل ما ثبت لنا نقل ولا وحى ، فإن الحقائق الكبرى فى الدين ، إنما ثبتت بالعقل أولا ، قبل أن يثبت الوحى .

فبالعقل استدللنا على وجود الله تعالى ، وبالعقل استدللنا على صحة النبوة بعامة ، وبالعقل استدللنا على صدق نبوة محمد بخاصة ، وعلى أن القرآن ، الذى جاء به ؛ من عند الله .

والعقيدة عندنا – نحن المسلمين – تقوم على أساس البينة والبرهان ، لا على أساس التقليد للآباء ، أو الطاعة للكبراء . والدعوة فى الإسلام يجب أن تكون على بصيرة ، وليس فى الإسلام ما عرف فى أديان أُخر من مثل قولهم : اعتقد ، وأنت أعمى ! أو أغمض عينيك ، ثم اتبعنى ! .

ولهذا شُحن القرآن بالأدلة على توحيد الله تعالى ، وعلى صدق رسوله ، وعلى إمكان البعث ، وحكمة الجزاء فى الآخرة ، وغيرها .

والشريعة فى الإسلام قائمة على رعاية مصالح العباد ، فى المعاش والمعاد ، كما يعبر فقهاؤها ، وكما يدل على ذلك استقراء أحكامها فى العبادات والمعاملات ، وكما يؤكد ذلك تعليلات الأحكام فى القرآن والحديث .

فهى شريعة « منطقية » ، لا تفرق بين متماثلين ، ولا تسوى بين مختلفين ، ولهذا كان « القياس » أصلا من أصولها المعتبرة لدى جمهرة الفقهاء المسلمين . ولهذا قال أحد من آمن بالنبى ﷺ : « ما أمر بشىء ، فقال العقل : ليته نهى عنه ، ولا نهى عن شىء ، فقال العقل : ليته أمر به » .

والاتجاه « العلمى » أو « العقلانية » فى الإسلام ، أمر واضح ثابت ، اعترف به كل منصف ، ممن اطلع على شىء من تعاليم الإسلام الأصيلة ، فى مصادرها النقية ، ولو من غير المسلمين ، بل من بعض من اتخذوا موقفا ضد الإسلام .

فهذا الكاتب الماركسى « مسكيم رودنسون » يقول فى حديثه عن « العقيدة القرآنية »[1] : « القرآن كتاب مقدس ، تحتل فيه العقلانية مكانا ، جد كبير . فالله لا ينفك فيه يناقش ويقيم البراهين . بل إن أكثر ما يلفت النظر هو أن الوحى نفسه – هذه الظاهرة الأقل اتساما بالعقلانية فى أى دين ، الوحى الذى أنزله الله على مختلف الرسل عبر العصور ، وعلى خاتمهم محمد – يعتبره القرآن هو نفسه أداة للبرهان ؛ فهو فى مناسبات عديدة ، يكرر لنا أن الرسل قد جاءوا « بالبينات » وهو لا يألو يتحدى معارضيه ، أن يأتوا بمثله .

والقرآن ما ينفك يقدم البراهين العقلانية على القدرة الإلهية ؛ ففى خلق السموات والأرض ، واختلاف الليل والنهار ، وتوالد الحيوان ، ودوران الكواكب والأفلاك ، وتنوع خيرات الحياة الحيوانية والنباتية ، تنوعا رائع التطابق مع حاجات البشر ، آيات لأولى الألباب « آل عمران : ١٨٠ »[2] .

وفعل « عقل » « بمعنى ربط الأفكار بعضها ببعض ... حاكم البرهان العقلى » يتكرر فى القرآن حوالى خمسين مرة ، ويتكرر ثلاث عشرة مرة هذا السؤال الاستنكارى ، وكأنه لازمة : ﴿ أفلا تعقلون ؟ ﴾ « البقرة : ٤٤ » .

« والكفار أولئك الذين يرفضون الاستماع إلى دعوة محمد ، يوصفون بأنهم « قوم لا يعقلون » ؛ لأنهم قاصرون عن أى جهد عقلى ، يهز تقاليدهم الموروثة ،

---

(١) ص ١٣٤ وما بعدها ، من كتاب « الإسلام والرأسمالية » ترجمة نزيه الحكيم ، نشر دار الطليعة .

(٢) كان الأولى الاستشهاد بآية البقرة رقم ١٦٤ ، فهى المطابقة لكلام المؤلف هنا . ويبدو من كلام المؤلف ، أنه تتبع مادة « عقل » فقط فى القرآن . ولو تتبع كلمات أخرى فى الموضوع مثل : « نظر » و « تفكر » و « فقه » و « علم » و « برهان » و « لب » ، ونحوها ، لخرج بشىء كثير ، وكثير جدا .

وهم بهذا كالجمادات والأنعام ، بل أكثر عجمة... ولذلك يكره الله هؤلاء الناس ، الذين لا يريدون أن يعيدوا النظر فى أسس تفكيرهم » .

« ولئن كان « يعنى الله سبحانه » يرسل الآيات « الدالة » على وجوده وإرادته ، وأهمها الآيات المنزلة على نبيه محمد ، فلكى يفهمها الناس ، ويجعلوا منها أساسا لتفكيرهم . ونرى الله يقيم البينة الفاصلة ، ثم يختتم البرهان بقوله : ﴿ كذلك نفصل الآيات لقوم يعقلون ﴾« الروم : ٢٨ » .

ويستمر الكاتب فى بيان عقلانية الإسلام ، مقارنا هذه بما جاء فى العهدين القديم والجديد ، لليهود والمسيحيين ، إلى أن يقول : « فى مقابلة هذا ، تبدو العقلانية القرآنية صلبة ، كأنها الصخر »[١] .

ومثل هذا المناخ العقلى ، الذى صنعته آيات القرآن – كما اعترف به المفكر الماركسى وغيره – يشكل أخصب بيئة لإنتاج علمى مثمر ، قائم على استخدام أقصى الطاقات والمواهب البشرية .

وهذا كله يبين لنا طبيعة « المناخ » ، الذى هيأه الإسلام لظهور « المنهج العلمى » السليم ، الذى لم يملك باحثو الغرب أن ينكروه .

يقول العلامة رينيه ميليه : « لقد جاء المسلمون جميعا فى البحث بجديد : مبدأ يتفرع من الدين نفسه ، هو مبدأ التأمل والبحث ، وقد مالوا إلى العلوم ، وبرعوا فيها ، وهم الذى وضعوا أساس علم الكيمياء . وقد وجد منهم كبار الأطباء » .

يقول الدكتور فرنتورونتال : « إن أعظم نشاط فكرى قام به العرب ، يبدو لنا جليا فى حقل المعرفة التجريبية ، ضمن دائرة ملاحظاتهم واختباراتهم ، فإنهم كانوا يبدون نشاطا واجتهادا عجيبين ، حين يلاحظون ويمحصون ، وحين يجمعون ، ويرتبون ما تعلموه من التجربة » .

ويقول المؤرخ الفيلسوف الاجتماعى الشهير جوستاف لوبون : « إن العرب هم الذين علموا العالم ، كيف تتفق حرية الفكر مع استقامة الدين » .

(١) انظر فصل « العقيدة القرآنية » من كتاب « الإسلام والرأسمالية » .

و « العلمية » التى ننوه بها ، لا تعنى مجرد السعى للحصول على التفوق العلمى ، وتأكيد الاهتمام بمقررات « العلوم » وتطويرها ، تأليفا وتعليما وبحثا ، فى المدارس والجامعات ، ومراكز البحث العلمى ، وتوجيه العناية إلى التطور « التكنولوجى » ، الذى ينمو ويتصاعد يوما بعد يوم .

« العلمية » لا تقف عند هذا وحده ، وإن كان الاهتمام بكل هذا فريضة وضرورة ، والتقصير فيه منكرا وإثما مبينا فى نظر الإسلام .

إنما نعنى بـ « العلمية » – إلى جوار هذا – أن يسود « التفكير العلمى » ، وتسود « الروح العلمية » كل علاقاتنا ومواقفنا وشئون حياتنا ، بحيث ننظر إلى الأشياء والأشخاص والأعمال ، والقضايا والمواقف « نظرة علمية » ، ونصدر قراراتنا الاستراتيجية والتكنيكية ، فى الاقتصاد والسياسة والتعليم ، وغيرها بعقلية علمية ، وبروح علمية بعيدا عن الارتجالية ، والذاتية ، والانفعالية ، والعاطفية ، والغوغائية ، والتحكمية ، والتبريرية ، التى تسود مناخنا اليوم ، وتصبغ تصرفاتنا إلى حد بعيد ، فمن سلم من أصحاب القرار من اتباع هواه الشخصى ، أو هوى فئته وحزبه ، كان أكبر همه اتباع ما يرضى أهواء الجماهير ، لا ما يحقق مصالحها ، ويؤمن مستقبلها ، فى وطنها الصغير ، ووطنها الكبير ، والأكبر .

و « للروح العلمية » دلائل ومظاهر أو سمات ، كنت أشرت إليها ، أو إلى أهمها فى كتابى « الحل الإسلامى » فى مجال « النقد الذاتى » للحركة الإسلامية ، يحسن بى أن أذكر بها هنا ، وأؤكدها ، فى مجال تأكيد حاجة الأمة إليها لا إلى « العلمانية » المستوردة . وفى بعض الإعادة إفادة .

وللروح العلمية سمات أبرزها :

(١) النظرة الموضوعية إلى المواقف والأشياء والأقوال ، بغض النظر عن الأشخاص ، كما قال على بن أبى طالب : « لا تعرف الحق بالرجال ، اعرف الحق ، تعرف أهله » .

(٢) احترام الاختصاصات ، كما قال القرآن : ﴿ فاسألوا أهل الذكر ﴾ « النحل : ٤٣ » ، ﴿ فاسأل به خبيرا ﴾ « الفرقان : ٥٩ » ،

﴿ ولا ينبئك مثل خبير ﴾ « فاطر : ١٤ » . فللدين أهله ، وللاقتصاد أهله ، وللعسكرية أهلها ، ولكل فن رجاله ، وخاصة فى عصرنا ، عصر التخصص الدقيق . أما الذى يعرف فى الدين والسياسة ، والعلوم والفنون ، والشئون الاقتصادية والعسكرية ، ويفتى فى كل شيء، فهو فى الحقيقة لا يعرف شيئا .

(٣) القدرة على نقد الذات ، والاعتراف بالخطأ ، والاستفادة منه ، وتقويم تجارب الماضى تقويما عادلا ، بعيدا عن النظرة « المنقبية » ، التى تنظر إلى الماضى على أنه كله مناقب وأمجاد !

(٤) استخدام أحدث الأساليب ، وأقدرها على تحقيق الغاية ، والاستفادة من تجارب الغير ، حتى من الخصوم . فالحكمة ضالة المؤمن ، أنى وجدها ، فهو أحق الناس بها .

(٥) إخضاع كل شيء – فيما عدا المسلمات الدينية والعقلية – للفحص والاختبار ، والرضا بالنتائج ، كانت للإنسان أو عليه .

(٦) عدم التعجل فى إصدار الأحكام والقرارات ، وتبنى المواقف ، إلا بعد دراسة متأنية ، مبنية على الاستقراء والإحصاء ، وبعد حوار بناء ، تظهر معه المزايا ، وتنكشف المآخذ والعيوب .

(٧) تقدير وجهات النظر الأخرى ، واحترام آراء المخالفين فى القضايا ذات الوجوه المتعددة ، فى الفقه وغيره ، مادام لكل دليله ووجهته ، ومادامت المسألة لم يثبت فيها نص حاسم يقطع النزاع . ومن المقرر عند علمائنا : أن لا إنكار فى المسائل الاجتهادية ، إذ لا فضل لمجتهد على آخر ، ولا يمنع هذا من الحوار البناء ، والتحقيق العلمى النزيه فى ظل التسامح والحب .

العلمانية والإلحاد

إذا كان مفهوم « الإلحاد » هو إنكار وجود الله سبحانه ، كما هو مذهب الماديين قديما وحديثا ، ومنهم الشيوعيون دعاة المادية التاريخية ، فإن العلمانية - حسب مفهومها - لا تعنى بالضرورة الإلحاد .

قد يوجد من « العلمانيين » من يجحد وجود الله تعالى ، أو يجحد رسالاته ووحيه ، أو يجحد لقاءه وحسابه فى الآخرة ، ولكن هذا ليس من اللوازم الذاتية لفكرة العلمانية ، كما نشأت فى الغرب ، فإن الذين نادوا بها ، لم يكونوا ملاحدة ينكرون وجود الله ، بل هم ينكرون تسلط الكنيسة على شئون العلم والحياة فحسب ، فكل ما يعنيهم هو عزل الدين - ممثلا فى رجاله وكنيسته - عن سياسة الدولة ، وتوجيه أمورها ؛ سياسية كانت ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو ثقافية ، أو تربوية .

ولكن يجب أن نعترف بأن ثمة فرقا واضحا بين الإسلام ، والمسيحية ، فى هذا الموضوع .

فالمسيحى يمكن أن يقبل العلمانية ، حاكما ، أو محكوما ، ويبقى مع هذا مسيحيا ، غير مخدوش ولا مقهور فى عقيدته ولا شريعته .

فالعلمانية لا تمنعه أن يذهب إلى الكنيسة يوم الأحد من كل أسبوع ، وأن يحتفل بأعياد ميلاد المسيح من كل عام ، وأن يمارس شعائره الدينية الشخصية متى شاء .

والمسيحية نفسها لا تطالبه بشيء أكثر من ذلك ، فليس فيها شريعة تلزمه الحكم بها أو الاحتكام إليها ، وتصف بالكفر والظلم والفسق من أعرض عنها .

ولم تجيء المسيحية نظاما كاملا للحياة ، يصبغها بصبغته ، ويقودها بتشريعاته ووصاياه ، وأوامره ونواهيه ؛ فى مختلف شئون الفرد ، والأسرة ، والمجتمع ، والدولة ، والعلاقات الدولية .

بل إن المسيحية فى إنجيلها نفسه ، كما أشرنا من قبل ، تقبل ترك شئون السياسة للحاكمين الدنيويين ، بعيدا عن توجيه الدين وهداية الله ، كما هو ظاهر المقولة ، التى ذكرها الإنجيل عن المسيح (عليه السلام) : « دع ما لقيصر لقيصر ، وماالله لله » !

فإذا نظرنا إلى العلمانية مع الإسلام وجدنا الأمر يختلف تمام الاختلاف ؛ ذلك لأن الإسلام جاء نظاما كاملا للحياة ، لا يقبل أن تشاركه أية « أيديولوجية » أخرى ، فى توجيهها ، فهو الذى يحدد أهدافها ، ويضع أصول مناهجها ، ويعد بالثواب أو العقاب ، لمن عمل بها ، أو انحرف عنها .

جاء الإسلام عقيدة وشريعة ، فالعقيدة هى الأساس ، والشريعة هى المنهاج . فهو عقيدة ، تنبثق منها شريعة ، يقوم عليها مجتمع .

وهى شريعة ربانية المصدر ، منزلة فى أصولها من عند الله ، والحكم بها والاحتكام إليها ، من لوازم الإيمان ، ودلائل الالتزام بالإسلام .

ولهذا يكون المسلم ، الذى يقبل العلمانية – مهما تكن علمانية معتدلة متساهلة – فى جبهة المعارضة للإسلام ، وخصوصا فيما يتعلق بتحكيم الشريعة ، التى جاء بها كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ﷺ .

إن هذا المسلم ، الذى يقبل العلمانية ، أو يدعو إليها – وإن لم يكن ملحدا ، يجحد وجود الله ، وينكر الوحى ، والدار الآخرة – قد تنتهى به علمانيته إلى الكفر البواح والعياذ بالله ، إذا أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة ؛ مثل تحريم الربا ، أو الزنى ، أو شرب الخمر ، أو فرضية الزكاة ، أو إقامة الحدود ، أو غير ذلك من القطعيات ، التى أجمعت عليها الأمة ، وثبتت بالتواتر اليقينى ، الذى لا ريب فيه .

بل إن العلمانى الذى يرفض « مبدأ » تحكيم الشريعة من الأساس ، ليس له

من الإسلام إلا اسمه ، وهو مرتد عن الإسلام بيقين ، يجب أن يستتاب ، وتُزاح عنه الشبهة ، وتُقام عليه الحجة ، وإلا حكم القضاء عليه بالردة ، وجُرد من انتمائه إلى الإسلام ، أو سحبت منه « الجنسية الإسلامية » ، وفُرق بينه وبين زوجه وولده ، وجرت عليه أحكام المرتدين المارقين ، فى الحياة ، وبعد الوفاة .

تحـــديد المعاييـر

تحـــديد المعايير

إن تحديد الهوية أو الموقع ثم تحديد المفاهيم ، بالصورة التى ذكرناها ، يسهل علينا « تحديد المعايير » .

وأريد بتحديد المعايير : الموازين التى يحتكم إليها الفريقان ، عند الخلاف ، فإذا لم يكن هناك معيار يرضاه الطرفان ، ظل الخلاف قائما ، ولم يحسم ، بل لم يقبل الحسم ؛ لأن كل طرف يدعى أن معه الحق ، الذى لا يشوبه الباطل ، والصواب ، الذى لا يتطرق إليه الخطأ .

وقد اتفق الناس فى الماديات ، على معايير يقيسون بها ، ويرجعون إليها ؛ مثل الدرهم ، أو الرطل ، أو الكيلوجرام ، فى الموزونات ؛ ومثل القدم ، أو الذراع ، أو المتر ، فى الأطوال والمساحات .

وكذلك لابد من معيار يرجع إليه فى المعنويات ، يحسم الخلاف ، ويرفع النزاع .

وقد زعم الناس ، فى وقت من الأوقات ، أن المنطق القياسى الصورى الأرسطى ، يمكن أن يكون معيارا صادقا ، وعرفوه بأنه آلة قانونية ، تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر .

ولكن المنطق يعتمد على القضايا المسلمة عند الخصم ، وإن لم تكن حقا فى ذاتها ، ولهذا ظل الناس مختلفين أشد الاختلاف فى عصر سيادة المنطق ، ولم يغن عنهم منطقهم شيئا .

قد يقال : إن هناك معايير إنسانية عامة ، يرجع إليها الناس فى كل زمان ومكان ؛ مثل : العقل ، والعلم ، والمصلحة .

ولكن مشكلة هذه المعايير ، أن كل الناس يدعونها ، وبينهم من التباين والتناقض ما بين الشرق والغرب ، أو ما بين السماء والأرض .

فالليبرالى يزعم أن مذهبه ، يمثل قمة العقل والعلم ، ويرعى مصالح الناس . والاشتراكى ينقض عليه دعواه ، ويزعم أنه - وحده - ممثل العقل والعلم والمصلحة الحقيقية . وثالث لا يقر لهذا ولا لذاك .

وإذا نظرنا إلى مذاهب المفكرين والفلاسفة قديما وحديثا ؛ نجد منهم من شرق ، ومنهم من غرب . منهم المثبتون ، ومنهم النافون ، ومنهم الشاكون ، الذين لا يثبتون ولا ينفون . منهم المؤلهون ، ومنهم الملاحدة المنكرون . منهم المثاليون ، ومنهم الماديون الواقعيون .

وكلهم يبنى مذهبه وفلسفته على دعائم عقلية ، لها وجاهتها عنده ، وقد يجد من خصومه من يدحضها ويبطلها ، كما يجد من أنصاره من يدافع عنها ، ويرد على معارضيها .

ولهذا كانت هناك حاجة ماسة ، إلى نور آخر ، بجوار نور العقل ، يسدده ويرشده ، فيكون له نور على نور ، وذلك النور هو الوحى الإلهى ، كما بين ذلك الإمام محمد عبده فى « رسالة التوحيد » .

الوحى ، الذى لا يلغى دور العقل ، ولكن يأخذ بيده ، فى المتاهات ، ويهديه فى مفارق الطرق ، ومواضع الالتباس ، التى يكثر فيها الخلط ، أو يحكم فيها الظن ، أو يغلب فيها الهوى والتخبط ، بحكم الضعف البشرى .

من هنا يجب أن يكون وحى الله - أى الإسلام - هو المرجع عند التنازع ، كما بيناه من قبل .

ولكنا - مع هذا - نرحب بالاحتكام إلى العقل والعلم والمصلحة . حينما يكون العقل عقلا صرفا ، لا يشوبه ظن ولا خرص ، وينطلق من مقدمات يقينية ، ليصل إلى نتائج يقينية .

وحينما يكون العلم علما محققا ثابتا ، لا مجرد افتراضات أو نظريات تخمينية ، يناقض بعضها بعضا ، كما فى كثير من حصاد « العلوم الإنسانية » .

وحينما تكون المصلحة مصلحة حقيقية لا موهومة ، مصلحة ترعى الجوانب الفردية والاجتماعية ، المادية والمعنوية ، الدنيوية والأخروية .

نحن المسلمين ، لا نخشى من تحكيم العقل ، ولا من تحكيم العلم ، ولا من تحكيم المصلحة . فهى – دائما – فى جانبنا ، ونحن أسعد الناس بها .

أما العلمانية فى أوطاننا ، فهى – بأى معيار – مرفوضة ؛ معيار الدين ، ومعيار العقل ، ومعيار العلم ، ومعيار المصلحة ؛ إنها ضد الدين ، وضد الدستور ، وضد حقوق الإنسان ، وضد مصلحة الأمة ، وأصالتها .

ولهذا نقول : إننا – مهما نختلف فى تحديد المعايير ، التى يجب الاحتكام إليها – يمكننا أن نتفق على مجموعة منها :

فلدينا : المعيار الربانى ، وهو الوحى .

ولدينا : المعيار الإنسانى ، وهو العقل .

ولدينا : المعيار الاجتماعى ، وهو المصلحة .

ولدينا : المعيار السياسى ، وهو الدستور .

ولدينا : المعيار القومى ، وهو الأصالة .

ولدينا : المعيار الدولى ، وهو وثيقة حقوق الإنسان .

ولدينا : المعيار الديمقراطى ، وهو احترام إرادة الأغلبية .

فماذا تقول هذه المعايير ، إذا احتكمنا إليها فى الخلاف بين الإسلاميين والعلمانيين ؟

المعيار الربانى ، الوحى :

أول هذه المعايير ، ولا شك ، هوالمعيار الربانى ، أعنى الوحى الإلهى ، الذى أمد الله به البشر ، ليهديهم فيما تعجز العقول عن الوصول إليه ، وليرجعوا إليه ، إذا حارت أفكارهم ، وتناقضت آراؤهم ، وتفرقت بهم السبل ، وهو ما أشار إليه القرآن الكريم بقوله : ﴿ كان الناس أمة واحدة ، فبعث الله النبيين ،

مبشرين ، ومنذرين ، وأنزل معهم الكتاب بالحق ، ليحكم بين الناس ، فيما اختلفوا فيه ﴾ « البقرة : ٢١٣ » .

والوحى الإلهى ، يتمثل – الآن – فى « الإسلام » ، الذى ختم الله به رسالات السماء ، وختم بكتابه « القرآن » كتب السماء .

وما دمنا مسلمين ، رضينا بالله ربا ، وبالإسلام دينا ، وبمحمد رسولا ، وبالقرآن إماما ، فمن البدهى أن نحتكم إلى الإسلام ، فيما نختلف فيه ، وهو خليق أن يهدينا سواء السبيل .

والاحتكام إلى الإسلام معناه الاحتكام إلى القرآن والسنة ، كما قال تعالى : ﴿ فإن تنازعتم فى شيء ، فردوه إلى الله والرسول ، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾ « النساء : ٥٩ » .

وقد أجمع المسلمون على أن الرد إلى الله تعالى معناه : الرد إلى كتابه الكريم ، والرد إلى الرسول معناه : الرد إلى سنته ﷺ .

وإذا قيل : إن الناس يختلفون فى فهم القرآن والسنة ، على صور شتى . قلنا : إن « القطعيات » لا خلاف عليها ، وهى التى أجمعت عليها الأمة ، جيلا بعد جيل ، ودل عليها محكم القرآن ، وصحيح السنة .

أما « الظنيات » ، فيجب أن تفهم فى ضوء « القطعيات » ؛ مهتدين بما وضعه علماء المسلمين من ضوابط للفهم ، وتفسير النصوص ، واستنباط الأحكام ، ممثلا فى علم « أصول الفقه » ، وعلم « أصول الحديث » ، وعلم « أصول التفسير » .

وأحق ما يجب الرجوع فيه إلى الإسلام هو ما يتعلق بالإسلام ذاته ، فإذا قال قائل : إن الإسلام مجرد دين ، يعمل على تزكية الأنفس ، وإقامة الشعائر ، ولا علاقة له بالدولة وأصول الحكم ، وشئون السياسة ، والاقتصاد ؛ كان الواجب فى ذلك هو الرجوع إلى الإسلام ذاته ، لنعرف من مصادره الأصلية : أهو مجرد عقيدة وعبادة ، أم هو عقيدة وشريعة ، وعبادة وقيادة ، ودين ودولة ، ومصحف وسيف .

إنها قضية شمول الإسلام ، أو عدم شموله ، ولا يفتى فيها إلا الإسلام نفسه ، قرآنه وسنة نبيه ، وهدى الراشدين من خلفائه ، وإجماع المجتهدين من أمته .

فإذا قال بعض الناس : نعم للدين .. ولا للدولة ، أو نعم للعقيدة .. ولا للشريعة ، أو نعم للمصحف .. ولا للسيف ... ، قلنا لهم : قولوا ما شئتم ، وشاءت لكم أهواؤكم وثقافاتكم ، ولكن لا تقولوا ذلك باسم الإسلام ، الذى يقول كتابه ، فى بيان لا لبس فيه : ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شىء ، وهدى ، ورحمة ، وبشرى للمسلمين ﴾ « النحل : ٩٨ » . ويقرر فقهاؤه بالإجماع : أن شريعته حاكمة على جميع أفعال المكلفين وتصرفاتهم الخاصة والعامة ، ولا يشذ منها فعل واحد ، دون أن تعطيه حكما من أحكامها الخمسة المعروفة .

على أننا إذا احتكمنا إلى أى معيار من المعايير ، التى أشرنا إليها لتقويم « العلمانية » ، والحكم فى شأنها ، نجد أنها فى أوطاننا كلها ، مرفوضة شكلا وموضوعا ، كما يقول رجال القانون . هى مرفوضة بمعيار الدين ، ومرفوضة بكل المعايير الأخرى . ولا بأس أن نشير إلى ذلك فى الصحائف التالية .

العلمانيـــة ضد الديـــن

قلنا : إن « العلمانية » بالمعنى الذى بيناه ، مرفوضة فى أوطاننا عامة ، وفى مصر خاصة ، بأى معيار احتكمنا إليه ، وأول هذه المعايير هو الدين .

فإذا احتكمنا إلى الدين ، أعنى الدين الذى تؤمن به الأغلبية ، وتنزل على حكمه – وهو الإسلام – نجده يرفض العلمانية رفضا حاسما ؛ ذلك لأنها هى لا تقبل التعايش معه ، كما أنزله الله ، كما بينا ذلك من قبل .

فهى قد تقبله عقيدة فى ضمير الفرد ، ولكنها لا تقبل هذه العقيدة أساسا للولاء والانتماء ، ولا ترى أن من موجبات العقيدة الالتزام بحكم الله ورسوله .

وهى قد تقبله عبادة ونسكا ، لكن على أن تكون شأنا موكولا إلى الأفراد ، لا على أن ترعاه الدولة ، وتحاسب عليه ، وتقدم الناس ، أو تؤخرهم على أساس الالتزام بذلك أو عدمه .

وهى قد تقبله أخلاقا وآدابا ، ولكن فيما لا يمس التيار العام ، المقلد للغرب . فالأصل لدى العلمانيين أن يبقى الطابع الغربى سائدا غالبا ؛ على عاداتنا ، وتقاليدنا فى المأكل ، والملبس ، والزينة ، والمسكن ، والعلاقة بين الرجال والنساء ، ونحوها ، ضاربين عرض الحائط ، بما قيد الله به الفرد المسلم والمجتمع المسلم ، من أحكام الحلال والحرام .

أما الشىء الذى تقف العلمانية ضده بكل صراحة وقوة ، فهو « الشريعة » ، التى تنظم بأحكامها الحياة الإسلامية ، وتضع لها الضوابط الهادية ، والعاصمة من التخبط والانحراف ، سواء فى ذلك ما يتعلق بشئون الأسرة « الأحوال الشخصية » ، أو المجتمع ، أو الدولة ، فى علاقاتها الداخلية ، أو الخارجية ، السلمية ، أو الحربية ، وهو ما عنى به الفقه الإسلامى بشتى مدارسه ، ومختلف مذاهبه ، وخلف لنا فيه ثروة تشريعية طائلة ، تغنينا عن

استيراد القوانين من غيرنا ، وهى قوانين ، لم تنبت فى أرضنا ، ولم تنبع من عقائدنا وقيمنا وأعرافنا ، وهى بالتالى تظل غريبة عنا ، مرتبطة فى أذهاننا وقلوبنا بالاستعمار الدخيل ، الذى فرضها علينا دون إرادة ولا اختيار منا .

هذا هو حال القوانين الوضعية بالنسبة لنا ، ولكن العلمانية تقبلها ، وترفض شريعة الله ، تتبنى الزنيم ، وتنفى نسب الابن الأصيل .

فهى تأخذ من الإسلام ما يوافق هواها ، وتعرض عما يخالف هواها ، تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض ، وهو ما صنعه بنو إسرائيل قديما ، فقرعهم الله أشد التقريع حين قال : ﴿ أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ، فما جزاء من يفعل ذلك منكم ، إلا خزى فى الحياة الدنيا ، ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب ، وما الله بغافل عما تعملون ﴾ « البقرة : ٨٥ » .

وبهذا تناصب العلمانية العداء للدين ، أعنى للإسلام ، الذى أنزله الله نظاما شاملا للحياة ، كما أن الإسلام يناصبها العداء أيضا ؛ لأنها تنازعه سلطانه الشرعى فى قيادة سفينة المجتمع ، وتوجيه دفتها ، وفقا لأمر الله ونهيه ، والحكم بما أنزله ، على رسوله ﷺ ، وإذا لم يحكم المجتمع بما أنزل الله ، سقط – لا محالة – فى حكم الجاهلية ، وهو ما حذر الله منه رسوله والمؤمنين من بعده ، حين قال : ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم ، **واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك** ، فإن تولوا ، فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم ، وإن كثيرا من الناس لفاسقون ، أفحكم الجاهلية يبغون ؟ ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ﴾ « المائدة : ٤٩ ، ٥٠» .

إن العلمانية بمعيار الدين دعوة مرفوضة ؛ لأنها دعوة إلى حكم الجاهلية ، أى إلى الحكم بما وضع الناس ، لا بما أنزل الله .

إنها دعوة تتعالم على الله جل جلاله ! وتستدرك على شرعه وحكمه ! كأنها تقول لله رب العالمين : نحن أعلم بما يصلح لنا منك ، والقوانين – التى أدخلها الغرب إلى ديارنا فى عهود استعماره – أهدى سبيلا من أحكام شريعتك !! فماذا عسى أن يوصف من يقف هذا الموقف من ربه وشرعه ؟!!

العلمانيـة ضد الدستـور

وأما أن العلمانية ضد الدستور ، فبيان ذلك من أوجه ثلاثة :

الأول : أن الدستور ينص فى مادته الثانية بصريح العبارة : أن الإسلام دين الدولة الرسمى ، كما أن اللغة العربية لغتها الرسمية .

وهذه مادة قديمة أصيلة فى الدستور المصرى ، وقد كانت ثابتة فى دستور ١٩٢٣ ، فهى من المواد الأساسية المميزة ، والمبينة لشخصية مصر العربية المسلمة .

فالمناداة بالعلمانية – إذن – منافاة صريحة لهذه العبارة ، التى لم يخالف فيها يمين ولا يسار .

الثانى : أن الدستور ينص فى مادته تلك « الثانية » على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع .

وهذه المادة تأكيد لتلك المادة وتفسير لها ، وإعطاؤها مدلولا عمليا يتمثل فى التشريع ، الذى تصوغ به المجتمعات حياتها الدنيوية فى قوالب قانونية .

الثالث : أن الدستور فى مادته يكفل الحرية الدينية لكل مواطن .

والمسلم إذا فرضت عليه العلمانية ، فقد فرض عليه أن يتحلل من دينه ، وما يوجبه عليه ربه ، وما تلزمه به شريعته ، فأنت بالعلمانية تلزم المسلم – رغم أنفه – أن يعطل ما فرضه الله عليه ، وأن يرتكب ما حرم الله عليه ، فلا يستطيع إذا كان حاكما (رئيسا أو وزيرا أو عضو مجلس تشريعي أو قاضيا) أن يحكم بما أنزل الله ، كما أمره الله . ومعنى هذا أننا بالعلمانية نفرض عليه أن يسخط ربه ويتحداه جهرة ، بتعطيل أحكامه ؛ فيوصم بالكفر ، أو الظلم ، أو الفسوق ، بنص القرآن .

وإذا كان محكوما ، لم تمكنه العلمانية أن يحتكم إلى ما أنزل الله ، وهو فرض عليه ، لا خيار له فيه شرعا .

وكذلك لا يستطيع أن يمارس إسلامه بحرية كافية ، فالمعاملات الربوية المحرمة ، تحيط به من كل جانب ، وراتبه نفسه مشوب بالربا ، ومواقيت الصلاة لا تراعى فى عمله ، وهو إذا رأى منكرا شائعا ، لا يستطيع أن يغيره أو ينهى عنه ، إذا كانت القوانين الوضعية تحميه . وكذلك إذا رأى فرضا مضيعا من فروض العين ، أو فروض الكفاية ، لا يستطيع أن يأمر به .

وهو لا يستطيع أن يوالى أو يعادى على أساس العقيدة ؛ لأن العلمانية ترفض العقيدة ، أساسا للولاء والانتماء .

ومن هنا يحرم المسلم ، الذى يريد أن يرضى ربه ، ويعمل بدينه ، من التدين المفروض عليه ، ولا يباح له إلا التدين الشعائرى ، التقليدى المعروف فى النصرانية وما شابهها . بل إن هذا التدين – أحيانا – تحوطه قيود وأغلال لا تمكن المسلم من أدائه على الوجه المطلوب .

وهذا ضد الدستور نصا وروحا ، بيقين ، فالدستور يكفل الحريات ، وأولها الحرية الدينية ، وأدنى دلائل الحرية الدينية أن تعمل بما يفرضه عليك دينك ، بلا ضغط ولا تنازلات .

العلمانيـــة ضد إرادة الشعـــب

وكما أن العلمانية ضد الدستور نصا وروحا ، فهى كذلك ضد إرادة الشعب ، ضد الدعوة إلى الديمقراطية .

والعلمانيون يباهون بأنهم ديمقراطيون ، وأنهم أنصار الديمقراطية ودعاتها . والديمقراطية هى النزول على إرادة الشعب ، وقد قال بعضهم : إن إرادة الشعب من إرادة الله ! فما بالهم هنا – فى قضية تحكيم الشريعة – يخونون مبدأهم ، الذى اتخذوه شعارا لهم ؟! ويحاولون أن يثنوا عنان الشعب عما يؤمن به ، ويعتقد أنه وحده حبل النجاة ، وسفينة الإنقاذ ، وهو العودة إلى شرع الله .

والحق أن العلمانية معادية لإرادة جماهير شعبنا فى مصر خاصة ، وفى سائر البلاد العربية والإسلامية عامة ، وأن تحكيم شرع الله فى دنيا الناس مطلب شعبى ، تنادى به الجماهير من شتى الطبقات .

وهذا ما تبين – بجلاء – فى انتخابات « مجلس الشعب » الأخيرة فى مصر « ١٩٨٤ م »[1] ، فقد تبنت الأحزاب كلها ؛ حزب الحكومة ، وأحزاب المعارضة ، الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية . فالحزب الوطنى الديمقراطى ، حزب الدولة ، أعلن ذلك فى بياناته ، وعلى لسان مرشحيه .

وكذلك حزب الوفد أكبر أحزاب المعارضة ، وكثيرا ما أثير هذا الموضوع ، وهو موقف حزب الوفد من تطبيق الشريعة ، وها هى صحيفة الوفد الناطقة باسمه تعلن فى عدد ١٩٨٦/٧/١٧ م : أن موقف الحزب من تطبيق الشريعة الإسلامية هو التأييد المؤكد بصراحة ، وبلا مواربة .

أما حزب العمل فإسلاميته أصرح وأوضح ، وموقفه أوثق وأوكد ، وجذوره الإسلامية معلومة مشهورة ، وغيرة مؤسسه الأول على الإسلام ، لا

(١) كتبت هذا منذ أشهر ، قبل حل مجلس الشعب ، وإجراء الانتخابات الأخيرة (إبريل ١٩٨٧) ، التى أثبتت بجلاء تجاوب الشارع المصرى مع التيار الإسلامى ، وشعار « الإسلام هو الحل » والتى لم يحصل العلمانيون الصرحاء فيها على مقعد واحد ، ورشح د . فرج فودة – المباهى بعلمانيته – نفسه ، فحصل على ٣٩٦ صوتا ! وقد توهم أنه يستطيع أن يكسب أصوات إخواننا الأقباط بالهجوم على الشريعة الإسلامية ، فخاب ظنه ، ولم يعيروه التفاتا !

ريب فيها ، أعنى المرحوم الزعيم أحمد حسين ، منذ أنشأ « مصر الفتاة » نواة حزب العمل القائم .

ولم يستطع د . فؤاد زكريا محامى العلمانية ، أن ينكر القاعدة العريضة ، التى تنادى بتحكيم الشريعة ، بل اعترف بذلك على مضض ، فقال فى ختام كتابه « الحقيقة والوهم » : إن كثيرا من المعترضين على مقالاتى ، فقد تمسكوا بالحجة القائلة : إن تطبيق الشريعة هو - الآن - مطلب شعبى واسع النطاق ، ولست أملك أن أخالف رأيهم فى هذه المسألة ، ولكن كل ما أستطيع أن أرد به عليهم ، هو أننا نشأنا فى بلد إسلامى ، وظللنا عشرات السنين لا نعرف إلا مواطنين متدينين معتدلين ، يمارسون العبادة من خلال العمل ، والكفاح فى سبيل النهوض بأنفسهم ومجتمعهم ، ولم تكن صيحة المطالبة بتطبيق الشريعة ، إلا صيحة خافتة ، لا تأثير لها على المجرى العام لحياة الناس . هذه هى صورة الدين ، كما عرفه شعبنا طوال أجيال عديدة ، أما الموجة الحالية ، فإنها ، برغم انتشارها الواسع ، ظاهرة جديدة ودخيلة على التدين المصرى العاقل الهادىء « ! » وكأى ظاهرة دخيلة ، ينبغى علينا أن نتعقب أسبابها إلى عوامل طارئة .

وفى (التقديم) الذى وضعه لكتابه ، عاد للموضوع فقال : إن الدعوة إلى تطبيق الشريعة ، التى تعلو أصواتها فى الآونة الراهنة ، ترتكز - بلا شك - على قاعدة جماهيرية واسعة ، وكثير من أنصارها يتخذون من سعة الانتشار هذه ، حجة لصالحها ، ويستدلون على صحة اتجاههم ، من كثرة عدد أشياعهم وأنصارهم .

وأقول للدكتور : إن الدعاة إلى تطبيق الشريعة ، لا يستدلون على صحة اتجاههم - ولم يستدلوا يوما - بكثرة من يناصرهم على هذه الدعوة من أبناء شعبنا المسلم . فإن عندهم من الأدلة والبراهين العقلية ، والنقلية ، والتاريخية ، والواقعية ، ما يقطع كل ريب . على أنهم فى غير حاجة إلى التدليل على صحة اتجاههم بعد الالتزام بالإسلام ؛ فمن رضى بالله ربا ، وبالإسلام دينا ، ليس له إلا الانقياد إلى ما شرع الله ، والرضا بما حكم الله . وإلا راجع إيمانه .

وإنما يتخذ دعاة الشريعة من كثرة أشياعهم حجة عليكم ؛ لأنهم يحاكمونكم إلى منطقكم ، الذى تؤمنون به ، ولا تختلفون فيه ، وهو منطق الديمقراطية ، الذى يحتكم إلى أصوات الأغلبية ، فما رضيته الأغلبية ، فهو المحكم ، وهو المعمول به ، فالأمة التى تمثلها الأغلبية هى مصدر السلطات .

وكان المفروض أن يذعن كاتبنا – وهو من دعاة الديمقراطية – إلى هذا المنطق البين الناصع ، ولكنه فاجأنا – على عادته – بالتنكر للديمقراطية ، فى هذا الموقف خاصة ، وهذا من العجائب !

فماذا كانت حجته ؟ هنا تضطرب أقواله واستدلالاته ، التى يعتسفها اعتسافا . ففى موضع نراه يقول فى كتابه عن تنامى التيار الإسلامى : إنما هو حالة شاذة ، لم تعرفها مصر ، إلا فى عهود الحكم الفردى !

وفى مناسبة أخرى فى رده على المنتقدين لمقالاته فى « الأهرام » يقول : أما الموجة الحالية – موجة المطالبة بتطبيق الشريعة – برغم انتشارها الواسع ، فإنها ظاهرة جديدة ودخيلة على التدين المصرى العاقل الهادىء «!» وكأى ظاهرة دخيلة ، ينبغى علينا أن نتعقب أسبابها إلى عوامل طارئة ؛ كالقمع ، والتسلط الفكرى ، والسياسى .

كأن ما كان سائدا فى عهود الاستعمار والملكية البائدة ، والعسكرية الطاغية ، هو الأصل ، الذى لا يسأل عنه ، أما ما يحدث حين يستطيع الناس أن يجدوا فرصة للتعبير عن أنفسهم ، فهو المخالف والشاذ !!

إن ذاك التدين « العاقل **الهادئ** » كما وصفه الدكتور ، من صنع الاستعمار الثقافى ، ولم يكن يوما تدين المسلمين ، ولا تدين المصريين ، خلال ثلاثة عشر قرنا ، أى قبل دخول الاستعمار إلى ديارنا .

ويتحدث الكاتب عن موقف ثورة ٢٣ يوليو من الحركة الإسلامية ، فيغرب إغرابا شديدا فى التفسير والتحليل ، ويبعد عن كل منطق مقبول ، سواء فى العهد الناصرى ، أم الساداتى .

فحين يتحدث عن الخلاف بين الحكم الناصرى والتيار الإسلامى ، نراه ينكر أى نزاع أو خلاف فكرى أو أيديولوجى بين الطرفين ، ويزعم أنه محض

خلاف سياسى ، أى يحصره فى الصراع على السلطة ، متناسيا أن أية حركة إسلامية حقيقية ، لابد أن تنادى بالإسلام عقيدة وشريعة وحضارة ومنهج حياة . وحينئذ لابد أن تصطدم بحملة الأفكار العلمانية ، الذين يريدون أن يحصروا الدين فى أقفاص الصدور ، أو خلف جدران المساجد ، ولا يسمحون له بأن يقود مسيرة المجتمع ، ويوجه شئون الحياة ، وخصوصا إذا كانوا من الطغاة المتألهين ، الذين يريدون أن يجعلوا من عباد الله عبادا لهم ، وأن يتخذهم الناس أربابا ، لا يسألون عما يفعلون ، ولا يراجعون فيما يحكمون . وأن يجعلوا الدين فى خدمة سياستهم ، ومنابر الدين أبواق دعاية لهم ، وعلماء الدين مداحين لتصرفاتهم .

لا ريب أن الصراع بين الحكم الناصرى والتيار الإسلامى ، كان صراعا حتميا ؛ لأنه صراع بين الإسلام الحى المتحرك القائد ، وبين حكم طاغوتى شمولى ، يريد أن يحرك كل شىء بأصابعه ، حتى الدين . وإذا سمى البعض هذا صراعا سياسيا ، فليسمه ما شاء . فليس فى الإسلام فصل بين ما هو دينى وما هو سياسى . والدين عندنا سياسة ، والسياسة دين ، ولم يعرف المسلمون هذا « الفصام النكد » .

ونعود إلى حجة د . فؤاد زكريا ، فى رفضه للأكثرية ، التى تؤيد تحكيم الشريعة الإسلامية ، يقول :

وفى رأيى أن اتساع القاعدة الجماهيرية ، التى تنادى بمبدأ معين ، لا يمكن أن يكون مقياسا لنجاح هذا المبدأ ، إلا فى حالة واحدة فقط ، هى التى يكون فيها وعى هذه الجماهير ناضجا كل النضج .

وأستطيع أن أقول من وجهة نظرى الخاصة – يقول الكاتب : إن الانتشار الواسع للاتجاهات الإسلامية بشكلها الراهن ، إنما هو مظهر صارخ من مظاهر نقص الوعى لدى الجماهير ... ويُعلّل ذلك بغلبة الطابع الشكلى على فهمها للدين ، وتركيز جهدها على الجانب الشعائرى من الدين ، وعلى التحريمات الجنسية ، وشكل الملبس ... إلخ . وتتصور أن أول جوانب تطبيق الشريعة وأهمها ؛ هو تطبيق حدود الخمر ، والسرقة ، والزنى ، وتتجاهل – كلية – مشكلات الحياة الاقتصادية والسياسية بتعقيداتها ، التى لا تنتهى – هذا الانقياد لا

يمكن أن يكون علامة صحة ، وإنما هو حالة شاذة طارئة ، لم تعرفها مصر ، إلا فى ظل عهود الحكم الفردى المتلاحقة ، وفى العهد الذى فتح الباب ، لتسرب الفكر المتخلف الوافد من مجتمعات بترولية ، تستخدم الدين أداة للحفاظ على مصالحها فى الداخل ، ونشر أيديولوجيتها الهابطة فى الخارج . ا هـ .

هذا نص ما قاله الكاتب الفيلسوف ، فى رد منطق الديمقراطية ، والنزول على حكم الأكثرية . وفى هذا الرد أغلاط ومغالطات شتى ...

من ذلك أن القاعدة الجماهيرية الإسلامية ، تمثل فى الواقع أنضج شباب الأمة وعيا ، وأزكاهم خلقا ، وأقواهم إرادة ، وأنظفهم سلوكا ، وجمهورهم من شباب الجامعات والمعاهد العليا ، والمدارس الثانوية ، والخريجين ، الذين أثبتوا وجودهم فى الاتحادات الجامعية ، والنقابات المهنية ، وعلى مختلف أصعدة النشاط ، برغم القيود التى تكبلهم ، والعقبات التى توضع فى طريقهم .

ثم إن الديمقراطية فى العالم كله ، تحتكم إلى عدد الأصوات ، بغض النظر عن الكيف والنوع .

ولم يقل يوما حزب المحافظين لحزب العمال فى بريطانيا ، أو حزب الديمقراطيين لحزب الجمهوريين فى أمريكا : إن الأغلبية ، التى معكم ، ليست فى مستوى الأقلية ، التى معنا ، ثقافة ، ووعيا ، ونضجا !

فليت شعرى من أين جاء الكاتب بهذا الشرط ، وهو أن يكون وعى القاعدة الجماهيرية الواسعة ، التى تنادى بمبدأ معين « ناضجا كل النضج » ؟! حتى أنه لم يكتف بمجرد الوعى ، ولا بمجرد نضوج الوعى ، بل اشترط متعسفا « النضج كل النضج » !

ولو سلمنا بهذا الشرط التعسفى ، الذى انفرد به الكاتب ، فمن الذى له الحق أن يقول : هذا نضج ، وهذا ليس بنضج ، وهذا بعض النضج ، وهذا كل النضج ؟!

إن اختلاف المقاييس ، سيؤدى إلى اختلاف الحكم لا محالة .

وقد رأينا الكاتب يقع فى أغلاط أو مغالطات شنيعة ، فى حكمه على

القاعدة الجماهيرية الإسلامية ، واتهامه لها بنقص الوعى ، وتغييب العقل ، وتغليب الطابع الشكلى فى فهمها للدين .

ذلك أن الصنف ، الذى يتكلم عنه الكاتب ، ويجتهد فى تضخيم عيوبه ، لا يمثل إلا شريحة محدودة من شرائح الصحوة الإسلامية . أما التيار الغالب على فصائل هذه الصحوة ، فهو تيار « الوسطية الإسلامية » ، وهو التيار الإيجابى الواقعى ، الذى ينظر إلى الإسلام نظرة كلية شاملة ، ولا يكتفى منه بالجانب القانونى وحده ، ولا من الجانب القانونى بالحدود والعقوبات ، بل يعمل بكل وسعه لإقامة حياة إسلامية متكاملة . وهو لا يكتفى من الإسلام بالشكل دون الجوهر ، ولا بالفروع عن الأصول ، ولا بالجزئيات عن الكليات ، بل يعطى اهتمامه الأكبر إلى صميم الإسلام ولبابه .

إن هذا التيار يعايش هموم الناس ، ولا يجهل أو يتجاهل مشكلات الحياة ؛ اقتصادية ، أو سياسية ، أو اجتماعية ، أو ثقافية ، كيف وهو يحياها ، ويدعو إلى علاجها ؟! بل يخوض معترك الحياة مشاركا فى حلها ، كما نرى ذلك فى تأسيس الشركات ، والبنوك ، والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية ، وكذلك المؤسسات التعليمية ، والطبية ، والاجتماعية ، وغيرها ...

على أن بعض ما يعتبره الكاتب ، أمرا شكليا لا وزن له ، إنما هو من صميم الدين ولبه ، مثل الجانب الشعائرى ، الذى يتعلق بالتعبد لله تعالى ، وإقامة فرائضه ، التى هى أركان الإسلام ، ومبانيه العظام .

وما يسميه الكاتب « التحريمات الجنسية ، وشكل الملبس » ، ليس نافلة فى الدين ، ولا أمرا على هامشه ، إنه يتعلق بتربية المؤمنين والمؤمنات على العفاف ، والطهر ، والإحصان ، والاستعلاء على نداء الغرائز والشهوات ، والبعد عن جو الفتنة والإغراء ، وهو ما أمر به القرآن الجنسين ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ، ويحفظوا فروجهم ، ذلك أزكى لهم ، إن الله خبير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ، ويحفظن فروجهن ، ولا يبدين زينتهن ، إلا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن على جيوبهن ، ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن ، أو آبائهن ، أو آباء بعولتهن ، أو أبنائهن ، أو أبناء بعولتهن ، أو إخوانهن ، أو بنى

إخوانهن ، أو بنى أخواتهن ، أو نسائهن ، أو ما ملكت أيمانهن ، أو التابعين ، غير أولى الإربة من الرجال ، أو الطفل ، الذين لم يظهروا على عورات النساء ، ولا يضربن بأرجلهن ، ليعلم ما يخفين من زينتهن ، وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون ، لعلكم تفلحون ﴾ « النور : ٣٠ ، ٣١ » . ﴿ ياأيها النبى ، قل لأزواجك ، وبناتك ، ونساء المؤمنين ، يدنين عليهن من جلابيبهن ، ذلك أدنى أن يعرفن ، فلا يؤذين ﴾ « الأحزاب : ٥٩ » .

وقد تقع من بعض فصائل الصحوة الإسلامية ، بعض التشددات والتطرفات ، فى أمور هينة ، وهذا من أسبابه ؛ طبيعة الشباب المتحمس من جهة ، ومن تطرف اللادينيين من جهة أخرى ، وقد شرحت أسباب ما يسمونه « التطرف الدينى » فى كتابى عن « الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف » .

على أن هذا التيار ، الذى يوصف بالتطرف ، لم يملك كاتبنا نفسه ، إلا أن يعترف له بأنه هو الذى وقف فى وجه الطغيان ، واستطاع أن يربى من شبابه ، من يدفع حياته فداء لدينه ، وإنقاذا لوطنه .

وهذا ما قاله الكاتب فى رده على : د . حسن حنفى ، فى مقالاته ، التى كتبها عن « مستقبل الأصولية الإسلامية » ، والذى أكد فيها أن هذه الأصولية بتعمقها ، وازدياد رصيدها الشعبى ، وقدرتها على الإنجاز ، وشرعيتها التاريخية فى الماضى والحاضر ، تقدم نفسها على أنها مستقبل مصر ، الذى لا بديل له ....

يقول د . فؤاد زكريا فى ختام رده على د . حسن حنفى :

« وتبقى بعد هذا كله نقطة جوهرية ، ينبغى أن نلتمس فيها العذر لأى كاتب ، يتعاطف مع هذه الاتجاهات ؛ ذلك لأن الشباب المنتمى إلى هذه الجماعات المتطرفة ، هو وحده ، الذى استطاع أن « ينجز » شيئا – بغض النظر عن دوافعه فى هذا الإنجاز ، وهو الذى تمكن من إزالة حالة الجمود ، التى بدا وكأنها استقرت ، وسوف تستمر سنوات طويلة ، وهو الذى ألقى فى البركة الآسنة حجرا ضخما ، حرك مياهها ، وأحدث فيها دوامات ، قد تتحول يوما ما إلى أمواج وعواصف عاتية . وفى مقابل ذلك ، فإن التقدميين ، والديمقراطيين ، والعلمانيين ، لم يكن لهم دور فى هذا التحريك المفاجىء للأحداث ، بل كان يبدو

فى الوقت الذى حدثت فيه المفاجأة ، أنهم وصلوا إلى طريق مسدود لا مخرج منه » .

وأما زعم الكاتب أن التيار الدينى تيار وافد من مجتمعات بترولية ، فهو زعم غير صحيح ، ومبنى على مقدمات خاطئة ، فالتدين فى الشعب المصرى تدين أصيل ، وإيمانه بالإسلام عقيدة وشريعة ، يجرى منه مجرى الدم فى العروق ، ولا يحتاج إلى استيراده من بلد آخر ، وقد كانت مصر – ولا تزال – تصدر الإسلام علما ، وحركة ، وجهادا ، إلى غيرها ....

بل إن كثيرا من المسئولين فى تلك المجتمعات ، التى يشير إليها الكاتب ، تصف التيارات الإسلامية الجديدة ، التى أبرزت شمول الإسلام وتوازنه ، وأظهرت جوانبه الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والفكرية ، وغيرها ، بأنها « تيارات وافدة » عليها من خارج أرضها ، لم تكن تعرفها من قبل . وأن ألوفا من الشباب باتوا يؤمنون بها ، ويدعون إليها ، ويعتقدون أن فيها وحدها الخلاص والإنقاذ . بل قال بعضهم بصراحة : إن هذا « إسلام مصرى » غير الإسلام ، الذى توارثناه !

إن التيار الإسلامى فى مصر أصيل كل الأصالة ، بل هو التيار « الأب » أو « الأم » لكل التيارات الإسلامية فى العالم العربى والإسلامى ، بل فى خارج العالم الإسلامى أيضا . وهذا أمر يعلمه الخاص والعام .

إن موقف الكاتب ، والله ، عجيب حقا ، أنه ينادى بالديمقراطية ، ويرتضيها ، إذا كانت نتيجة التصويت فى صالحه ، فإذا كانت النتيجة فى صف الإسلاميين ، فهى مرفوضة بأى شبهة أو بغير شبهة ، فأين العلم ؟! وأين الإنصاف يا معشر العلمانيين ، والتقدميين ؟!؟!

العلمانيــة ضد مصلحــة الأمــــة

وإذا كانت العلمانية دعوة مضادة ومناقضة للدين ، ودعوة مضادة ومناقضة للدستور ، وهى مضادة ومناقضة لإرادة الشعب ، فهى كذلك دعوة مضادة ومناقضة لمصلحة الوطن ، ومصلحة الأمة .

فلو كنا لا نقيس الأمور إلا بمقياس المنفعة وحدها ، كما هو مذهب « البراجماتيين » لكانت منفعة الوطن ، ومصلحته العليا ، والعامة ، والدائمة ، توجب علينا أن نرفض « العلمانية » ، ونتبنى « الإسلامية » .

وذلك أن الأوطان إنما تنهض وترتقى وتنتج ، بمقدار ما تملك من طاقات مادية ، ومن طاقات بشرية ، ولا قيمة للإمكانات ، والطاقات المادية ، والاقتصادية ، وغيرها ، ما لم تكن هناك طاقات بشرية قادرة على تسخيرها ، والاستفادة منها ، واعية بذلك ، مريدة له .

والشعوب – دائما – فى حاجة إلى حوافز وأهداف ومحركات معنوية ، تفجر طاقاتها المكنونة ، وتستخرج قدراتها المذخورة ، وتستثير مواهبها المبدعة ، وتغرس فى أنفسها حب التفوق والإتقان ، وتدفعها إلى بذل النفس ، والمال ، والوقت ، والراحة ، فى سبيل ما تؤمن به ، وفى سبيل الحفاظ على مقوماتها ، وخصائصها الذاتية ، التى تميزها عن غيرها . وبعبارة أخرى : فى حاجة إلى « رسالة » تعبىء قواها ، وتجمع شتاتها ، وتحيى مواتها ، وتنشئها خلقا جديدا .

وإذا أخذنا الشعب المصرى ، مثلا لذلك ، فما الذى يحركه ، ويفجر طاقاته الدفينة ، ويدفعه بقوة إلى الأمام ؟ ويهون عليه بذل الأنفس والنفائس من أجل أهدافه ؟

إن قراءة التاريخ ، واستقراء الواقع ، يؤكدان لنا : أن هذا المحرك المفجر هو الإيمان ، هو الإسلام .

يقص علينا القرآن فى عدد من سوره « الأعراف ، طه ، الشعراء » قصة طائفة من أبناء مصر ، غرر بهم حينا من الدهر ، فساروا فى ركاب الطغيان

المتأله ، طغيان فرعون ، فاقدين لهويتهم ، لا هدف لهم إلا المال أو الزلفى إلى الطاغوت ، فلما أنار الله بصائرهم بالإيمان استحالوا إلى قوة هائلة ، ترفض المال والجاه ، وتستهين بالجبروت والطغيان ، وتتحدى – مع ضعفها المادى – أقوى الأقوياء .

أولئك هم سحرة فرعون من أبناء مصر ، الذين ضللوا من فرعون وملئه ، حتى أذن الله لهم أن يتحرروا من الوهم والضلال ، حين ألقى موسى عصاه ، فلقفت كل ما ألقى السحرة من عصى وجبال ﴿ فوقع الحق ، وبطل ما كانوا يعملون ، فغلبوا هنالك ، وانقلبوا صاغرين ، وألقى السحرة ساجدين ، قالوا : آمنا برب العالمين ، رب موسى وهارون . قال فرعون : آمنتم به قبل أن آذن لكم ... ﴾ وهدد فرعون ، وتوعد هؤلاء المؤمنين الجدد بالتقتيل والتصليب ، فلم يبالوا به ، وقالوا ، وهم فى رسوخ الجبال : ﴿ إنا إلى ربنا منقلبون ، وما تنقم منا إلا أن آمنا بآيات ربنا لما جاءتنا . ربنا أفرغ علينا صبرا وتوفنا مسلمين ﴾ « الأعراف : ١٢٥ ، ١٢٦ » .

وعندنا مثل قريب واضح وضوح الشمس فى رابعة النهار – كما يقولون – يعبر أبلغ التعبير عن « أثر الدين » فى تعبئة شعبنا ، وتحريكه وبعثه فى أى معركة يخوضها .

هذا المثل هو معركة العاشر من رمضان – وهذا هو اسمها الذى يجب أن تُذكر به دائما لا السادس من أكتوبر ، كما قالوا بعد – إنها معركة هبت فيها رياح الإيمان ، ونفحات رمضان ، وقام فيها الإيمان الدينى ، بدور هائل ، شهد به المقاتلون أنفسهم ؛ قادة ، وجنودا ، ولمسه كل مراقب لسير المعركة ، من مصرى ، أو عربى ، أو أجنبى .

ولسنا من السذاجة أو الجهالة ، بحيث ننسى دور التخطيط والتدريب والإعداد لهذه المعركة ، ولكن ما كان هذا يغنى ، لو فرغت القلوب من الإيمان ، وقطعت صلتها برب السماء ، كما كان عليه الحال فى يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧ م .

إن شعار « الله أكبر » حين دوت صيحاته فى الآفاق ، لمس أوتار القلوب ، وأوقد جذوة الحماس فى الصدور ، وحرك كوامن النفوس ، وأيقظ معانى البطولة

المستكنة بين الضلوع ، ووصل الحاضر بالماضى البعيد ، فتذكر أبناء مصر المؤمنة ، أيام قطز ، وصلاح الدين ، وتذكروا قبل ذلك غزوات النبى ﷺ ، وسرايا أصحابه ، ومعارك الإسلام الحاسمة فى التاريخ .

وهناك كان العبور ، واقتحام خط « بارليف » ، والانتصار على القوة ، التى قيل يوما : إنها لا تقهر ، كما قيل قديما عن التتار : إذا قيل لك : إنهم انهزموا ، فلا تصدق !

لقد أقسم كثير من الضباط والجنود أنهم كانوا يرون مخلوقات بثياب بيض ، تقاتل إلى جوارهم ، وسواء كان هذا حقيقة أم خيالا ، كما يقول الماديون ، فعلى كل حال لا يشك أحد فى قيمة الروح المعنوية عند من يحارب ، وهو يعتقد أن الملائكة تحارب معه ، وتنصره على عدو الله وعدوه !

ومهما يختلف المراقبون والمحللون فى شأن الثورة الإيرانية ، ومدى صوابها ، أو خطئها فى مواقفها ، ومدى قربها من الإسلام أو بعدها – فإن الذى لا يختلف فيه اثنان : أنها استطاعت أن تعبىء قوى الشعب الإيرانى تعبئة ، لا نظير لها فى التاريخ القريب ، ولا فى الواقع الحاضر .

لقد جعلت من الشعب كله جيشا وراءها ، يساندها فى معاركها الداخلية والخارجية ، وأشعلت إيمانه وحماسه ، حتى لم يعد يبالى بالضوائق الاقتصادية ، ولا بالحصار الخارجى ، طلبا للجنة ، وسعيا إلى « الشهادة » ، التى نالها إمامهم الحسين (رضى الله عنه) !

أجل ، لقد جعلت الشباب الغض ، يركض إلى الموت ركضا عن حرص وحب ، وأبوه يبارك خطاه ، وأمه تدعو له بإحدى الحسنيين ، فإذا جاء نبأ شهادته ، انطلقت الزغاريد فى بيته ، كأنه خبر زفافه إلى عروس ، وليس نبأ مقتله فى المعركة !

ولقد نجحت الثورة نجاحا منقطع النظير فى إخراج المرأة من عزلتها وأميتها الدينية والسياسية ، ومن اهتماماتها التافهة بالزينة و« المودة » ، إلى الاهتمام بالقضايا المصيرية للدين والوطن .

على أن المثل الأروع الذى لا يقبل الجحود ولا الشك ، هو ما يصنعه الإسلام اليوم على أرض أفغانستان الصامدة ، وما يلقنه المجاهدون البسطاء من دروس للقوة العظمى الثانية فى العالم « الاتحاد السوفيتى » . لقد هزم إيمان الأفغان دبابات الروس وصواريخهم . وكذلك يصنع الإسلام دائما .

وأعتقد أن قدرة التيار الإسلامى على تعبئة الأمة ، وإلهاب حماسها ، وإحياء روحها ، واستنفار طاقاتها للعمل والبناء والجهاد ، مما لا يختلف فيه اثنان .

وقد يقول بعض العلمانيين : إننا لا نمانع فى استخدام الدين لشحذ الهمم ، وبعث العزائم ، وتعبئة الطاقات لدى الشعب لمواجهة التحديات ، فى معارك التحرير والتقدم والبناء .

ونقول لهؤلاء :

أولا : إن الدين أشرف وأرفع قدرا من أن يتخذ مطية تركب ، أو أداة تستخدم لغرض موقوت ، ثم يلقى به – بعد ذلك – فى سلة المهملات .. إن الدين هو جوهر الوجود ، وسر الخلود ، وروح الحياة ، وهو غاية تقصد لذاتها ، وليس مطية تركب .

ثانيا : إن الدين لا يؤدى رسالته فى البعث والإحياء والتعبئة ، إلا إذا كان هدفا لا وسيلة ، وكان دما يجرى فى عروق الحياة كلها ، لا شيئا على هامش الحياة . إنما يؤثر الدين فى الشعوب ، ويغير من حياتها وسلوكها ، إذا كانت كلمته هى العليا فى التشريع والتوجيه والتعليم والتثقيف ، بحيث يصبغ الحياة بصبغته ، فينطلق الناس تحت لوائه ، عاملين مخلصين ، وفى الخيرات مسارعين ومسابقين .

وثالثا : إن الشعوب بحاستها الفطرية ، لا تستجيب لمن يجندها باسم الدين ، إلا إذا لمست فيه الولاء لدين الله ، وأحست بحرارة الإخلاص له ، والحرص على تطبيق شرائعه ، وتعظيم شعائره ، والدخول فيه كافة كما أمر الله . وإلا أعرضت عنه ، وكشفت خداعه ونفاقه ، وقالت فى قوة وجلاء : ﴿ أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ؟ ﴾ « البقرة : ٨٥ » .

العلمانيـــة مبـــدأ مستـــورد

والعلمانية من ناحية أخرى ، ضد أصالتنا وسيادتنا ؛ لأنها مبدأ مستورد من خارج أرضنا ، ومن قوم غير قومنا ، لهم تاريخ غير تاريخنا ، ومفاهيم غير مفاهيمنا ، وقيم غير قيمنا ، وعقائد غير عقيدتنا ، وقوانين غير شريعتنا ، وأوضاع غير أوضاعنا .

إنهم احتاجوا إلى العلمانية لظروف خاصة بهم ، ونحن لا حاجة لنا إلى العلمانية ؛ لأنها كانت حلا لمشكلهم مع كنيستهم ، وهى عندنا ، تكوّن مشكلا فى ذاتها .

والعلمانية لا تصادم عقيدتهم ، ولا شريعتهم ، ولا تعارض أحكاما إلهية مفروضة عليهم من ربهم ، ولكنها عندنا تصادم العقيدة ، التى من مقتضياتها النزول على حكم الله ورسوله ، وتعارض الشريعة ، التى أنزلها الله ، منظمة لحياة الناس ، بوضع الأصول الضابطة لها ، والأحكام الهادية لمسيرتها .

والعلمانية عندهم ، لم تمح سلطة الدين ورجاله ، وإنما فصلت بين السلطتين : الروحية والزمنية ، وتركت لكل منهما مجالها ونفوذها وحرية تحركها . وقد بقيت هناك سلطة الكنيسة ، تمارس نشاطها بما تملك من مال ورجال وسلطان .

أما نحن ، فليس لنا سلطة دينية مستقلة مقتدرة ، فالعلمانية — عندنا — تعنى تصفية الوجود الإسلامى ، بحيث لا يبقى له قدرة ولا سلطان ولا حرية ، ما لم يكن خادما للسلطة السياسية القائمة .

تحرير موضع النـزاع

تحرير موضع النزاع

بعد تحديد المواقع أو الهويات ، وتحديد المفاهيم المتنازع عليها ، وتحديد المعايير التى يحتكم إليها ، يأتى الأساس الرابع للحوار ، وهو : تحرير موضع النزاع أو الخلاف بين الفريقين : فريق الإسلاميين ، وفريق العلمانيين .

وأعتقد أن من السهل تحديد مواضع الخلاف ، بعد تحديد القضايا الثلاث ، التى أسلفنا الحديث عنها : المواقع ، والمفاهيم ، والمعايير . كما يمكننا تحديد نقاط الاتفاق – أيضا ، إن صح الاتجاه ، وصدقت العزائم .

نحن متفقون على ضرورة النهوض بأوطاننا ، والعمل بأقصى طاقاتنا لتنميتها تنمية شاملة ، واستخدام أحدث ما وصل إليه العلم والتكنولوجيا فى العالم المعاصر ، والاستفادة من كل جديد نافع ، وكل قديم صالح ، والوقوف فى وجه الجمود والتحجر فى العلم ، والفكر ، والأدب ، والصناعة ، وتجديد الحياة ، مادية ومعنوية ، بكل ما يرقى بها وينميها ويطورها .

ومتفقون على ضرورة الإيمان بالله واليوم الآخر ، وأن حاجة الأمة إلى زكاة الأنفس ، وصلاح الضمائر ، واستقامة الأخلاق حاجة أساسية، كحاجتها إلى الغذاء اليومى .

ومتفقون على الاعتزاز بالإسلام ، باعتباره دين الأغلبية ، واحترام الأديان السماوية لغير المسلمين ، وأن الإسلام للمواطنين منهم ثقافة وحضارة ، وإن لم يكن دينا وعقيدة .

ومتفقون على إقامة نظام سياسى يحقق الشورى ، التى أقام عليها الإسلام قاعدة الحكومة الإسلامية ، وعلى إقرار كل الضمانات ، التى هيأتها الديمقراطية الحديثة للمحافظة على حق الشعوب فى اختبار حكامها ومراقبتهم ومحاسبتهم .

وتغييرهم إن ساءوا ؛ من دساتير مكتوبة مفصلة ، وانتخابات حرة نزيهة ، وصحافة لا تستطيع الحكومة إغلاقها ، ومعارضة قادرة على أن تنصح وتنقد ، بلا خوف من الحاكم وأعوانه .

ومتفقون على إقامة نظام اقتصادى يحقق زيادة الإنتاج ، وعدالة التوزيع ، وترشيد الاستهلاك ، وسلامة التداول ، يعنى بحماية الضعفاء من الأقوياء ، وحقوق الفقراء لدى الأغنياء ، ويقيم تكافلا اجتماعيا ، يجعل الأمة كالبنيان المرصوص .

ومتفقون على ضرورة توفير الأمن لكل إنسان فى وطننا ، بحيث لا يخاف على نفسه أو أهله وماله ، أو أى حرمة من حرماته ، وتوفير الحرية له ، دينية أو سياسية أو فكرية أو مدنية ، بما لا يهدم القيم السائدة ، والأصول العامة المتفق عليها فى مجتمعنا .

ومتفقون على ضرورة تحرير أوطاننا من كل تبعية أجنبية ، غربية كانت أم شرقية ، عسكرية ، أو اقتصادية ، أو سياسية ، أو ثقافية .

ومتفقون على رفض « الدولة الدينية » بالمفهوم ، الذى عرفه الغرب فى العصور الوسطى ، الدولة التى تعادى العلم باسم الدين ، وتقف مع الطغيان ضد الحرية ، ومع الملوك ضد الشعوب ، وتزعم أنها تمثل فى الأرض سلطان الله فى السماء ! ولكننا مع هذا كله نختلف فى أمور أساسية ، وقضايا جوهرية ، يجب أن نجليها ، وخصوصا فيما يحدّد العلاقة بين العلمانية والإسلام .

العلمانية والإسلام

العلمانية – بالمفهوم الذى شرحناه – لا تقف من الإسلام موقفا محايدا . ولا يمكن أن تكون « محايدة » كما زعم بعض العلمانيين العرب . فهذا بالنسبة للإسلام مستحيل .

إن الإسلام يواجهها بشموله لكل جوانب الحياة الإنسانية : مادية ومعنوية ، فردية واجتماعية ، وهى لا تسلم له بهذا الشمول ، فلا مفر من الصدام بينهما .

إن النصرانية قد تقبل قسمة الحياة والإنسان شطرين : شطر للدين ، وشطر للدولة ، أو بتعبير الإنجيل : شطر لله وشطر لقيصر ، فتعطى ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله ! أما الإسلام ، فيرى الحياة وحدة لا تتجزأ ، ويرى الإنسان كيانا واحدا لا ينفصم ، ويرى أن الله هو رب الحياة كلها ، ورب الإنسان كله ، فلا يقبل قيصر شريكا لله ، فلله ما فى السموات وما فى الأرض ، ومن فى السموات ومن فى الأرض ، وقيصر وما لقيصر ، كله لله ! فلا يجوز أن يستولى على جزء من الحياة ، ويوجهها ، بعيدا عن هدى الله .

إن الإسلام يأبى إلا أن يوجه الحياة كلها بأحكامه ووصاياه ، وأن يصبغها بصبغته ، وهى صبغة الله ، ﴿ ومن أحسن من الله صبغة ﴾ « البقرة : ١٣٨ » ، ويضفى عليها من روحه الصافية ، وهى روح ربانية الغاية ، أخلاقية المنزع ، إنسانية المضمون .

ولا يقبل الإسلام إلا أن يصحب الإنسان – بتوجيهه وتشريعه – فى رحلة الحياة منذ أن يولد ، وإلى أن يموت ، بل قبل أن يولد ، وبعد أن يموت[1] .

---

(١) لأن هناك أحكاما وتوجيهات ، تتعلق بالجنين فى بطن أمه ، وأخرى تتعلق بالميت بعد وفاته ، مثل غسله وتكفينه والصلاة عليه ... إلخ . انظر فصل : « الشمول » من كتابنا « الخصائص العامة للإسلام » .

ولا يرضى الإسلام أن يكون فى الحياة فضلة لا عمدة ، وأن يكون له منها الهامش لا الصلب ، وأن يكون لغيره القيادة ، وعليه الطاعة والاتباع !

إن طبيعة الإسلام أن يكون قائدا لا مقودا ، وسيدا لا مسودا ؛ لأنه كلمة الله ، « وكلمة الله هى العليا » ولهذا فهو « يعلو ولا يعلى » .

والعلمانية تريد من الإسلام أن يكون تابعا لها ، يأتمر بأمرها ، وينتهى بنهيها ، لا أن يأخذ موقعه الطبيعى والمنطقى والتاريخى ، آمرا ناهيا ، حاكما هاديا .

إنها تباركه وترضى عنه ، إذا بقى محصورا فى الموالد والمآتم ، فى دنيا الدراويش والمجاذيب ، فى عالم الخرافة والأساطير ، أما أن يتحرك ويحرك ، ويوجه الشباب ، ويقود الجماهير ، ويفجر الطاقات ، ويضىء العقول ، ويلهب المشاعر ، ويصنع الأبطال ، ويربى الرجال ، ويضبط مسيرة المجتمع بالحق ، ويقيم بين الناس الموازين القسط ، ويوجه التشريع والثقافة والتربية والإعلام ، ويعلم الناس أن يدعوا إلى الخير ، ويأمروا بالمعروف ، وينهوا عن المنكر ، ويقاوموا الانحراف والفساد ...، فهذا ما لا ترضى عنه العلمانية بحال .

تريد العلمانية من الإسلام أن يقنع بركن أو زاوية له فى بعض جوانب الحياة ، لا يتجاوزها ولا يتعداها ، وهذا تفضل منها عليه ؛ لأن الأصل أن تكون الحياة كلها لها ، بلا مزاحم أو شريك !

فعلى الإسلام أن يقنع « بالحديث الدينى » فى الإذاعة أو فى التلفاز !

وأن يقنع « بالصفحة الدينية » فى الصحيفة يوم الجمعة .

وأن يقنع « بحصة التربية الدينية » فى برامج التعليم العام .

وأن يقنع « بقانون الأحوال الشخصية » فى قوانين الدولة .

وأن يقنع « بالمسجد » فى مؤسسات المجتمع .

وأن يقنع « بوزارة الأوقاف » فى أجهزة الحكومة .

عليه أن يقنع بذلك ، ولا يمد عينيه إلى ما هو أكثر من ذلك ، بل عليه أن يزجى من الشكر أجزله للعلمانية ، التى أتاحت له أن يطل برأسه من هذه النوافذ ، أو تلك الزوايا !

والإسلام – بطبيعته – يرفض أن يكون له مجرد ركن فى الحياة ، وهو موجه الحياة وصانعها . يرفض أن يكون مجرد ضيف على العلمانية ، وهو صاحب الدار !

من هنا يصطدم الإسلام بالعلمانية ، ولابد ، فى أكثر من مجال ، يصطدم بها فى كل شعبة من شعب تعاليمه الأربع الرئيسية : العقائد ، والعبادات ، والأخلاق ، والتشريع .

العلمانية والعقيدة

العلمانية لا تجحد الجانب العقدى فى الإسلام ، ولا تنكر على الناس أن يؤمنوا بالله ورسوله واليوم الآخر ، انطلاقا من مبدأ مسلم به عندها ، وهو تقرير الحرية الدينية لكل إنسان . فهذا حق من حقوقه ، أقرته المواثيق الدولية ، ومضت عليه الدساتير الحديثة .

ولكن الإسلام فى داره « دار الإسلام » ، لا يكتفى بأن تكون عقيدته مجرد شيء مسموح به ، وليس محظورا كالمخدرات والسموم البيضاء .

إنه يريد أن تكون عقيدته روح الحياة ، وجوهر الوجود ، وملهم أبناء المجتمع ، وأن تكون أساس التكوين النفسى والفكرى لأفراد الأمة ، وبعبارة أخرى ، تكون محور التربية والثقافة ، والفن والإعلام ، والتشريع والتقاليد ، فى المجتمع كله .

إن الإسلام يغرس فى نفس الطفل ، منذ نعومة أظفاره ، عقيدة التوحيد ، التى تحرر الإنسان من العبودية لكل ما سوى الله ؛ من العبودية للطبيعة ، والعبودية للحيوان ، والعبودية للجن ، والعبودية للبشر ، والعبودية للحجر ، والعبودية لهوى النفس ، والعبودية لأى طاغوت ، عبده الناس من دون الله . وإفراد الله تعالى بالعبادة له ، والاستعانة به ، وحده ، لا شريك له . كما تعلم ذلك سورة الفاتحة ، التى يقرأها المسلم فى كل صلاة : ﴿ إياك نعبد ، وإياك نستعين ﴾ « الفاتحة : ٥ » .

بل إن المسلم منذ يولد له طفل ، ذكرا أو أنثى ، مطالب أن يؤذن فى أذنه اليمنى ، أى يسمعه كلمة التكبير « الله أكبر .. الله أكبر » وكلمة التوحيد : « أشهد أن لا إله إلا الله » ، وكلمة الرسالة : « وأشهد أن محمدا رسول الله » ،

وإن لم يكن المولود يعى ذلك ، ولكن لذلك إيحاؤه ودلالته فى المستقبل ، حين يعلم أن أول كلمة طرقت سمعه ، هى كلمة التوحيد .

كما يعلم أن آخر كلمة يسمعها المسلم ، وهو على فراش الموت هى كلمة التوحيد – أيضا .

فهو يستقبل الحياة بالتوحيد ، ويودع الحياة بالتوحيد ، وهو ما بين الاستقبال والوداع ، يعيش لرسالة التوحيد ، ملتزما بها ، وداعيا إليها .

إن التوحيد – الذى هو جوهر الإسلام – ليس مجرد كلمة تقال ، أو شهادة تعلن . إنه اتجاه فكرى ، ونفسى ، وخلقى ، وعملى ، يفرض على المسلم : ألا يبغى غير الله ربا ، ولا يتخذ غير الله وليا ، ولا يبتغى غير الله حكما .

وهو – بهذا – أساس الحرية الحقيقة ، إذ لا حرية لمجتمع اتخذ بعضه بعضا أربابا من دون الله ، سواء كان هؤلاء الأرباب من رجال الملك ، مثل فرعون ، الذى قال للناس : ﴿ أنا ربكم الأعلى ﴾ أم من رجال الدين ، الذين حرموا على الناس ما شاءوا ، وحللوا لهم ما شاءوا ، دون إذن من الله تعالى . كما قال القرآن عن أهل الكتاب ﴿ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم ﴾ « التوبة : ٣١ » .

وسواء أعلن هؤلاء المؤلهون هذه الربوبية للبشر بألسنتهم وأقوالهم ، أم أعلنوها بممارساتهم وأعمالهم ، كما هو الغالب ، فالنتيجة واحدة ، وهو استعباد البشر للبشر .

ولهذا كانت رسائل النبى ﷺ إلى قيصر وغيره من ملوك الأرض ، تختم بهذه الآية الكريمة : ﴿ ياأهل الكتاب ، تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم : ألا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئا ، ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله ﴾ « آل عمران : ٣٠ » .

وعرف ذلك المسلمون الأوائل ، فقال ربعى بن عامر (رضى الله عنه) ، لرستم قائد الفرس : « إن الله ابتعثنا ، لنخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده ... » .

والتوحيد – كذلك – أساس الإخاء الحقيقى بين البشر ، فالأرباب لا يؤاخون العبيد ، إنما يتآخى العباد أمام رب العباد .

وقد كان من دعاء النبى ﷺ ، دبر كل صلاة ، كما رواه أحمد وأبو داود : « اللهم ربنا ، ورب كل شىء ومليكه ، أنا شهيد أنك الله ، وحدك لا شريك لك . اللهم ربنا ، ورب كل شىء ومليكه ، أنا شهيد أن محمدا عبدك ورسولك . اللهم ربنا ، ورب كل شىء ومليكه ، أنا شهيد أن العباد كلهم أخوة » .

وبهذا وضع الأخوة فى المرتبة التالية للشهادتين ؛ لأنها ثمرة لهما .

والتوحيد – كذلك – أساس المساواة الحقيقية بين البشر ، فإن المتألهين فى الأرض ، لا يتساوون بمن يؤلهونهم ، وينحنون لهم خاشعين .

أما عقيدة التوحيد ، فتسوى بين الناس جميعا ، باعتبار عبوديتهم لرب واحد ، إلى جوار بنوتهم لأب واحد . وقد أعلن النبى ﷺ ذلك فى حجة الوداع ، على رؤوس الأشهاد ، وقال : « أيها الناس ، إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، كلكم لآدم ، وآدم من تراب ، لا فضل لعربى على عجمى ، ولا لأبيض على أسود ، إلا بالتقوى ، ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ « الحجرات : ١٣ » .

حتى النبى ﷺ نفسه ، لم يرفع نفسه عن مرتبة العبودية قيد شعرة ، فهو « عبدالله ورسوله » ليس إلها ، ولا نصف إله ، ولا ثلث إله ، بل خاطبه الله تعالى بقوله : ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم ، يوحى إلىّ ، أنما إلهكم إله واحد ﴾ « الكهف : ١١٠ » . وحذر أمته من الغلو ، الذى سقط فى هوته أصحاب الأديان السابقة ، فقال : « لا تطرونى ، كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم ، ولكن قولوا : عبدالله ورسوله » متفق عليه .

هذه العقيدة – عقيدة التوحيد – وما تفرع عنها من الإيمان بتنزيه الله ، تعالى عن كل نقص ، ووصفه بكل كمال ، ومن الإيمان بملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، يجب أن تكون الملهم الأول ، والموجه الأول ، للحياة الإسلامية .

فالمجتمع المسلم ، مجتمع عقيدة وفكرة ، وليس مجتمعا سائبا ، وعقيدته وفكرته هي الإسلام ، فيجب أن تصبغ الحياة به ﴿ صبغة الله ، ومن أحسن من الله صبغة ، ونحن له عابدون ﴾ « البقرة : ١٣٨ » .

إن وضع العقيدة الإسلامية فى المجتمع المسلم ، يجب ألا تكون دون وضع العقيدة الماركسية فى المجتمع الشيوعى ، فهو يراها أساس فلسفته الثقافية ، والاجتماعية ، والسياسية .

ولا يقبل فى مجتمع مسلم ، أن يكون الإسلام – وهو فى قلب داره وعز سلطانه – مجرد شيء مأذون فيه ، لا غبار على من آمن به ، كما لا حرج على من تركه . فالدين لله والوطن للجميع ، كما قالوا !

ومن ناحية أخرى ، نرى العلمانية – وإن قبلت عقيدة الإسلام نظريا أو كلاميا – ترفض ما تستلزمه العقيدة من معتنقيها ، وما توجبه على أبنائها إيجابا حتما ، بمقتضى الإيمان . وذلك بيّن واضح فى أمرين أساسيين :

أولهما : رفضها اتخاذ العقيدة أساسا للانتماء والولاء ، فهى لا تقيم للرابطة الدينية وزنا ، بل تقدم عليها رابطة الدم والعنصر ، ورابطة التراب والطين ، وأى رابطة أخرى .

وهذا مناقض تماما لتوجيه القرآن ، الذى يقيم الأخوّة على أساس الإيمان والعقيدة ، ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ « الحجرات : ١٠ » ، ﴿ فأصبحتم بنعمته إخوانا ﴾ « آل عمران : ١٠٣ » .

ويجعل ولاء المؤمن – قبل كل شيء – لله ورسوله وجماعة المؤمنين ﴿ إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا ، الذين يقيمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة ، وهم راكعون . ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا ، فإن حزب الله هم الغالبون ﴾ « المائدة : ٥٥ ، ٥٦ » .

ويلغى كل رابطة مهما يكن قربها وقوتها ، إذا تعارضت مع رابطة الإيمان ، حتى رابطة الأبوة والبنوة والأخوة . يقول تعالى : ﴿ يأيها الذين آمنوا ، لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم ، أولياء ، إن استحبوا الكفر على الإيمان ،

ومن يتولهم ، فأولئك هم الظالمون ﴾ « التوبة : ٢٣ » ، ﴿ لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر ، يوادون من حاد الله ورسوله ، ولو كانوا آباءهم ، أو أبناءهم ، أو إخوانهم ، أو عشيرتهم ، أولئك كتب فى قلوبهم الإيمان ، وأيدهم بروح منه ﴾ « المجادلة : ٢٢ » .

ويضرب القرآن مثلا بأبى الأنبياء إبراهيم (عليه السلام) ، الذى برئ من أبيه ، حين تبين له أنه عدولله تعالى ، وكذلك موقفه هو والذين آمنوا معه ، من قومهم حين كفروا بالله وحادوه ﴿ قد كانت لكم أسوة حسنة فى إبراهيم والذين معه ، إذ قالوا لقومهم : إنا برآء منكم ، ومما تعبدون من دون الله ، كفرنا بكم ، وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا ، حتى تؤمنوا بالله وحده ﴾ « الممتحنة : ٤ » .

كذلك قال الله تعالى لنوح عن ابنه من صلبه ، لما تمرد على ربه : ﴿ يانوح ، إنه ليس من أهلك ، إنه عمل غير صالح ﴾ « هود : ٤٦ » .

ويحذر المؤمنين من اتخاذ أعداء الله أولياء فى آيات كثيرة ، ويشدد فى ذلك ، حتى يكاد يعتبره ردة عن دين الله ﴿ ومن يتولهم منكم فإنه منهم ﴾ « المائدة : ٥١ » ويقول بعدها : ﴿ ياأيها الذين آمنوا ، من يرتد منكم عن دينه ، فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذلة على المؤمنين ، أعزة على الكافرين ﴾ « المائدة : ٥٤ » .

ولا يرخص فى شىء من ذلك ، إلا فى حالة الضعف ، التى لا تجد فيها جماعة المؤمنين بدا من إظهار التقية للكافرين ، وذلك استثناء من القاعدة العامة . يقول القرآن : ﴿ لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك ، فليس من الله فى شىء ، إلا أن تتقوا منهم تقاة ، ويحذركم الله نفسه ، وإلى الله المصير ﴾ . « آل عمران : ٢٨ » .

والآية تدل على أن الولاية تعنى الانتصار لهم والوقوف فى صفهم ، من دون المؤمنين ، وليس المراد المودة القلبية ، فلو كان هذا المراد ، ما رخص فيه ؛ لأن الضعيف يمكنه أن يضمر الكراهية والبغضاء فى قلبه ، ولا يطلع عليه أحد .

والأمر الثانى : أن العلمانية ترفض ما توجبه العقيدة الإسلامية على أبنائها ، من النزول على حكم الله ورسوله ، والتسليم لهما ، دون تردد أو حرج .

وهذا هو موجب الإيمان ، ومقتضى الإلتزام بعقد الإسلام ، وهو ما نطق به القرآن فى بيان محكم صريح ، لا لبس فيه ولا تشابه .

يقول الله تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة ، إذا قضى الله ورسوله أمرا ، أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، ومن يعص الله ورسوله ، فقد ضل ضلالا مبينا ﴾ « الأحزاب : ٣٦ » .

﴿ إنما كان قول المؤمنين ، إذا دعوا إلى الله ورسوله ، ليحكم بينهم ، أن يقولوا : سمعنا وأطعنا ، وأولئك هم المفلحون ﴾ « النور : ٥١ » .

﴿ فلا وربك ، لا يؤمنون ، حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا تسليما ﴾ « النساء : ٦٥ » .

فالعقيدة الإسلامية تفرض على المسلم أن يكيف حياته ، وفقا للأحكام التى تجسدها ، وأن يتجلى أثرها فى سلوكه وعلاقاته كلها ، سواء كان حاكما أم محكوما .

والعلمانية تريد من العقيدة أن تظل حبيسة الضمير ، لا تخوض معترك الحياة ، ولا تؤثر فى أهدافها ومناهجها ، فإن سمح لها بالظهور ، فليكن بين جدران المسجد ، لا تخرج عنها ، على أن يكون المسجد نفسه تحت سلطانها .

وبهذا ، نرى المسلم الذى يعيش تحت سلطان العلمانية ، يعانى من التناقض بين العقيدة ، التى يؤمن بها ، والواقع ، الذى يفرض عليه ، فعقيدته تشرق ، وواقعه يغرب .. عقيدته تحرم ، والعلمانية تبيح .. عقيدته تلزم ، والعلمانية تعارض ، وهكذا ، لا تعايش بين الإسلام الحقيقى والعلمانية الحقيقية ؛ فهما كالضرتين ، إذا أرضيت إحداهما أسخطت الأخرى ، أو ككفتى الميزان لا ترجح إحداهما إلا بمقدار ما تحت الأخرى .

العلمانية والعبادة

والعلمانية قد لا ترفض الإسلام ، باعتباره عبادة وشعائر ، يتقرب بها الإنسان إلى ربه ، بناء على أن ذلك جزء من الحرية الدينية . ولكنها لا تجعل لهذه العبادة أهميتها ، باعتبارها غاية الحياة ، والمهمة الأولى للإنسان ﴿ وما خلقت الجن والإنس ، إلا ليعبدون ﴾ « الذاريات : ٥٦ » . ولا تقيم نظامها التربوى والثقافى والإعلامى على غرس هذا المعنى ، وتثبيته ، وتعهده ، حتى يؤتى أكله .

ولا تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية تنظيما ، ييسر على المسلم أداء عبادته ، بغير عوائق ، ولا ضغوط ، بحيث لا تتعارض أنظمة العمل والدراسة وغيرها ، ومواقيتها مع مواقيت العبادة المفروضة .

وهى لا تجعل للالتزام بفرائض العبادات ، أو إهمالها ، مكانا فى تقديم الناس وتأخيرهم ، وخصوصا عند الترشيح لمناصب القيادة ، وجلائل الأعمال ، على أساس مقولة خاطئة : هى التفرقة بين السلوك الشخصى والسلوك الاجتماعى للإنسان ، وهو ما لا يقول به الإسلام .

وهى - كذلك - لا ترى المجاهرة بترك العبادات ، التى هى أركان الإسلام العملية ، شيئا يوجب المحاسبة أو المؤاخذة ، بله العقوبة ، التى أجمع عليها فقهاء الإسلام ، فيمن يصر على ترك الصلاة ، أو منع الزكاة ، أو إفطار رمضان ، حتى أنهم اتفقوا على تكفير من ترك شيئا منها ، استخفافا بحرمتها ، أو إنكارا لفرضيتها ، لإنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة .

وهى كذلك لا تعتبر الزكاة - التى هى الركن المالى الاجتماعى من أركان الإسلام - جزءا من نظامها المالى والاقتصادى والاجتماعى ، تؤخذ من الأغنياء ، لترد على الفقراء بوساطة « العاملين عليها » ، بل تعتبرها عبادة شخصية ، من شاء

أداها ، وعليه عبء الضرائب الوضعية كاملا . ومن شاء أعرض عنها ، ولا حرج عليه ، ولا ملامة !

العلمانية والأخلاق

ذلك هو موقف العلمانية من العقيدة ، ومن العبادة فى الإسلام ، فما موقفها من الأخلاق ، التى جاء بها الإسلام ؟

ربما يبدو لأول وهلة أن العلمانية لا اعتراض لها على الجانب الأخلاقى فى الإسلام ، بل لعلها ترحب به ، وتدعو إليه ، باعتبار أن الأخلاق هى قوام المجتمعات ، وعماد النهضات ، وأن الإنسان ، الذى هو محور التقدم ، وصانع التنمية ، ومنشىء الحضارة ، إنما تبنيه الأخلاق والفضائل الإنسانية الرفيعة . ولم ينل بيت شعر قاله شاعر فى عصرنا ، ما ناله بيت شوقى الشهير :

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت   فإن همو ، ذهبت أخلاقهم ، ذهبوا !

هذا ما لا خلاف عليه - على وجه العموم - بين الإسلام والعلمانية .

ولكن عند التأمل والتحقيق ، نجد بينهما خلافا أكيدا فى موضعين :

أولا : فى مجال العلاقة بين الجنسين ، حيث تتميز الأخلاق الإسلامية هنا ، عن أخلاقيات الحضارة الغربية ، التى يتبع سننها العلمانيون ، شبرا بشبر ، وذراعا بذراع .

فالإسلام - وإن كان لا يصادر هذه الغريزة ولا يعطلها ، أو يعتبرها فى ذاتها قذارة ورجسا - يصر على تصريفها فى نطاق الزواج المشروع ، الذى به يجد كل من الزوجين السكينة والمودة والرحمة ، وبهذا تتكون الأسرة ، التى هى نواة المجتمع الراقى .

ويحرم الإسلام أى اتصال جنسى ، خارج هذه الدائرة ، ويعتبره من الزنى أو الشذوذ ، الذى يجلب سخط الله تعالى ، ويشيع الانحلال والفساد

فى المجتمع ، ﴿ ولا تقربوا الزنى ، إنه كان فاحشة ، وساء سبيلا ﴾ « الإسراء : ٣٢ » .

كما يحرم الإسلام كل الوسائل ، التى تيسر وقوع الفاحشة ، أو تغرس بها ، أو تجرىء عليها . ولهذا يربى المؤمنين والمؤمنات على العفاف ، والإحصان ، وغض البصر ، كما يوجب على المسلمة التزام الحشمة ، والوقار ؛ فى الزى ، والكلام ، والمشى ، والحركة ، ﴿ فلا تخضعن بالقول ، فيطمع الذى فى قلبه مرض ، وقلن قولا معروفا ﴾ « الأحزاب : ٣٢ » ، ﴿ ولا يبدين زينتهن ، إلا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن على جيوبهن ... ولا يضربن بأرجلهن ، ليعلم ما يخفين من زينتهن ... ﴾ « النور : ٣١ » .

كما حرم الإسلام خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه ، وحرم عليها السفر وحدها بغير زوج ، ولا محرم ، وخصوصا مع عدم الأمن .

هذه الأحكام والتوجيهات الإسلامية ، لا ترحب بها العلمانية المستغربة ، ولا ترى أن تقيد المجتمع ، الذى تحكمه، بقيودها ، وأن تدع الحبل على الغارب للجنسين ، ليتصرفا كما يحلو لهما ، بناء على أن ذلك يدخل فى نطاق الحرية الشخصية .

وهذا الموضوع من المحكّات الأساسية ، التى تصطرع فيها العلمانية والإسلام . فالإسلام يغلق – بقوة – الأبواب ، التى تهب منها رياح الفتنة ، من الأغنية الخليعة ، والصورة المثيرة ، والقصة المكشوفة ، والأزياء المغرية ، ويقاوم كل ألوان التبرج والإثارة ، والخلوة غير المشروعة ...، ويجتهد فى حل مشكلات الزواج ، وإزاحة العوائق من طريقه ، حتى يستغنى الناس بالحلال عن الحرام .

والعلمانية لا تنظر للأمر على أنه مشكلة تتطلب حلا ، ولا ترى حرجا من إتاحة الفرص لاستمتاع أحد الجنسين بالآخر ، كما تفعل المجتمعات المتقدمة اليوم ! وتنظر لموقف الإسلام هنا ، على أنه موقف متزمت متشنج ، وللدعاة الإسلاميين ، على أنهم قوم « معقدون » يضخمون مسألة العلاقة الجنسية ، ويعطونها من المساحة ، أكثر مما ينبغى .

والإسلاميون لا ذنب لهم ، إلا أنهم يحلون ما أحل الله ، ويحرمون ما حرم الله ، ويوجبون ما أوجب الله ، ويقررون ما شرع الله ، وهل يسع مسلما صحيح الإسلام ، إلا هذا الموقف ؟!

والموضع الثانى : أنهم لا يحبون أن يربطوا الأخلاق بالدين ، وإنما يريدون أن يقيموهاعلى أساس فلسفى أو عملى ، بعيدا عن الدين ، وترغيبه وترهيبه . « فالأخلاق الدينية » عندهم فى موضع الاتهام ، أما « الأخلاق المدنية » فهى أقوم قيلا ، وأهدى سبيلا[1] .

---

(١) قال هذا - بوضوح - الأستاذ خالد محمد خالد ، فى فترة اتجاهه إلى العلمانية ، فى كتابه « لكيلا تحرثوا فى البحر » ، وقد رجع عما كتبه عن « قومية الحكم » فى كتابه « من هنا نبدأ » ، ونرجو أن يصحح ما كتبه عن الأخلاق - أيضا وهو لذلك أهل ، غفر الله لنا وله .

العلمانية والشريعة

أما الجانب الذى تقف العلمانية ضده ، من تعاليم الإسلام ، بصراحة وقوة ، فهو الشريعة ، أعنى الجانب التشريعى أو القانونى فى الإسلام .

وقد يتساهل بعض العلمانيين ، فيدعون للإسلام التشريع المتعلق بالأسرة ، أو ما يسمى « الأحوال الشخصية » من الزواج ، والطلاق ، والميراث ، ونحوها ، على اعتبار أن هذه متعلقة بالحرية الدينية ، أو الشخصية للإنسان . وهم حين يصنعون ذلك ، يعتبرونه منة منهم ، على الإسلام .

فالعلمانية الأصلية ، لا تسمح للإسلام بأى مساحة فى التشريع ، ولو كان ذلك فى الأحوال الشخصية ، فالدين مكانه – عندها– الضمير ، أو المسجد – فحسب .

وقد رأينا علمانية « أتاتورك » ، وهى أم العلمانيات فى البلاد الإسلامية ، تطـرد التشريـع الإسلامـى فى كل المجـالات ، حتى فى الأحـوال الشخصـية ، لهذا حرمت الطلاق ، وتعدد الزوجات ، وسوت بين الأبناء والبنات فى الميراث ، مخالفة بذلك قطعيات الشريعة ، وما علم من الدين بالضرورة .

وفى بعض البلاد العربية فى الشمال الأفريقى ، رأينا بعض العلمانيات الحاكمة ، تقلد العلمانية « الأتاتوركية » فى الزواج والطلاق ، وأوشكت أن تقلده فى قانون الميراث ، لولا ضغط الرأى العام .

ترى العلمانية أن التشريع للمجتمع من حقها هى ، وليس من حق الإسلام أن يحكم ويشرع ، ويحلل ويحرم ، أى أنها تغتصب حق التشريع المطلق من الله الخالق ، وتعطيه للإنسان المخلوق .

والعلمانية بهذا تجعل الإنسان ندا لله ، الذى خلقه ، بل هى – بهذا – تعلى كلمة الإنسان على كلمة الله جل جلاله ، فهى تمنحه من السلطة والاختصاص ، ما تسلبه من الله سبحانه ، وبهذا يصبح الإنسان « ربا » يحكم بما يريد ، ويأمر بما شاء .

قد تعترف العلمانية لله فى هذا الكون ، بالخلق ، ولا تعترف له بالأمر ، والإسلام يقوم على أن لله الخلق والأمر جميعا . ﴿ ألا له الخلق والأمر ، تبارك الله ، رب العالمين ﴾ « الأعراف : ٥٤ » .

وإذا تسامحت العلمانية ، واعترفت لله بحق التشريع ، فإننا نجدها تعطى الإنسان حق النسخ لما شرع الله ، بدعاوى باطلة ما أنزل الله بها من سلطان . فهى تحل ما حرم الله ، وتحرم ما أحل الله ، وتسقط ما فرض الله ، وتعطل ما شرع الله .

إنها – فى قرارة نفسها – لا تقدر الله حق قدره ، حين تستبعد أن يحيط الله تعالى شأنه ، بما يحدث للبشر ، برغم تغير الزمان ، وتبدل المكان ، وتطور الإنسان ، وأن يشرع لهم من الأحكام ، ويضع لهم من القواعد ، ما يصلح لهم ، ويصلحهم ويرقى بهم ، أفرادا وجماعات ، وإن مضى عليه أربعة عشر قرنا من الزمان .

والإسلام يقوم على عقيدة راسخة ، بأن الله العظيم ، لا تخفى عليه خافية ، ولا يعزب عن علمه شيء ، فى السموات ولا فى الأرض ، وأن الماضى والحاضر والمستقبل بالنسبة له سواء ، فهو يعلم ما كان وما هو كائن وما سيكون . ﴿ وما تكون فى شأن ، وما تتلو منه من قرآن ، ولا تعملون من عمل ، إلا كنا عليكم شهودا ، إذ تفيضون فيه ، وما يعزب عن ربّك من مثقال ذرة فى الأرض ولا فى السماء ، ولا أصغر من ذلك ولا أكبر ، إلا فى كتاب مبين ﴾ « يونس : ٦١ » .

إن « الشريعة » هى العدو الأول للعلمانيين فى البلاد الإسلامية ؛ لأنها هى التى تنقل الإسلام من عالم النظريات والمثاليات إلى دنيا الواقع والتنفيذ . وهى التى تهيىء للمجتمع سياجا من القوانين ، يحميه من عدوان العادين ، وهى التى تردع

من لم يرتدع بوازع الإيمان ، كما قال الخليفة الثالث : « إن الله ليزع بالسلطان ، ما لا يزع بالقران » .

وأشد ما تكون عداوة العلمانيين للشريعة ،فيما كان مضادا لاتجاه الحضارة الغربية ، وفلسفتها فى التشريع ، والنظرة إلى الفرد والمجتمع ؛ وذلك مثل : تحريم الربا فى القانون المدنى ، أو تحريم الزنى والسُّكر فى القانون الجنائى ، أو تحديد الجزاء على الجرائم ، بعقوبات بدنية ؛ مثل : الجلد ، والقطع ، ونحو ذلك .

إن العلمانية تقبل القانون الوضعى ، الذى ليس له فى أرضنا تاريخ ولا جذور ولا قبول عام ، وترفض الشريعة ، التى تدين أغلبية الأمة بربانيتها ، وعدالتها ، وكمالها ، وخلودها ، وتحس بالإثم والقلق ، إذاأعرضت عن أحكامها ، وترى أنها مهددة بعقاب الله فى الدنيا والآخرة .

العلمانية والدعوة
إلى
تطبيق الشريعة

الشريعة من عند الله

قديما قال الشاعر العربى :

وليس يصح فى الأذهان شــىء إذا احتاج النهار إلى دليل !

ومن أصعب الأشياء ، أن تحاول إقناع محاورك بأنك فى نهار مشمس ، إذا كانت الشمس ساطعة ، لا يحول دونها ضباب ولا سحاب . ولهذا قال علماؤنا : إن توضيح الواضحات من المشكلات !

ونحن مضطرون أن نقاسى هذه الصعوبة فى توضيح الواضح ، وإثبات الثابت ، مع د . فؤاد زكريا الذى ينكر أن فى الإسلام « شريعــة » من عند الله !

لماذا الدعوة إلى تطبيق الشريعة ؟

لقد بدأ د . زكريا ، فوجه سؤالا من سؤالين رئيسين عنده :

أولهما : لماذا الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ؟

وأجاب الدكتور على سؤال نفسه ، بما يجيب به أنصار الشريعة ، ودعاة الحل الإسلامى عادة ، من خلال منطق قوى ، لا يستطيع عقل مؤمن أن يهرب منه ، أو يرفضه بغير مكابرة ، كما اعترف بذلك الدكتور نفسه .

يقول فى جواب السؤال :

« إن الرد الجاهز ، الذى يجيب به كل من يتحمس لهذه الدعوة فى هذا السؤال ، هو أن تطبيق الشريعة ضرورى ؛ لأن الشريعة آتية من عند الله ، بينما القوانين الوضعية ، التى نعمل بها من صنع البشر . والمنطق البسيط والمباشر ، الذى تتغلغل به هذه الدعوة إلى قلوب الملايين من البشر وعقولهم ، **هو أنه**

لا وجه للمقارنة بين قانون يأتى من عند الله ، وقانون وضعه البشر . إن الإنسان كائن هش ضعيف ، لا يمتد عمره إلا لحظة خاطفة فى زمن الكون الأزلى ، ولا يشغل كيانه إلا ذرة ضئيلة فى كون شاسع ، تقاس أبعاده بملايين السنين الضوئية . فإذا كانت لدينا شريعة أوحى لنا بها خالق هذا الكون ، وقانون وضعه هذا الإنسان الضئيل المحدود ، فهل يصح أن نتردد لحظة فى الاختيار بين الاثنين ؟!

إنه ، كما قلت منطق واضح مباشر ، يبدو فى نظر الإنسان العادى أمرا يستحيل الاعتراض عليه ، بل إن قدرته الإقناعية أعظم من قدرة أشد البديهيات الرياضية وضوحا . ومما يزيد من قدرة هذا المنطق على الإقناع ، حالة التردى والتأزم ، التى يعيشها الناس ، فكلما أحكمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قبضتها على رقابهم ، ازدادوا استعدادا لقبول الحجة ، التى تخاطبهم — بكل ثقة— فتقول : أرأيتم إلى أين يؤدى بكم حكم البشر ؟ إن كل مصائبكم ترجع إلى ابتعادكم عن طريق الله . فلماذا لا تسيرون فى هذا الطريق ، إن كنتم تريدون — حقا — أن تنشلوا أنفسكم من هذه الهاوية ؟ » .

وهكذا اعترف الدكتور بوضوح منطق دعاة الإسلام ، وقوته وقدرته على التأثير والإقناع. وخصوصا مع ما نحن فيه من بلاء ، لا تزيده الأيام إلا تفاقما .

ولكن كيف تخلص الدكتور الفيلسوف من قوة هذا المنطق ومحاصرته وبدهيته ، التى تفوق أشد البديهيات الرياضية وضوحا ؟

هنا يتلجلج الدكتور ، وينزل إلى المستوى ، الذى وصف به الغزالى ، من هم خير منه من أعمدة الفلسفة ، وهو مستوى « التهافت » ! وليس ذلك لضعف الدكتور ، فهو رجل متمكن فى فنه ، مالك لقلمه، ولكن لضعف الفكرة ، التى يدافع عنها ، وهى العلمانية الدخيلة . وقديما قالوا : الحق أبلج ، والباطل لجلج . وقال الشاعر :

إذا جاء موسى وألقى العصـا فقد بطل السحر والساحر !

لنقرأ – معا – بتأمل وإنصاف – ما يقول الكاتب ، تعقيبا على المنطق الفطرى الناصع ، الذى عرضه بعبارته ، لندرك ونفحص – معا – قيمة الأدلة ، التى يستند إليها ، فى نفى النسب الإلهى للشريعة الإسلامية ، يقول :

« وبطبيعة الحال ، فلو كان الاختيار – حقا – بين حكم إلهى وحكم بشرى ، **لأصبحت المسألة محسومة على الفور** . ولكن السؤال الأساسى هو : هل نحن – حقا – إزاء اختيار بين شرع الله ، وقانون الإنسان ؟ فى رأيى أن الأمر – على حقيقته–أبعد ما يكون عن ذلك ، ويرتكز هذا الرأى ، الذى أقول به على أساسين جوهريين :

الأول هو أن أحكام الشريعة ، باعتراف الجميع ، تمثل فى أغلبها مبادىء ، شديدة العمومية ، يتعين بذل جهد كبير من أجل ملء تفاصيلها ، بمضمون صالح للتطبيق فى ظروف كل عصر بعينه ...، وكلما تعقدت أوضاع الحياة ازداد الدور ، الذى تلعبه هذه التفاصيل أهمية . ومن المؤكد أن مجتمعنا المعاصر ، يمثل قمة التعقيد ، الذى بلغته البشرية طوال تاريخها ، نتيجة للتقدم العلمى والتكنولوجى المذهل ، وما يترتب عليه من تغييرات متلاحقة فى ظروف حياة البشر ، وهى التغييرات ، التى واجهتنا بمواقف جديدة ، لم يكن لها نظير فى أية فترة سابقة . ومن هنا كان لزاما على أى مجتمع ، يريد لنفسه الحياة وسط عالم متغير متجدد ، يتعين عليه أن يتعامل معه ، أن يبذل جهدا بشريا هائلا ، لكى يترجم المبادىء الدينية العامة إلى واقع ، يمكن تحقيقه فى عالم كهذا .

ولنضرب لذلك مثلين : **فمبدأ الإحسان** مبدأ معترف به فى الإسلام ، تنص عليه آيات كثيرة ، تهدف كلها إلى إشعار الأغنياء بأن للمحرومين فى أموالهم حقا ، أى إلى ضمان حد أدنى من المعيشة للفقير ، أى أن الإحسان صيغة أساسية ، تستهدف تحقيق شكل من أشكال العدالة الاجتماعية . غير أن تعقد المجتمعات الحديثة ، وعدم وجود اتصال وثيق أو تعارف مباشر بين الغنىّ والفقير فى مجتمع المدينة الضخم المزدحم ، يحتم علينا أن نأخذ من مبدأ الإحسان روحه العامة ، وهى السعى إلى تضييق الفجوة بين الغنى والفقير ، ثم نبذل جهودا هائلة من أجل تحديد الوسائل ، التى تكفل تحقيق شكل من أشكال العدالة

الاجتماعية فى هذا المجتمع المعقد . وتتفاوت الصيغة ، التى يمكن تطبيقها ، بين قيام الغنى بتقديم صدقة مباشرة إلى الفقير « وهى صيغة لم تعد مجدية فى معظم المجتمعات المعاصرة » ، وبين منع الأغنياء من أن يتملكوا الوسائل ، التى تمكنهم من استغلال الفقراء والضعفاء ، فى الطرف الآخر من سلم الحلول الممكنة . وفيما بين هذين الطرفين تدور خلافات ، لا أول لها ولا آخر ، كلها خلافات بشرية خالصة ، وإن كانت كلها قابلة لأن تندرج تحت المبدأ الدينى العام « مبدأ الإحسان » .

أما المثل الآخر ، فهو **مفهوم الشورى** . فكما نعلم جميعا ، مازال الخلاف محتدما حول طبيعة الشورى ، وهل هى اختيارية أم ملزمة للحاكم . ولكن الأهم من ذلك أن مبدأ الشورى يحتمل تفسيرات شديدة التباين : ما بين همس الحاكم فى أذن وزرائه وأمرائه المقربين ، « للتشاور » . وما بين إجراء انتخابات نيابية نزيهة ، تؤدى إلى اختيار ممثلين حقيقيين للشعب يكونون سلطة ، تراقب جميع تصرفات الحاكم ، وتضع لها ضوابط لا يستطيع أن يتعداها . فالمبدأ الإلهى واحد ، ولكن التفسيرات متعددة ومختلفة ، وكلها تفسيرات تتم بجهود بشرية .

أما **الأساس الثانى** ، الذى أقول من أجله : إننا لسنا إزاء اختيار بين حكم إلهى وحكم بشرى ، فهو أن النص الإلهى لا يفسر نفسه بنفسه ، ولا يطبق نفسه بنفسه ، وإنما يفسره البشر ويطبقونه . وفى عملية التفسير والتطبيق البشرى هذه ، تتدخل كل أهواء البشر ومصالحهم وتحيزاتهم . ففى عصر الرسول وصحابته [١] فقط ، كان التشريع إلهيا ، وكان التفسير والتطبيق بدوره إلهيا؛ لأن المكلف بالتفسير والتطبيق كان مبعوثا من عند الله . فى مثل هذا العصر – فقط – يحق للناس أن يقارنوا بين الحكم الإلهى والحكم البشرى ، أما فى جميع العصور اللاحقة ، فقد دخل البشر ، بكل ما يتصفون به من ضعف وهوى ، ولم يعد النص الشرعى الإلهى يتحول إلى واقع متحقق ، إلا من خلالهم . وهذا هو التعليل الوحيد للتباين الشديد بين أنظمة متعددة ، يقسم كل منها بأغلظ الأيمان أنه هو الذى يطبق الشريعة ، كما ينبغى أن يكون التطبيق .

---

(١) أخطأ الدكتور ، حين جعل التشريع فى عصر الصحابة إلهيا ، مثله فى عصر الرسول . والصحابة إنما هم مجتهدون يخطئون ويصيبون ، وإن كان لاجتهاداتهم قيمة أكثر من غيرهم ، أما إجماعهم فهو حجة بلا نزاع .

ماذا نستنتج من ذلك كله ؟ النتيجة الواضحة ، التى تفرض نفسها على كل من يملك حدا أدنى من القدرة على التفكير ، هى أن الهدف الأصلى ، الذى تسعى إلى تحقيقه دعوة تطبيق الشريعة ، هو هدف يستحيل بلوغه ، فأصحاب هذه الدعوة ، الذين تتملكهم رغبة حقيقية فى الإصلاح ، يريدون أن يتخلصوا من ضعف البشر وتخبطهم بالالتجاء إلى حكم إلهى ، يسمو على كل ما يصل إليه البشر الفانون . ولكن المشكلة الكبرى هى أن ضعف البشر وتحيزهم ، بل وفسادهم وانحلالهم ، سيظل ملازما لنا ، حتى عندما نحتكم إلى الشرع الإلهى ، وبمجرد أن نطرد الهوى والتحيز البشرى من الباب ، نجده يقفز عائدا إلينا من النافذة .

إن عملية الحكم عملية بشرية ، وما دام الذين يمارسونها بشرا ، فسوف يقحمون مشاعرهم وميولهم فى أى نص يحكمون بمقتضاه ، حتى لو كان نصا إلهيا . وعلى كل من يشك فى ذلك أن يتأمل جميع تجارب تطبيق الشريعة ، لا فى العالم الإسلامى المعاصر فحسب ، بل طوال التاريخ الإسلامى بعد عصر الرسول ، لكى يتأكد من أن البشر ، مهما فعلوا ، لن يستطيعوا أن يهربوا من طبيعتهم أو يتخلصوا من أعمالهم » . اهـ

مناقشة علمية هادئة :

ولنقف قليلا عند الأدلة ، التى اتكأ عليها أستاذ الفلسفة ، لينفى – بشدة – أن الإسلام شريعة ، تنسب إلى الله ، ويثبت أن الشريعة مثل القانون الوضعى ، كلها من عمل الإنسان .

الحق أنى ما كنت أحسب أن يتورط رجل مثله ، فى مثل هذا الباطل المكشوف ، وأن يتوكأ على عكاز منخور ، أكلته دابة الأرض .

ولا أدرى كيف بلغ به الزهو ، أن يتهم الأمة الإسلامية كلها بالغباء والجهل . فقد ظلت بجميع مذاهبها وفرقها طوال أربعة عشر قرنا ، تعتقد أن عندها شيئا اسمه « شرع الله » عمل به من عمل ، وانحرف عنه من انحرف ، حتى الفلاسفة ، الذين لا يجهل الأستاذ أمرهم ، كانوا يحاولون أن يثبتوا ما بين حكمة البشر وشريعة الله من الاتصال .

ثم لا أدرى – ولا المنجم يدرى – ماذا يقول فى الآيات القرآنية ، التى ألزمت بالحكم ، بما أنزل الله ، ودمغت من لم يحكم بما أنزل ، بما هو معلوم من الكفر ، أو الظلم ، أو الفسوق .

وما معنى ﴿ وأن احكم بينهم ، بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم ، واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك ﴾ « المائدة : ٤٩ » ، إذا كان الله لم ينزل شيئا محددا ، وإنما أنزل « مبادىء شديدة العمومية » أى لا نستطيع أن نأخذ منها تشريعا محكما ، ولا توجيها بينا ! لماذا إذن وصف الله قرآنه بأنه ﴿ كتاب مبين ﴾ ، وجعله نورا ، وبيانا ، وبرهانا ، وفرقانا ؟!

ولماذا خاطب رسوله بقوله : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر ، لتبين للناس ما نزل إليهم ، ولعلهم يتفكرون ﴾ « النحل : ٤٤ » .

كيف يكون القرآن نورا وبيانا وبرهانا ، إذا لم يعطنا إلا مبادئ غامضة شديدة العمومية ، لا يؤخذ منها حكم ، ولا يستنبط منها شرع .

أما لو رجع الدكتور إلى ما كتبه أهل الاختصاص – ولو من المحدثين والمعاصرين ؛ أمثال : رشيد رضا ، وأحمد إبراهيم ، وخلاف ، وشلتوت ، وأبى زهرة ، والخفيف ، والخضر حسين ، وابن عاشور ، ومن عاصرهم ، ومن بعدهم – لعلم أن فى الشريعة منطقتين متمايزتين :

الأولى : منطقة المقاصد الكلية ، والقواعد الشرعية ، والأحكام القطعية ، وهى التى أجمعت عليها الأمة ، وتوارثتها الأجيال ، وغدت تجسد الوحدة الفكرية والشعورية والعملية للأمة ، وهذه هى منطقة « المحكمات » أو « القطعيات » ، التى لا مجال للاجتهاد فيها . كما يوجد فى كل نظام مبادئ أو بنود لا تقبل الإلغاء .

والثانية : هى منطقة الظنيات من الأحكام ، وهى معظم الشريعة ، مما ثبت بنص ، لم تتوافر له قطعية الثبوت والدلالة معا ، بأن كان ظنيا فى ثبوته ، أو فى دلالته ، أو فيهما معا .

وأولى من ذلك ما لم يكن فيه نص أصلا ، بأن ترك للبشر قصدا ، وهو ما سميناه « منطقة العفو » أخذا من الحديث الشريف « ما أحل الله فى كتابه ، فهو حلال ، وما حرم ، فهو حرام ، وما سكت عنه ، فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن لينسى شيئا . ثم تلا ﴿ وما كان ربك نسيا ﴾ « مريم : ٦٤ » .

ومنطقة الظنيات هذه بقسميها « ما ليس فيه نص ، وما فيه نص ظنى » ليست كلأ مباحا ، يرعاه كل من هب ودب ، إنما يجب أن تفهم فى ضوء المنطقة الأولى ، وفى إطارها ، بحيث يسير الجزئى فى كنف الكلى ، ويرد الظنى إلى القطعى ، ويفهم المتشابه فى دائرة المحكم ، ولا تضرب النصوص بعضها ببعض ﴿ ولو كان من عند غير الله ، لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾ « النساء : ٨٢».

ولقد كان من مفاخر التراث الإسلامى « علم » انفرد بوضعه المسلمون ، وقعدوا قواعده العقلية ، والدينية ، واللغوية ، ليضبطوا به كيفية الاستدلال بالنصوص الشرعية ، والاستنباط فيما لا نص فيه ، ذلكم هو « أصول الفقه » ، الذى لم تضع أمة ، من أمم الحضارة ، مثله .

لقد أخطأ الدكتور خطأ فاحشا ، حين اتخذ ، من سعة الشريعة ومرونتها ، دليلا على أنها جهد بشرى ، لا يختلف عن القانون الوضعى : الرومانى قديما ، أو الفرنسى حديثا .

وكان أجدر به أن يجعل هذه مزية للشريعة الإلهية ، وخصيصة من خصائصها الأساسية . ولقد كتبت فى هذا بحثا مستقلا[1] ، بينت فيه عوامل السعة والمرونة فى الشريعة ، وقابليتها لمواجهة التطور وتوجيهه .

لو قال الكاتب : إن الدور ، الذى يقوم به الاجتهاد فى عصرنا ، يجب أن يكون أكبر منه فى أى عصر آخر ، نظرا للتغيرات الهائلة والمتلاحقة ، التى دخلت ، وتدخل ، حياة الناس ، وتحتاج إلى أن تملأ ، بتفاصيل كثيرة ، ليست كلها نصوصا دينية ، بل هى اجتهادات مبنية على مراعاة مصالح البشر أفرادا

---

(١) نشر فى دار الصحوة فى القاهرة بعنوان : « عوامل السعة والمرونة فى الشريعة الإسلامية » .

ومجتمعات . لو قال هذا ، لكنا معه على طول الخط ، وقد أوسعت هذا بحثا فى مقالاتى ، التى نشرتها « مجلة الدوحة ١٩٨٤ م » ، وكذلك فى كتابى : « الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية » .

مبدأ الإحسان ، الذى ضربه الدكتور مثلا :

ومما توكأ عليه الدكتور ، ليقوى دليله الأول – وهو شدة العمومية فى مبادئ الشريعة – أنه ضرب مثلين : أحدهما عن « الإحسان » والآخر عن « الشورى » . قال : فمبدأ الإحسان مبدأ معترف به فى الإسلام ، تنص عليه آيات كثيرة ، تهدف كلها إلى إشعار الأغنياء بأن للمحرومين فى أموالهم حقا ، أى إلى ضمان حد أدنى من المعيشة للفقير ، أى أن الإحسان صيغة أساسية ، تستهدف تحقيق شكل من أشكال العدالة الاجتماعية . غير أن تعقد المجتمعات الحديثة ، وعدم وجود اتصال وثيق ، أو تعارف مباشر بين الغنى والفقير فى مجتمع المدينة الضخم المزدحم ، يحتم علينا أن نأخذ من مبدأ الإحسان روحه العامة ، وهى السعى إلى تضييق الفجوة بين الغنى والفقير ، ثم نبذل جهودا هائلة من أجل تحديد الوسائل ، التى تكفل تحقيق شكل من أشكال العدالة الاجتماعية فى هذا المجتمع المعقد . وتتفاوت الصيغة التى يمكننا تطبيقها ، بين قيام الغنى بتقديم صدقة مباشرة إلى الفقير « وهى صيغة لم تعد مجدية فى معظم المجتمعات المعاصرة » وبين منع الأغنياء من أن يتملكوا الوسائل ، التى تمكنهم من استغلال الفقراء والضعفاء ، فى الطرف الآخر من سلم الحلول الممكنة . وفيما بين هذين الطرفين ، تدور خلافات لا أول لها ولا آخر ، كلها خلافات بشرية خالصة ، وإن كانت كلها قابلة لأن تندرج تحت المبدأ الدينى العام ، مبدأ الإحسان .

وهنا نقول للكاتب : إنك لم توفق فى هذا المثل ، الذى ضَربته ، فالإحسان[1] – بمعنى التصدق الاختيارى الفردى لمعونة الفقراء – ليس صيغة

(١) كلمة « الإحسان » كما وردت فى القرآن والسنة ، لها دلالة غير دلالتها العرفية ، التى اعتمد عليها الدكتور ، وإنما معناها اتقان العمل ، وأداؤه على الوجه الذى ينبغى ، وفيه جاء الحديث الصحيح « إن الله كتب الإحسان على كل شىء » ، وفى حديث جبريل « الإحسان أن تعبد الله ، كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه ، فإنه يراك » .

أساسية إسلامية ، لإقامة عدالة اجتماعية أو تكافل اجتماعى ، أو علاج مشكلة الفقر ، بل للإسلام فى ذلك فلسفة واضحة ، لها أصولها ، ولها أهدافها ، ولها وسائلها ، ولكن ، كما قلت فى ندوة « الإسلام والعلمانية » : إن عيب الدكتور وجماعته من العلمانيين واليساريين أنهم لا يعرفون الإسلام ، ولا يقرءون كتب علمائه القدماء ولا المحدثين ، وأنا لن أدل الدكتور على كتابى « فقه الزكاة » ، فربما يشق عليه قراءته ، وهو من مجلدين ، وربما لا تهضم معدته هذا النوع من الكتب ، بل أدله على كتب أسهل منه ، مثل كتاب :

العدالة الاجتماعية فى الإسلام ... للمرحوم سيد قطب
اشتراكية الإسلام .... للمرحوم مصطفى السباعى
المجتمع الإنسانى فى ظل الإسلام .... للمرحوم الشيخ أبى زهرة
مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام .... من كتبنا

وسيجد أن الإسلام لم يعالج القضية الاجتماعية بطريق « الإحسان » ، كما توهم ، وكما فعلت ذلك أديان وفلسفات أخرى .

وقد حلل الأستاذ المرحوم الدكتور إبراهيم اللبان فى بحث قيم له ، قدمه لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر : لماذا رفض الإسلام فكرة الإحسان ، ولم يعتمد عليها فى رعاية حقوق الفقراء[1] ؟

والزكاة ليست – بالضرورة – علاقة مباشرة بين الغنى والفقير ، كما تخيل الكاتب ، بل هى فى الأصل تنظيم اجتماعى ، تشرف عليه الدولة . فتأخذ هذا الحق المالى من الأغنيــاء ، لترده على الفقــراء . وهى تنظم ذلك بواسطة جهاز إدارى ومالى سماه القرآن « العاملين عليها » ، وجعل أجرهم من ميزانية الزكاة نفسها ، حتى لا تتعطل الفريضة .

ومن هنا تفترق الزكاة فى الإسلام ، عن الصدقات فى الأديان الأخرى ، افتراقا بينا ، يتمثل فى عشرة فروق أساسية ، أقتبسها من كتابى « فقه الزكاة » :

(١) راجع ذلك فى بحثه ضمن بحوث « المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية » بالأزهر . وقد نشره المجمع . وانظر كتابنا « مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام » .

أولا : أن الزكاة الإسلامية لم تكن مجرد عمل طيب من أعمال البر ، وخلة حسنة من خلال الخير ، بل هى ركن أساسى من أركان الإسلام ، وشعيرة من شعائره الكبرى ، وعبادة من عباداته الأربع ، يوصم بالفسق من منعها ، ويحكم بالكفر على من أنكر وجوبها ، فليست إحسانا اختياريا ، ولا صدقة تطوعية ، وإنما هى فريضة تتمتع بأعلى درجات الإلزام ، الخلقى والشرعى .

ثانيا : أنها – فى نظر الإسلام – حق للفقراء فى أموال الأغنياء . وهو حق قرره مالك المال الحقيقى ، وهو الله تعالى ، وفرضه على من استخلفهم من عباده فيه ، وجعلهم خزانا له ، فليس فيها معنى من معانى التفضل والامتنان من الغنى على الفقير ، إذ لامنة لأمين الصندوق ، إذا أمره صاحب المال بصرف جزء من ماله على عياله .

ثالثا : أنها حق معلوم ، قدر الشرع الإسلامى نصبه ، ومقاديره ، وحدوده ، وشروطه ، ووقت أدائه ، وطريقة أدائه ، حتى يكون المسلم على بينة من أمره ، ومعرفة بما يجب عليه ، وكم يجب ، ومتى تجب ؟

رابعا : هذا الحق لم يوكل لضمائر الأفراد وحدها ، وإنما حملت الدولة المسلمة مسئولية جبايتها بالعدل وتوزيعها بالحق ، وذلك بواسطة « العاملين عليها » ، فهى ضريبة « تؤخذ » ، وليست تبرعا يمنح . ولهذا كان تعبير القرآن الكريم ﴿خذ من أموالهم صدقة﴾ « التوبة : ١٠٣ » وتعبير السنة أنها « تؤخذ من أغنيائهم » .

خامسا : أن من حق الدولة أن تؤدب – بما تراه من العقوبات المناسبة – كل من يمتنع من أداء هذه الفريضة . وقد يصل هذا إلى حد مصادرة نصف المال ، كما فى حديث « إنا آخذوها وشطر ماله » .

سادسا : أن أى فئة ذات شوكة ، تتمرد على أداء هذه الفريضة ، فإن من حق إمام المسلمين – بل من واجبه – أن يقاتلهم ، ويعلن عليهم الحرب ، حتى يؤدوا حق الله ، وحق الفقراء فى أموالهم . وهذا ما صرحت به الأحاديث الصحيحة ، وما طبقه الخليفة الأول أبو بكر ومن معه من الصحابة الكرام (رضى الله عنهم) .

سابعا : أن الفرد المسلم مطالب بأداء هذه الفريضة العظيمة وإقامة هذا الركن الأساسى فى الإسلام ، وإن فرطت الدولة فى المطالبة بها ، أو تقاعس المجتمع عن رعايتها ، فإنها – قبل كل شىء – عبادة يتقرب بها المسلم إلى ربه ، ويزكى بها نفسه وماله ، فإن لم يطالبه بها السلطان ، طالبه بها الإيمان والقرآن . وعليه – ديانة – أن يعرف من أحكام الزكاة ما يمكنه من أدائها على الوجه المشروع المطلوب .

ثامنا : أن حصيلة الزكاة لم تترك لأهواء الحكام ، ولا لتسلط رجال الكهنوت – كما كان الحال فى اليهودية – ولا لمطامع الطامعين من غير المستحقين ، تنفقها كيف تشاء . بل حدد الإسلام مصارفها ومستحقيها كما فى آية ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ «التوبة : ٦٠» ، وكما فصلت ذلك السنة بدقة ووضوح . فقد عرف البشر من تجاربهم أن المهم ليس هو جباية المال ، إنما المهم هو أين يصرف ؟ ولذلك أعلن ﷺ **أن لا يحل له ، ولا لآله منها شئ ، وإنما** تؤخذ من أغنياء كل إقليم ، لترد على فقرائه ، فهى منهم وإليهم .

تاسعا : أن هذه الزكاة لم تكن مجرد معونة وقتية ، لسد حاجة عاجلة للفقير ، وتخفيف شىء من بؤسه ، ثم تركه – بعد ذلك – لأنياب الفقر والفاقة ، بل كان هدفها القضاء على الفقر ، وإغناء الفقراء إغناء دائما ، يستأصل شأفة العوز من حياتهم ، ويقدرهم على أن ينهضوا – وحدهم – بعبء المعيشة ؛ وذلك لأنها فريضة دورية منتظمة دائمة الموارد ، ومهمتها أن تيسر للفقير قواما من عيش ، لا لقيمات أودريهمات، كما فصلنا ذلك فى مصارف الزكاة ، من كتابنا « فقه الزكاة » .

عاشرا : أن الزكاة – بالنظر إلى مصارفها ، التى حددها القرآن ، وفصلتها السنة ، قد عملت لتحقيق عدة أهداف روحية وأخلاقية واجتماعية وسياسية .

ولهذا تصرف على المؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب ، والغارمين ، وفى سبيل الله ، فهى أوسع مدى ، وأبعد أهدافا من الزكاة فى الأديان الأخرى .

وبهذه المميزات يتضح لنا : أن الزكاة فى الإسلام نظام جديد متميز ، يغاير ما جاءت به الديانات السابقة ، من وصايا ومواعظ ، ترغب فى البر والإحسان ، وتحذر من البخل والإمساك . كما أنها شىء آخر ، يخالف الضرائب والمكوس ، التى كان يجبيها الملوك والأباطرة ، وكانت كثيرا ما تؤخذ من الفقراء ، لترد على الأغنياء ، وتنفق على أبهة الحاكمين وترفهم ، وإرضاء أقاربهم وأنصارهم ، وحماية سلطانهم من الزوال .

على أن الزكاة ليس هى الحق المالى الوحيد فى أموال الأغنياء ، بل هو الحق الدورى الثابت ، ولكن فى المال حقوقا سوى الزكاة ، تضيق وتتسع بحسب حاجة الفقراء ، وقدرة الأغنياء .

وفى موارد الدولة كلها تتسع لتحقيق الكفاية التامة للفقراء ، حتى يستغنوا ، وتتهيأ لهم ولأسرهم حياة إنسانية كريمة .

مبدأ الشـورى :

وأما المبدأ الثانى ، الذى ضربه الدكتور مثلا على شدة عمومية الشريعة ، فهو مبدأ الشورى .

ولا ريب أن الإسلام لم يضع صورا مفصلة للشورى ، ولكنه فى القرآن المكى ، الذى يرسى القواعد والأسس للفرد والمجتمع ، جعلها عنصر أساسيا من عناصر الحياة الإسلامية ، وصفة ثابتة من صفات المجتمع المسلم ، إلى جوار إقامة الصلاة والإنفاق مما رزق الله ﴿ والذين استجابوا لربهم ، وأقاموا الصلاة ، وأمرهم شورى بينهم ، ومما رزقناهم ينفقون ﴾ « الشورى : ٣٨ » .

وفى القرآن المدنى ، أمر بها رسولـه ﷺ بقوله : ﴿ وشاورهـم فى الأمر ﴾ « آل عمران : ١٥٩ » . وإذا كان رسول الله ﷺ مأمورا بها ، وهو مؤيد بالوحى . فغيره أولى أن يؤمر بها .

يقول الإمام ابن عطية فى تفسيره : « الشورى من قواعد الشريعة ، وعزائم الأحكام ، ومن لا يستشير أهل العلم والدين ، فعزله واجب ، ذاك ما لا خلاف فيه » . اهـ

وكان ﷺ أكثر الناس مشاورة لأصحابه ، وكان ينزل عن رأيه إلى رأيهم ، فيما لم ينزل عليه فيه وحى ، كما تدل على ذلك وقائع كثيرة ، فى غزوة أحد ، وغزوة الخندق ، وغيرها .

وإذا كان هناك من الفقهاء من قال بأن الشورى معلمة للحاكم ، وليست ملزمة له ، وإنما عليه أن يستمع إلى الآراء ، ثم يتبنى ما يراه أقرب إلى الصواب منها ، وينفذه على مسئوليته ، فإن « تيار الوسطية الإسلامية » ، الذى نتحدث بأسمه، يرى الالتزام بالرأى الآخر ، وهو أن على الحاكم أن يستشير وجوبا ، ثم ينفذ ما تراه الأكثرية ، إن لم يكن الإجماع .

وقد وضع عمر (رضى الله عنه) مبدأ الأخذ بالأكثرية فى قضية الستة أصحاب الشورى ، حتى فى حالة التساوى – ثلاثة إلى ثلاثة – اقترح عليهم مرجحا من الخارج هو « عبدالله بن عمر » ، فإن لم يرتضوه ، رجح الثلاثة الذين فيهم عبدالرحمن بن عوف .

وفى كتابى « الحل الإسلامى فريضة وضرورة » رددت على الذين يقولون بأن الشورى غير ملزمة لأولى الأمر ، مرجحا الإلزام بأدلة واعتبارات ، أظهرها :

(١) أن هذا يتفق مع ما قرره فقهاء الأمة من تسمية أعضاء شورى المسلمين « أهل الحل والعقد » ، فإذا كان رأيهم غير ملزم ، ويمكن أن يضرب به عرض الحائط ، فماذا يحلون ويعقدون ؟! وقد فسر « أولو الأمر » فى قوله (تعالى): ﴿ وأولى الأمر منكم ﴾[١] بهؤلاء ، فهم الذين يختارون الحاكم أو الأمير ، وهم الذين يراقبونه ، وهم الذين يعزلونه ... إلخ .

(٢) ما فعله النبى ﷺ فى غزة أحد من الخروج إلى المشركين ،

---

(١) انظر : تفسير الرازى ، والنيسابورى ، والمنار ، للآية ٥٩ ، من سورة النساء .

نزولا على رأى الأغلبية المتحمسة ، وما فعله عمر فى قضية الستة أصحاب الشورى ، من التزام رأى الأكثرية العددية ، واعتبار عبد الله بن عمر مرجحا ، إذا افترقوا إلى ثلاثة وثلاثة ... إلخ ، وإقرار الصحابة لذلك ، كل ذلك دليل على أن الشورى ملزمة ، وأن رأى الأغلبية معتبر .

(٣) ما ذكره ابن كثير فى تفسيره ، نقلا عن ابن مردويه ، عن على مرفوعا ، فى تفسير العزم فى قوله تعالى : ﴿ وشاورهم فى الأمر ، فإذا عزمت ، فتوكل على الله ﴾ « آل عمران : ١٥٩ » قال : العزم مشاورة أهل الرأى ، ثم اتباعهم » .

(٤) أن الاستشارة من غير التزام برأى المشيرين ، ولو كانوا جمهور الأمة ، أو أهل الحل والعقد فيها ، يجعل الشورى شبه « مسرحية » ، يضحك الحاكم المتسلط بها على الناس ، ثم ينفذ ما فى رأسه هو !

(٥) أن تاريخ الإسلام فى الماضى البعيد والحاضر القريب ، ينطق بأن الاستبداد بالرأى هو الذى قوض دعائم القوة والخير ، فى حياة المسلمين ، وجرأ الطغاة على أن يعبثوا بمقدرات الأمة ، كما يشاءون ، دون أن يخشوا شيئا ، أو توجه إليهم كلمة ؛ لأنهم غير ملزمين بمشورة أحد أو رأيه !

(٦) أن الإنسان – بطبيعته – ظلوم جهول ، ورأى الفرد لا يؤمن انحرافه ، لغلبة الهوى ، فيظلم ، أو غلبة الجهل ، فيضل ، ولهذا كان رأى الاثنين أقرب إلى الصواب ، وإلى العدل والعلم ، من رأى الواحد ، وإن كان الخطأ من الجميع محتملا .

(٧) أن الأغلبية ، التي تشير بالرأى ، تتحمل مسئوليته ، وتتقبل نتائجه أيا كانت ، وهذا ما يجعل الأمة شريكة الحاكم ، فى الصواب والخطأ ، والخير والشر ، ويغرس فيها معانى القوة ، والكرامة ، والإحساس بالذات ، ويدربها على أن تقول : « لا » بملء فيها ، وتلتزم بها .

(٨) أن الالتزام بشورى الأغلبية ، وإن كان فيه خلاف ، ينبغى أن يكون موضع اتفاق اليوم ، إذا تراضت عليه جماعة ما ، وتشارطوا على الأخذ بهذا الرأى . فهنا يرتفع الخلاف ، ويصبح واجبا على الجميع أن ينفذوه ؛ لأنه

نوع من الوفاء بالعهود ، التى أمر الله برعايتها . وفى الحديث « المسلمون عند شروطهم » .

أما عدم وضع الصيغ التفصيلية ، فذلك لحكمة ، ذكرها حكماء الإسلام فى هذا العصر. يقول العلامة رشيد رضا (رحمه الله) فى تفسير آية ﴿ وشاورهم فى الأمر ﴾ « من سورة آل عمران » : « الحكم والأسباب التى جعلت النبى ﷺ لم يضع نظاما مفصلا للشورى ، جملة أسباب :

منها أن هذا الأمر يختلف باختلاف أحوال الأمة الاجتماعية ، فى الزمان والمكان ، وكانت تلك المدة القليلة ، التى عاشها ﷺ بعد فتح مكة ، مبدأ دخول الناس فى دين الله أفواجا ، وكان ﷺ يعلم أن هذا الأمر سينمو ويزيد ، وأن الله سيفتح لأمته الممالك ، ويخضع لهم الأمم ، وقد بشرها بذلك ، فكل هذا كان مانعا من وضع قاعدة للشورى ، تصلح للأمة الإسلامية فى عام الفتح ، وما بعده من حياة النبى ﷺ ، وفى العصر الذى يتلو عصره ، إذ تفتح الممالك الواسعة، وتدخل الشعوب التى سبقت لها المدنية فى الإسلام ، أو فى سلطان الإسلام ، إذ لا يمكن أن تكون القواعد الموافقة لذلك الزمن صالحة لكل زمن ، والمنطبقة على حال العرب فى سذاجتهم ، منطبقة على حالهم بعد ذلك ، وعلى حال غيرهم . فكان الأحكم أن يترك ﷺ وضع قواعد الشورى للأمة ، تضع منها ، فى كل حال ، ما يليق بها بالشورى .

ومنها : أن النبى ﷺ لو وضع قواعد مؤقتة للشورى - بحسب حاجة ذلك الزمن - لاتخذها المسلمون دينا ، وحاولوا العمل بها فى كل زمان ومكان ، وما هى من أمر الدين. ولذلك قال الصحابة فى اختيار أبى بكر حاكما : رضيه رسول الله ﷺ لديننا ، أفلا نرضاه لدنيانا ؟! فإن قيل: كان يمكن أن يذكر فيها أنه يجوز للأمة أن تتصرف فيها عند الحاجة بالنسخ والتغيير والتبديل ، نقول : إن الناس قد اتخذوا كلامه ﷺ فى كثير من أمور الدنيا دينا ، مع قوله : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » رواه مسلم . وقوله « ما كان من أمر دينكم فإلىّ ، وما كان من أمر دنياكم ، فأنتم أعلم به » رواه أحمد . وإذا تأمل المنصف المسألة حق التأمل ، وكان ممن يعرف حقيقة شعور طبقات المؤمنين من العامة والخاصة فى مثل ذلك ، يتجلى له أنه يصعب على أكثر الناس أن يرضوا

بتغيير شيء ، وضعه النبى ﷺ للأمة ، وإن أجاز لها تغييره ، بل يقولون : إنه أجاز ذلك تواضعا منه ، وتهذيبا لنا ، حتى لا يصعب علينا الرجوع عن آرائنا ، ورأيه هو الرأى الأعلى فى كل حال ». اهـ

تفسير البشر وتطبيقهم للشريعة ، لا ينفى إلهيتها :

وأما السبب الثانى ، الذى اعتمد عليه د . زكريا ، ليقول : إننا لسنا إزاء اختيار بين حكم إلهى وحكم بشرى ، فهو أن النص الإلهى لا يفسر نفسه بنفسه ، ولا يطبق نفسه بنفسه ، وإنما يفسره البشر ، ويطبقونه . وفى عملية التفسير والتطبيق البشرى هذه ، تتدخل كل أهواء البشر ومصالحهم وتحيزاتهم ... إلخ .

ولك أن تعجب أيها القارىء ، ما شاء لك العجب ، من هذا المنطق ، القائم على المغالطة المكشوفة .

فالتفسير لأى نص كان ، تحكمه أصول تضبطه ؛ من اللغة ، والعرف ، والعقل ، والنقل .

فكيف بنص إلهى معجز ، بالغ ذروة البيان والتيسير للذكر والفهم؟! ﴿ تلك آيات الكتاب المبين . إنا أنزلناه قرآنا عربيا ، لعلكم تعقلون ﴾ « يوسف : ١ ، ٢ » . ﴿ فإنما يسرناه بلسانك ، لعلهم يتذكرون ﴾ « الدخان : ٥٨ » . ﴿ ولقد يسرنا القرآن للذكر ، فهل من مدكر ؟ ﴾ « القمر : ١٧ » .

إن معنى كلام أستاذ الفلسفة أن الإلهى ينقلب بشريا ، بمجرد تفسيره وتطبيقه من البشر : أنه لا فائدة من أن ينزل الله كتابا لهداية البشر ، ولا أن يلزمهم بمنهج يتبعونه ، ولا بأحكام يأتمرون بأوامرها ، وينتهون بنواهيها ؛ لأن هذا كله سيفقد ربانيته وأصله الإلهى ، إذا فسره البشر وطبقوه ، ولابد أن يفسره البشر ويطبقوه !!

أهذا كلام ياأولى الألباب ؟! لماذا أنزل الله كتبه ، وبعث رسله إذن ؟! لماذا قال الله عن كتابه ﴿ إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم ﴾ « الإسراء : ٩ » ؟!

لماذا قال : ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم ، واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك ﴾ « المائدة : ٤٩ » ؟!

أإذا قال الله (تعالى): ﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم ، إن لم يكن لهن ولد ، فإن كان لهن ولد ، فلكم الربع مما تركن ، من بعد وصية يوصين بها ، أو دين ، ولهن الربع مما تركتم ، إن لم يكن لكم ولد ، فإن كان لكم ولد، فلهن الثمن مما تركتم ، من بعد وصية توصون بها ، أو دين ﴾ « النساء : ١٢ » وفسرنا هذه الآية ، أو هذا الجزء من الآية ، بما هو معروف فى كتب التفسير والفرائض ، وطبقناها بما هو معلوم فى قوانين الأسرة أو الأحوال الشخصية ـــ تكون هذه الأحكام قد فقدت نسبها إلى الله ، الذى شرعها ، وأنزلها فى كتابه المبين ؟!؟! .

ولنأخذ مثلا آخر من النصوص ، التى تحتمل أوجها من التفسير فى جزئياتها . يقول الله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة ، فاقطعوا أيديهما ، جزاء بما كسبا ، نكالا من الله ، والله عزيز حكيم ﴾ « المائدة : ٣٨ » .

هذا النص القرآنى ، جاءت السنة ، فحددت بعض معانيه ، ووضحتها . حددت المراد بالسارق ، الذى تقطع يده ، وأنه من يسرق من حرز ، فلا قطع على من أخذ من الحقل ، وأنه من يسرق لغير حاجة ، فلا قطع على من سرق طعاما لأكله ، وأنه من يسرق مالا له قيمة ، فلا قطع ، فيما دون نصاب معين .

كما بينت أن القطع يكون من عند الرسغ ، وأن الحدود تدرأ بالشبهات ، وأن للإمام أن يدرأ الحد بالتوبة .

ولاشك أن بعض هذه الأحكام ، تختلف باختلاف الزمان والمكان والحال ، ولهذا اختلفت فيها المذاهب ، وتعددت الأقوال ، وفى هذا سعة ورحمة ، ولكن يبقى الأصل ، الذى لا نزاع فيه ، وهو وجوب القطع ، عندما تستوفى الجريمة ، أركانها وشروطها ، وتنتفى الشبهة عنها ، وفى هذا ورد الحديث المتفق عليه « وايم الله ، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت ، لقطعت يدها » متفق عليه .

وقد أطال د . فؤاد زكريا الكلام فى هذا الموضوع ، وكرره ، يحسب أنه بالإلحاح والتكرار ، يجعل من باطله حقا ، وهيهات .

إن لله أحكاما وشرائع ، جاء بها كتابه ، وبينها رسوله ، وطبقها خلفاؤه ، وفصلها فقهاء الأمة ، وعمل بها المسلمون قرونا متطاولة ، قبل أن يدخل الاستعمار أرض الإسلام ، اتفقوا على بعضها ، واختلفوا فى بعضها ، ولكنهم لم يختلفوا يوما فى أن لله شريعة ، يجب أن تحكم ، وأحكاما يجب أن تطاع ، ومنهاجا يجب أن يتبع ، وأنهم إذا لم يتبعوا حكم الله ، سقطوا فى حكم الجاهلية ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون ؟ ومن أحسن من الله حكما ، لقوم يوقنون ؟ ﴾ « المائدة : ٥٠ » .

وهذا الإجماع التاريخى ، يؤيده اليوم إجماع جماهيرى من أبناء الأمة الإسلامية ، بوجوب الرجوع إلى شريعة الله ، وتحكيمها كما أمر الله ، والتحرر من شرائع الطاغوت ، أو الاستعمار ، التى فرضها أيام سطوته وسلطانه على الأرض ، والناس فى ديار الإسلام .

فأين يهرب الدكتور ، وأين المفر ؟ من إجماع الأمس ، أو إجماع اليوم ؟ ﴿كلا ، لا وزر ، إلى ربك يومئذ المستقر﴾ « القيامة: ١١ ، ١٢ » .

ويقول الدكتور : إننى أجد تعبير « الحكم الإلهى » تعبيرا متناقضا ؛ لأن البشر هم - دائما - الذين يحكمون ، وهم الذين يحولون أية شريعة إلهية إلى تجربة بشرية ، تماما كما يطبق الحاكم - فى الغالبية الساحقة من الحالات - أحكام الدستور ، ويفسرها على النحو ، الذى يخدم أغراضه ومصالحه .

ونقول للدكتور : إنك لو حددت مفاهيمَ الألفاظ كما ينبغى ، ما وجدت مجالا للتناقض ، بأى وجه من الوجوه .

فالحكم الإلهى - وهو التعبير الذى تختاره أنت - لا يعنى السلطة الإلهية ، إنما يعنى التشريع الإلهى الأصول ، بما فيه من قطعى وظنى ، ومتفق عليه ، ومختلف فيه . أما السلطة فهى للبشر ، فهم الذين يحكمون وينفذون .

وقد ذهب قوم من الخوارج - قديما - إلى إنكار حكم البشر ، حين أنكروا على الإمام على (رضى الله عنه) ، قبول التحكيم بينه وبين معاوية ، فقالوا كلمتهم الشهيرة : « لا حكم إلا لله »، فكان تعليق على (كرم الله وجهه) ، الشهير أن قال : « كلمة حق ، يراد بها باطل » !

وقد حاورهم ابن عباس ، مبينا أن تحكيم البشر أمر لا مفر منه ، وهو ما جاء به القرآن فى أبسط الأمور ، مثل التحكيم فى الخلاف بين الزوجين ، ﴿ فابعثوا حكما من أهله ، وحكما من أهلها ﴾ « النساء : ٣٥ » . والتحكيم فى جزاء قتل صيد الحرم ﴿ يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ « المائدة : ٣٥ » .

فليس معنى الرجوع إلى « الحكم الإلهى » أن الله جل شأنه هو الذى يحكم بذاته ، أو ينزل ملائكة يحكمون الناس ، إنما معناه الرجوع إلى شرع الله تعالى بإحلال ما أحل ، وتحريم ما حرم ، وإيجاب ما أوجب ، واستحباب ما أحب ، والائتمار بما أمر ، والانتهاء عما نهى ، والوقوف عند حدوده ﴿ ومن يتعد حدود الله ، فأولئك هم الظالمون ﴾ « البقرة : ٢٢٩ » .

التكرار الممل :

على أن تيار الوسطية الإسلامية ، يستخدم كلمة « الحكم الإسلامى » لا « الحكم الإلهى » ، حتى لا يساء تفسيرها خطئا أو عمدا ، كما يفعل الدكتور زكريا ، محامى العلمانية .

وها نحن نراه — على عادته فى الإلحاح على الدعاوى الباطلة ، وتكرار الحديث عنها بأسلوب أو بآخر ، عسى أن تعلق ببعض الأذهان من طول تكرارها — يعود إلى موضوع التشكيك فى مصدرية الشريعة ، **وفى أن أصولها** من عند الله ، فيردها إلى البشر ، وينكر نسبها الإلهى ، مخالفا بذلك العقل والنقل ، والتاريخ والواقع ، كأن الله لم يبعث بها رسولا ، ولم ينزل بها كتابا .

• يقول فؤاد زكريا فى مقدمة كتابه عن « الحركة الإسلامية » :

« إن دعاة تطبيق الشريعة ، يرددون عبارات ذات تأثير عاطفى هائل على الجماهير ، ونتيجة لهذا التأثير العاطفى ، تمر هذه العبارات دون أن يتوقف أحد لمناقشتها ، وتتناقلها الألسن محتفظة بمحتواها الهلامى ، حتى تشيع بين الناس ، وكأنها حقائق نهائية ثابتة ، مع أنها فى ضوء التحليل العقلى ، عبارات مليئة بالغموض والخلط . قال : وسأكتفى من هذه العبارات باثنتين : الحكم الإلهى فى مقابل الحكم البشرى ، وصلاحية أحكام الشريعة لكل زمان ومكان » .

أما القضية الأولى ، وهى الحكم الإلهى فى مقابل الحكم البشرى ، فنحن نعترض على هذا التعبير ، الذى يصر عليه الكاتب ويكرره ، فنحن إنما ندعو إلى الحكم الإسلامى وهو حكم يقوم به البشر ، مستندين إلى الشرع الإلهى. فالحكم للبشر ، والشريعة من عند الله .

فما بال الدكتور لا يستعمل إلا عبارة « الحكم الإلهى » ، التى توحى بأنه حكم يقوم على دعوى « الحق الإلهى » ، وأنه حكم « الكهنة » ، الذين يتحكمون فى ضمائر الناس ، وما حلوه فى الأرض ، فهو محلول فى السماء ؟!

إن السر فى اختيار هذا التعبير « الحكم الإلهى » ، ما ذكره الكاتب نفسه فى موقف مشابه : أنه تحريف يهدف إلى خلق خصم وهمى ، حتى يسهل توجيه النقد إليه .

ولقد أحسن الكاتب اللامع المعروف الأستاذ فهمى هويدى ، حين كتب فى صحيفة الأهرام « ١٤/١٠/١٩٨٦ م » تحت عنوان « أكذوبة الحكم الإلهى » ، فقال :

« تعرضت فكرة الدولة الإسلامية لعملية اغتيال معنوى ، باشرها العلمانيون المتطرفون ، واستخدموا فيها – غير الاجتراء والافتراء – مختلف أساليب التدليس والتزوير ، إذ حاولوا أن يثبتوا فى الأذهان ، أنها دعوة إلى « الحكم الإلهى » محملة بكل شرور تلك الصفحة السوداء من تاريخ التجربة الأوربية فى العصور الوسطى . وفى مختلف كتاباتهم وحواراتهم ، فإنهم ما انفكوا يدسون على عقولنا أفكارا وصياغات ، تضفى على التطبيق الإسلامى مختلف صفات الكراهية والنفور ، فهو عندهم يتلبس الحق الإلهى ، ويباشر بدعوى التفويض من الله ، ويتخفى بقناعات العصمة والقداسة ، ويحيل الحكم إلى كهنوت ، يحتكره القابضون على « أسرار » الشريعة ، القائمون على السلطة الدينية ، وهم فى ذلك كله ، ما فتئوا يحتجون علينا بتاريخ ، لم ينبت لنا فى أرض ، ويخوفوننا بعفاريت ، لم تدخل لنا بيتا ، ويصطنعون أوهاما وكوابيس ، ما أنزل الله بها من سلطان ، لا فى ماضى المسلمين ، ولا فى فكرهم ، ولا فى تعاليم دينهم » .

على أننا إذا تساهلنا ، وقبلنا تعبيره عن الحكم الإسلامى المنشود ، بالحكم الإلهى ، فماذا يقول فى رده ؟

إنه يذكر : أن مهمة الحكم ، أصبحت بشرية ، وستظل بشرية ، حتى لو كانت الأحكام ، التى يرجع إليها إلهية ، فإن وجود النصوص الإلهية ، لا يحول دون تدخل العنصر البشرى ، فى اختيار النصوص ، وتفسيرها بما يرضى مصالح الحكم .

يريد د . زكريا أن يثبت عدم جدوى النصوص الإلهية ، ما دام البشر ، هم الذين يفسرونها ، وهم الذين يطبقونها .

ويضرب الدكتور هنا مثلا – للتدليل على دعواه – بالدستور والمبادىء الدستورية ، واستطاعة الحكام أن يتلاعبوا بها ، ويضربوا بها عرض الحائط « فأسمى المبادىء الدستورية – كما يقول – لا يحول دون قيام حاكم طاغية باضطهاد رعيته ، ونشر الرعب والظلم بينهم . وبالمثل فإن أرفع التشريعات السماوية لا تمنع – ولم تمنع طوال التاريخ – من وجود حكام مستبدين ، يتلاعبون بها كما يشاءون ، ويفسرونها على هواهم ... » .

ونقول للدكتور زكريا : إنك – دائما – تستدل بما ينقلب فى النهاية عليك ، فإن تلاعب الحكام بالدستور ، وبالمبادىء الدستورية ، وتفسيرها على هواهم ، ليس مبررا – أبدا – للمناداة بإلغاء الدساتير ، بل إن الشعوب ودعاة الحرية – دائما – يخوضون معركة بعد معركة ، من أجل الدستور ، يجاهدون ليعود الدستور ، إذا ألغى ، ويجاهدون لحمايته ، إذا عاد ؛ حمايته من سوء التفسير ، ومن سوء التطبيق ، وسوء الاستغلال .

صلاحية الشريعة
لكل زمان ومكـان

يضيق د. فؤاد زكريا بعبارتين ، يغص بهما ، كلما قرأهما فى كتاب ، أو سمعهما من محاضر ، وهو يزعم أن لهما تأثيرا عاطفيا هائلا على الجماهير ، ولكنها لا تثبتان للمناقشة العقلية ! والحمد لله .. قد ناقشناه فى أولاهما – وهى ربانية الشريعة ، ونسبتها إلى الله – بما كشف عن تهافت أدلته ، وسقـوط حجته .

أما العبارة الثانية ، التى يضيق بها صدر محامى العلمانية ، فهى « صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان » .

يقول الكاتب : أنا أشك – كثيرا – فى أن يكون هناك نص دينى مباشر ، يحمل المعنى ، الذى تفهم به هذه العبارة ، لدى القائلين بها ، وأعتقد أن التفكير فى هذه العبارة بشىء من التعمق ، يكشف فيها عن تناقضين أساسيين :

الأول : يرجع إلى أن الإنسان كائن متغير ، ومن ثم ينبغى أن تكون الأحكام ، التى تنظم حياته متغيرة ، والحق أن تغير الإنسان حقيقة أساسية ، لا يستطيع إنسان يحترم عقله وعلمه ، أن ينكرها ، وحقيقة التغير هذه ، تحتم أن تكون القواعد ، التى يخضع لها متغيرة بدورها ، فالعقل البسيط ، والمباشر ، يأبى أن يكون هناك ، فى المجال البشرى ما يصلح لكل زمان ومكان ، ما دام الإنسان ذاته قد طرأت عليه تغيرات أساسية فى الزمان ، منذ العصر الحجرى حتى عصر الصواريخ ، كما طرأت عليه تغيرات جوهرية فى المكان ، ما بين بيئة الجزر الاستوائية البدائية ، وبيئة المدن الصناعية الشديدة التعقيد .

أما التناقض الثانى : الذى يتصل بالأول اتصالا وثيقا ، فهو أن التفسير المباشر لعبارتهم هذه ، وهو التفسير الأكثر تداولا بينهم ، يعنى الحجر على الإنسان والحكم عليه بالجمود الأبدى ، فالمعنى المباشر لعبارتهم هذه هو أن الله قد وضع للناس ، فى وقت ما ، سننا ينبغى عليهم أن يسيروا وفقا لها ، إلى أبد الدهر ، وأقصى ما يمكنهم أن يتصرفوا فيه هو أن يجددوا فى تفسير هذا النص أو تأويل ذاك ، ولكن الخطوط العامة لمسار البشرية اللاحق كله ، مرسومة ومحددة .

والتناقض هنا يكمن فى أن أصحاب هذا الفهم يؤكدون ، فى الوقت ذاته ، أن الله قد استخلف الإنسان فى الأرض ، وكرمه على العالمين ، فهل يتمشى هذا التكريم والاستخلاف مع تحديد المسار البشرى مقدما ، ووضع قواعد يتعين على الإنسان ألا يخرج عنها ، مهما تغير وتطور ؟ هل يمكن أن يلجأ الأب الحريص على رعاية أبنائه وسلامة نموهم العقلى والنفسى ، إلى وضع قواعد ثابتة وأوامر محددة ، لا يحيدون عنها طوال **حياتهم ؟** » .

والحق أنى ما رأيت مثل الكاتب المذكور فى اجترائه على التشكيك فى الحقائق القاطعة ، يريد أن يحيلها إلى أمور محتملات ، قابلة للأخذ والرد ، والجذب والشد .

وهذه لعبة ماكرة من لعب العلمانيين وخصوم الإسلام ، يحاولون جر الإسلاميين إلى التسليم بها ، فتنقلب القطعيات إلى ظنيات ، والمحكمات إلى متشابهات .

ومن هذا المنطلق ، يشكك الكاتب فى وجود نص دينى مباشر ، يدل على صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان .

ياعجبا ! هل يحتاج مثل هذا الأمر الخطير إلى نص جزئى ؟! إن هذا أمر معلوم من الدين بالضرورة ، وإلا فما معنى أن النبوة ختمت بمحمد ، وأن الكتب ختمت بالقرآن ، وأن الشرائع ختمت بالإسلام ؟!

إذا قال الله تعالى : ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ « **البقرة : ١٨٣** » ، **أو** ﴿ **كتب عليكم القصاص** ﴾ « البقرة : ١٧٨ » ، أو ﴿ اتقوا الله ، وذروا ما بقى من الربا ﴾ « البقرة : ٢٧٨ » ، ﴿ يوصيكم الله فى أولادكم ، للذكر مثل حظ

الأنثيين ﴾ « النساء : ١١ » ، هل أنزل هذه الأحكام لجيل أو جيلين أو ثلاثة ، ثم يأتى من بعدهم فينسخون ما شرع الله بأهوائهم ، ويقولون : هذا قد انتهى أمده ؟!

وعند أى جيل تتوقف أحكام الشريعة ؟! وما الذى يفرق جيلا عن جيل ؟!

إن الأصل فى أوامر الله وأحكامه هو الثبات والبقاء ، حتى ينسخها الله ذاته بشرع آخر ، إذ لا يملك بشر سلطة فوق سلطة الله ، حتى يلغى أحكامه . ولا شرع لله بعد محمد ﷺ .

إن شريعة الإسلام عامة خالدة ، هذا من القطعيات الضرورية ، ولكن الدكتور – بذكائه ودهائه – كثيرا ما يدفعنا إلى توضيح الواضحات ، والتدليل على الضروريات !

فلنعد إلى مناقشة ما اتكأ عليه من شبهات ، يستدل بها على دعواه العريضة .

استدلالات منقوضة :

اعتمد د. زكريا فى رفضه لصلاحية الشريعة لكل زمان ومكان ، على أمرين أثبتناهما ، بعبارته بحروفها ، حتى لا نتجنى عليه .

خلاصة الأمر الأول : أن الإنسان جوهره التغير ، فلا تصلح له شريعة جوهرها الثبات .

وهنا أقول للكاتب : لقد أخطأت فى القضيتين كلتيهما ، فلا الإنسان جوهره التغير ، ولا الشريعة جوهرها الثبات .

حقيقتان كبيرتان :

وقبل أن أبين خطأ الكاتب فى دعوييه ، أريد أن ألفت النظر هنا إلى حقيقتين كبيرتين :

الأولى : أن منطق الإيمان يرفض رفضا كليا مناقشة ما أثاره الدكتور من دعاوى . فالمسلم الذى رضى بالله ربا ، وبالإسلام دينا ، وبمحمد رسولا ، وبالقرآن إماما ، لا يتصور منه أن يناقش مبدأ صلاحية الأحكام ، التى شرعها له ربه وخالقه ، لهدايته وتوجيهه إلى التى هى أقوم ؛ لأن معنى هذا أن المخلوق يتعالم على الخالق ، وأن العبد يستدرك على ربه ، وأنه أعرف بنفسه ، وبالكون ، وبالحياة من حوله ، من صانع الكون ، وواهب الحياة ، وبارىء الإنسان .

فالمسلم لا يناقش – بحال – مبدأ صلاحية الشريعة ، أو النصوص الإلهية للتطبيق والعمل فى كل زمان ومكان ؛ لأن هذا يعنى مراجعته للإسلام ذاته ، أهو من عند الله أم لا ؟ وهذا أمر قد فرغ منه كل من شهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، أيقن بها قلبه ، ونطق بها لسانه .

إنما يناقش المسلم فى بعض الأحكام والجزئيات ؛ هل هى من عند الله أم لا ؟ هل صحت نسبتها إلى الله ، بأن جاءت فى محكم كتابه ، أو ثبتت على لسان رسوله ﷺ ؟

وإذا ثبت النص أمكن مناقشة ما استنبط منه من حكم ؛ أهو من القطعيات المجمع عليها ، أم من الظنيات القابلة للاحتمال والاختلاف ؟

والحقيقة الأخرى : كنت نبهت عليها من أكثر من عشرين سنة ، وهى مايريده خصوم الإسلام من تشكيك فى المسلّمات المعلومة بالضرورة من دين الإسلام ، وذكرت ذلك فى كتابى « فتاوى معاصرة » مبينا أن هناك مؤامرة فكرية ، تريد تذويب الحدود بين القطعيات والظنيات . وقلت فى الرد على المتلاعبين ، الذين يحاولون أن يشككوا فى تحريم أم الخبائث :

« إن من أعظم الفتن تحويل الأمور القاطعة إلى أمور محتملة ، وجعل الأمور المجمع عليها ، أمورا مختلفا فيها ، وهذا يصدق بوضوح على تحريم الخمر ، الذى أجمعت عليه الأمة الإسلامية جيلا بعد جيل ، وأصبح معلوما من دين الإسلام بالضرورة ، بحيث لا يحتاج إلى مناقشة ولا دليل ؛ كوجوب الصلاة ، والزكاة ؛ وكحرمة الزنا ، والربا .

ومن الخطر أن ننقاد غافلين للهدامين ، الذين يريدون أن يجعلوا كل شيء فى الدين – حتى الأصول والضروريات – محل بحث وجدال ، وقيل وقال ، وقد أجمع العلماء على أن من أنكر أمرا معلوما من الدين بالضرورة ، ولم يكن حديث عهد بالإسلام ، ولا ناشئا ببادية أو ببلد بعيد عن دار الإسلام ، فإنه يكفر بذلك ، ويمرق من الدين ، وعلى الإمام أن يطلب منه التوبة والإقلاع عن ضلاله ، وإلا طبقت عليه أحكام المرتدين »[1] .

ولهذا كان الأصل ألا أشتغل بالرد على دعاوى الدكتور ف . زكريا ، بالتشكيك فى المسلمات القطعية عند المسلم . ولكنى تنازلت عن موقعى الأصلى ، واشتغلت بالرد « تبرعا » كما يقول علماء البحث والمناظرة فى تراثنا ، ومن باب « إرخاء العنان للخصم » كما فى قوله تعالى : ﴿ قل : إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ﴾ . « الزخرف : ٨١ » . وقوله : ﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى ، أو فى ضلال مبين ﴾ « سبأ : ٢٤ » .

الإنسان بين الثبات والتغير :

بعد هذا البيان الواجب ، أعود متبرعا للرد على مقولة محامى العلمانية : « أن الإنسان متغير ، والشريعة ثابتة » وهو ما قلت : إنه أخطأ الصواب فيه فى القضيتين معا .

أما الإنسان ، فليس صحيحا أن جوهره التغير ، ويؤسفنى أن يصدر هذا من أستاذ فلسفة ! إن من يقول ذلك ينظر إلى الإنسان نظرة العوام ، الذين يكتفون من الأمور بما يطفو على السطح ، ولا تنفذ بصائرهم إلى الأعماق . وتتركز أعينهم على الأعراض ، ولا يخلصون إلى الجوهر .

قد ينظر هؤلاء إلى إنسان اليوم ، وقد قرب البعيد ، وانطلق الحديد ، وحطم الذرة ، ووصل إلى القمر ، وزرع القلوب ، التى فى الصدور ، والأعين التى فى الرؤوس ، وأحدث ثورة فى البيولوجيا ، وصنع العقل الالكترونى « الكومبيوتر » ويوازنون بينه وبين الإنسان ، الذى لم يكن يملك غير رجليه يمشى

---

(١) « فتاوى معاصرة » ص ٥٥٨ .

عليهما ، أو دابة يركبها ، أو مركبا شراعيا يستوى عليه ، تتقاذفه الرياح والأمواج ، ولم يكن يستطيع علاج نفسه ، إلا بالأعشاب والكى بالنار .

أجل ، قد ينظر هؤلاء إلى إنسان الأمس وإنسان اليوم ، ويقولون : ما أعظم ما تغير الإنسان !

ولكن بالرغم من هذا التغير الهائل ، الذى حدث فى دنيا الإنسان ، هل تغيرت ماهيته ؟ هل تبدلت حقيقته ؟ هل استحال جوهر إنسان العصر الذرى عن جوهر إنسان العصر الحجرى ؟ هل يختلف إنسان أواخر القرن العشرين الميلادى عن إنسان ما قبل التاريخ ؟

أسأل عن جوهر الإنسان ، لا عما يأكله الإنسان ، أو عما يلبسه الإنسان ، أو عما يسكنه الإنسان ، أو عما يركبه الإنسان ، أو عما يستخدمه الإنسان ، أو عما يعرفه الإنسان من الكون من حوله ، أو عما يقدر عليه من تسخير طاقاته لمنفعته .

لقد تغير - بالفعل - أكبر التغير مأكل الإنسان ، وملبسه ، ومسكنه ، ومركبه ، وآلاته ، وسلاحه ، كما تغيرت معرفته للطبيعة ، وإمكاناته لتسخيرها ، ولكن الواقع أن الإنسان فى جوهره وحقيقته بقى هو الإنسان ، منذ عهد أبى البشر آدم إلى اليوم ، لم تتبدل فطرته ، ولم تتغير دوافعه الأصلية ، ولم تبطل حاجاته الأساسية ، التى كانت مكفولة له فى الجنة ، وأصبح عليه بعد هبوطه منها أن يسعى لإشباعها ، وهى التى أشار إليها القرآن فى قصة آدم : ﴿ أن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى ، وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى ﴾ « طـه : ١١٩ » .

إن إنسان القرن العشرين أو الحادى والعشرين ، أو ما بعد ذلك ، لا يستغنى عن هداية الله المتمثلة فى وصاياه وأحكامه ، التى تضبط سيره ، وتحفظ عليه خصائصه ، وتحميه من نفسه وأهوائها .

سيظل الإنسان فى حاجة إلى العقيدة ، التى تعرفه بسر وجوده ، وإلى العبادات ، التى تغذى روحه ، وتصله بربه ، وإلى الأخلاق والفضائل ،

التى تزكى نفسه ، وتقوم سلوكه ، وإلى الشرائع العملية ، التى تقيم الموازين القسط بينه وبين غيره .

سيظل الإنسان - وإن صعد إلى القمر ، أو ارتقى إلى المريخ - فى حاجة إلى قواعد ربانية تضبط مسيرته ، وتحكم علاقته ، تأمره بالمعروف وتنهاه عن المنكر ، وتحل له الطيبات ، وتحرم عليه الخبائث ، تلزمه بعمل ما ينفعه ، وتجنب ما يضره ، تأمره بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ، وتنهاه عن الفحشاء والمنكر والبغى .

سيظل الإنسان فى حاجة إلى تحريم الربا ، وتحريم الخمر والميسر ، وتحريم الزنى والشذوذ ، وتحريم السرقة والرشوة ، وأكل أموال الناس بالباطل ، وتحريم الظلم بكل صوره وأنواعه .

سيظل الإنسان فى حاجة إلى توثيق صلته بربه بإقام الصلاة ، وصلته بالناس من حوله ، بإيتاء الزكاة ، وصلته بالكون بالبحث ، والعمارة للأرض .

سيظل الإنسان فى حاجة إلى رادع يردعه ، إن هو تعدى حدود الله ، أو عدا على حقوق الناس ، فى أنفسهم أو أعراضهم أو أموالهم . وصعود الإنسان إلى الكواكب ، وغزوه للفضاء ، لا يعفيه من العقوبة ، بل ربما يؤكدها ؛ لأن النعم التى تغمره من قرنه إلى قدمه ، والإمكانات المسخرة له بأمر ربه ، لا تجعل له عذرا ، بل توجب عليه مزيدا من الشكر لربه ، والإحسان إلى خلقه .

إذا ثبت هذا ، فلا معنى لقول الكاتب : « إن العقل ، الذى توصل إلى أن الإنسان كائن ، جوهره التغير ، ليس من صنع الشيطان ، وعلى القائلين بصلاحية النصوص لكل زمان ومكان ، أن يعترفوا بأن العقل الذى خلقه الله للبشر ، والعلم الذى حضهم عليه ، ودعاهم إلى التزود به ، هو نفسه الذى كشف عن حقيقة التغير الأساسية ، التى لا تفلت منها أية ظاهرة بشرية » . زين الكاتب غلاف كتابه بهذه العبارة مزهوًّا بها ، وكأنه اكتشف حقيقة كانت غائبة .

والحق أن الكاتب - على عادته - دائما - لا يستدل بشىء يتوهمه حجة دامغة ، إلا انقلب فى النهاية عليه ؛ لأن حججه كلها - إذا تساهلنا فى تسميتها

حججا – أوهى من بيت العنكبوت ، ﴿ وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت ، لو كانوا يعلمون ﴾ « العنكبوت : ٤١ » .

ونحن هنا نقلب على الكاتب حجته لتصدق وتوافق الواقع ، فنقول :

إن العقل الذى توصل إلى أن الإنسان كائنَ جوهره الثبات ، ليس من صنع الشيطان ، فالذى يتغير فى الإنسان هو العرض لا الجوهر ، هو الصورة لا الحقيقة ، وعلى هذا الأساس تتعامل معه نصوص الشريعة الخالدة ، تشرع له ، وتفصل فى الثابت ، الذى لا يتغير من حياته ، وتسكت أو تجمل فيما شأنه التغير . وعلى المشككين فى صلاحية نصوص شريعة الله لكل زمان ومكان ، أن يعترفوا بأن العقل الذى خلقه الله للبشر ، والعلم الذى حضهم عليه ، ودعاهم إلى التزود به ، هو نفسه الذى كشف عن حقيقة الثبات فى جوهر الإنسان ، إلى جوار ظاهرة التغير ، التى تتصل بالجانب العرضى من حياته .

الثبات والمرونة فى شريعة الإسلام :

أما ما ذكره الكاتب عن الشريعة الإسلامية وأن جوهرها الثبات ، فقد أخطأ فيه الحق أيضا . فإن الإسلام ، الذى ختم الله به الشرائع والرسالات السماوية ، أودع الله فيه عنصر الثبات والخلود ، وعنصر المرونة والتطور ، معا ، وهذا من روائع الإعجاز فى هذا الدين ، وآية من آيات عمومه وخلوده ، وصلاحيته لكل زمان وكل مكان .

ونستطيع أن نحدد مجال الثبات ، ومجال المرونة ، فى شريعة الإسلام ، ورسالته الشاملة الخالدة ، فنقول :

إنه الثبات على الأهداف والغايات ، والمرونة فى الوسائل والأساليب .

الثبات على الأصول والكليات ، والمرونة فى الفروع والجزئيات .

الثبات على القيم الدينية والأخلاقية ، والمرونة فى الشئون الدنيوية والعلمية .

وربما سأل سائل : لماذا كان هذا هو شأن الإسلام ؟! لماذا لم يودعه الله المرونة المطلقة أو الثبات المطلق ؟!

والجواب : أن الإسلام بهذا ، يتسق مع طبيعة الحياة الإنسانية خاصة ، ومع طبيعة الكون الكبير عامة . فقد جاء هذا الدين مسايرا لفطرة الإنسان وفطرة الوجود .

أما طبيعة الحياة الإنسانية نفسها ؛ ففيها عناصر ثابتة باقية ما بقى الإنسان ، وعناصر مرنة ثابتة للتغير والتطور ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

وإذا نظرنا إلى الكون من حولنا ، وجدناه يحوى أشياء ثابتة ، تمضى ألوف السنين وألوف الألوف ، وهى هى : أرض وسماء ، وجبال وبحار ، وليل ونهار ، وشمس وقمر ، ونجوم مسخرات بأمر الله ، كل فى فلك يسبحون .

وفيه – أيضا – عناصر جزئية متغيرة ، جزر تنشأ ، وبحيرات تجف ، وأنهار تحفر ، وماء يطغى على اليابسة ، ويبس يزحف على الماء ، وأرض ميتة تحيا ، وصحار قفر تخضر ، وبلاد تعمر ، وأمصار تخرب ، وزرع ينبت وينمو ، وآخر يذوى ، ويصبح هشيما تذروه الرياح .

هذا هو شأن الإنسان ، وشأن الكون ، ثبات وتغير فى آن واحد ، ولكنه ثبات فى الكليات والجوهر ، وتغير فى الجزئيات والمظهر .

فإذا كان التطور قانونا فى الكون والحياة ، فالثبات قانون قائم فيهما – كذلك – بلا مراء .

وإذا كان من الفلاسفة فى القديم ، من قال بمبدأ الصيرورة والتغير ، باعتباره القانون الأزلى ، الذى يسود الكون كله ، فإن فيهم من نادى بعكس ذلك ، واعتبر الثبات هو الأساس ، والأصل الكلى العام للكون كله .

والحق أن المبدأين كليهما من الثبات والتغير يعملان معا ، فى الكون والحياة ، كما هو مشاهد وملموس .

فلا عجب أن تأتى شريعة الإسلام ، ملائمة لفطرة الإنسان وفطرة الوجود ، جامعة بين عنصر الثبات وعنصر المرونة .

وبهذه المزية يستطيع المجتمع المسلم ، أن يعيش ويستمر ويرتقى ، ثابتا على أصوله وقيمه وغاياته ، متطورا فى معارفه وأساليبه وأدواته .

فالثبات ، يستعصى هذا المجتمع على عوامل الانهيار والفناء ، أو الذوبان فى المجتمعات الأخرى ، أو التفكك إلى عدة مجتمعات ، تتناقض فى الحقيقة ، وإن ظلت داخل مجتمع واحد فى الصورة . بالثبات يستقر التشريع وتتبادل الثقة ، وتبنى المعاملات والعلاقات على دعائم مكينة ، وأسس راسخة ، لاتعصف بها الأهواء والتقلبات السياسية والاجتماعية ما بين يوم وآخر . وبالمرونة ، يستطيع هذا المجتمع أن يكيف نفسه وعلاقاته ، حسب تغير الزمن ، وتغير أوضاع الحياة ، دون أن يفقد خصائصه ومقوماته الذاتية .

وإن للثبات والمرونة مظاهر ودلائل شتى ، نجدها فى مصادر الإسلام ، وشريعته وتاريخه .

يتجلى هذا الثبات فى « المصادر الأصلية النصية القطعية للتشريع » من كتاب الله ، وسنة رسوله ، فالقرآن هو الأصل والدستور ، والسنة هى الشرح النظرى ، والبيان العملى للقرآن ، وكلاهما مصدر إلهى معصوم ، ولا يسع مسلما أن يعرض عنه ؛ ﴿ قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ﴾ « النور : ٥٤ » ﴿ إنما كان قول المؤمنين ، إذا دعوا إلى الله ورسوله ، ليحكم بينهم ، أن يقولوا سمعنا وأطعنا ﴾ « النور : ٥١ » .

وتتجلى المرونة فى « المصادر الاجتهادية » ، التى اختلف فقهاء الأمة فى مدى الاحتجاج بها ، ما بين موسع ومضيق ، ومقل ومكثر ؛ مثل : الإجماع ، والقياس ، والاستحسان ، والمصالح المرسلة ، وأقوال الصحابة ، وشرع من قبلنا ، وغير ذلك من مآخذ الاجتهاد ، وطرائق الاستنباط .

ومن أحكام الشريعة[1] نجدها تنقسم إلى قسمين بارزين :

---

(١) نريد بالشريعة – هنا – ما هو أعم من « الجانب القانونى » فى رسالة الإسلام ، بل المراد : ما بعث الله به محمدا ﷺ من عقائد ، وعبادات ، ومعاملات ، وأخلاق ، وغيرها ، كما عرفها بذلك التهانوى فى كتابه : « كشاف اصطلاحات العلوم والفنون » .

قسم يمثل الثبات والخلود .

وقسم يمثل المرونة والتطور .

نجد الثبات يتمثل فى العقائد الأساسية الخمس ؛ من الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر ، وهى التى ذكرها القرآن فى غير موضع كقوله : ﴿ ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله، واليوم الآخر ، والملائكة والكتاب ، والنبيين ﴾ « البقرة : ١٧٧ » ، ﴿ ومن يكفر بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، فقد ضل ضلالا بعيدا ﴾ « النساء : ١٣٦ » .

وفى الأركان العملية الخمسة ؛ من الشهادتين ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت الحرام ، وهى التى صح عن الرسول ﷺ أن الإسلام بنى عليها .

وفى المحرمات اليقينية ؛ من السحر ، وقتل النفس ، والزنا ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات ، والتولى يوم الزحف ، والغصب ، والسرقة ، والغيبة ، والنميمة ، وغيرها مما يثبت بقطعى القرآن والسنة .

ومن أمهات الفضائل ؛ من الصدق ، والأمانة ، والعفة ، والصبر ، والوفاء بالعهد ، والحياء ، وغيرها من مكارم الأخلاق ، التى اعتبرها القرآن والسنة من شعب الإيمان .

وفى شرائع الإسلام القطعية ؛ فى شئون الزواج ، والطلاق ، والميراث ، والحدود ، والقصاص ، ونحوها من نظم الإسلام ، التى ثبتت بنصوص قطعية الثبوت ، قطعية الدلالة . فهذه الأمور ثابتة ، تزول الجبال ولا تزول ، نزل بها القرآن ، وتوافرت بها الأحاديث ، وأجمعت عليها الأمة ، فليس من حق مجمع من المجامع ، ولا من حق مؤتمر من المؤتمرات ، ولا من حق خليفة من الخلفاء ، أو رئيس من الرؤساء ، أن يلغى أو يعطل شيئا منها ؛ لأنها كليات الدين وقواعده وأسسه ، أو كما قال الشاطبى « كلية أبدية ، وضعت عليها الدنيا ، وبها قامت

مصالحها فى الخلق ، حسبما بين ذلك الاستقراء . وعلى وفاق ذلك جاءت الشريعة أيضا ، فذلك الحكم الكلى باق إلى أن يرث الله الأرض وما عليها »[١] .

ونجد – فى مقابل ذلك – القسم الآخر ، الذى يتمثل فيه المرونة ، وهو ما يتعلق بجزئيات الأحكام وفروعها العملية ، وخصوصا فى مجال السياسة الشرعية .

يقول الإمام ابن القيم فى كتابه « إغاثة اللهفان » :

الأحكام نوعان :

نوع : لا يتغير عن حالة واحدة مر عليها ، لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة ، ولا اجتهاد الأئمة ؛ كوجوب الواجبات ، وتحريم المحرمات ، والحدود المقدرة بالشرع على الجرائم ، ونحو ذلك . فهذا لا يتطرق إليه تغيير ، ولا اجتهاد يخالف ما وضع عليه .

والنوع الثانى : ما يتميز بحسب اقتضاء المصلحة له زمانا ومكانا وحالا ؛ كمقادير التعزيزات وأجناسها وصفاتها ، فإن الشارع ينوع فيها حسب المصلحة ، وقد ضرب ابن القيم لذلك عدة أمثلة من سنة النبى ﷺ وسنة خلفائه الراشدين المهديين من بعده ، ثم قال :

« وهذا باب واسع ، اشتبه فيه – على كثير من الناس – الأحكام الثابتة اللازمة ، التى لا تتغير ، بالتعزيزات التابعة للمصالح وجودا وعدما »[٢] .

والمجال هنا واسع ، ولا يتسع المقام لأكثر من هذا ، ومن أراد الاستزادة ، فليرجع إلى ما كتبناه فى مؤلفاتنا ، التى تعرضت لهذا الموضوع بإفاضة وتفصيل[٣] .

---

(١) الموافقات .

(٢) إغاثة اللهفان جـ١ ص ٣٤٦ ، ٣٤٩ .

(٣) أحيل القارىء على ما كتبته فى كتبى : « عوامل السعة والمرونة فى الشريعة الإسلامية » ، « شريعة الإسلام صالحة للتطبيق فى كل زمان ومكان » ، « الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية » ، « الخصائص العامة للإسلام – فصل الجمع بين الثبات والمرونة » .

الشريعة والحجر على الإنسان :

زعم محامى العلمانية د. زكريا فى رفضه لعموم الشريعة الإسلامية ، وخلودها ، وهو ما يعبر عنه المسلمون كافة بعبارة: صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان – أن فى هذه العبارة تناقضين أساسيين ، **أولهما** يرجع إلى أن الإنسان جوهره التغير ، والشريعة جوهرها الثبات . وقد بينا بالمنطق العلمى القاطع خطأه البين فى الدعويين كلتيهما .

بقى **التناقض الثانى** – فيما يزعم – الذى يتصل بالأول اتصالا وثيقا ، وهو أن هذه الصلاحية تعنى « الحجر على الإنسان ، والحكم عليه بالجمود الأبدى »؛ لأن معناها « أن الله قد وضع للناس فى وقت ما، سننا ينبغى عليهم أن يسيروا وفقا لها إلى أبد الدهر . وأقصى ما يمكنهم أن يتصرفوا فيه هو أن يجتهدوا فى تفسير هذا النص ، أو تأويل ذاك ، ولكن الخطوط العامة لمسار البشرية اللاحق كله مرسومة ومحددة » .

وهذا يتناقض – فى زعم الكاتب – مع استخلاف الله للإنسان فى الأرض ، وتكريمه على العالمين ، « فهل يتمشى هذا التكريم والاستخلاف ، مع تحديد المسار البشرى مقدما ، ووضع قواعد يتعين على الإنسان ألا يخرج عنها مهما تغير وتطور ؟! » .

وهذه الدعوى مبنية على الدعوى الأولى ، وهى أن الإنسان جوهره التغير ، فإذا انهارت هذه الدعوى ، فقد انهار ما بنى عليها ، فإن ما بنى على الباطل باطل .

ومع هذا نرد على الكاتب دعواه من عدة أوجه :

أولا : أن الدعوى مرفوضة شكلا – بتعبير رجال القانون ؛ لأنها مخالفة لما اتفق عليه أهل الإسلام من كل الفرق والمذاهب ، سنيين وشيعيين وخوارج ، فلا يختلف اثنان فى أن الشريعة عامة من حيث المكان ، خالدة من حيث الزمان ، ولم يخطر ببال أحد منهم أن الشريعة جاءت لشعب أو إقليم من أهل الأرض ،

أو لجيل أو عصر معين دون غيره . وهذه قضية يقينية من قطعيات الدين وضرورياته ، فلا تحتاج إلى تدليل ، ولا يناقش من ينكرها .

ثانيا : من ناحية الموضوع ، أن التزام الإنسان بشريعة الله لا يعنى الحجر عليه ، ولا الحكم عليه بالحجر الأبدى ؛ لأن هذا يصح ، لو كانت الشريعة تقيد الإنسان فى كل حياته بأحكام جزئية تفصيلية . والحق أن الشريعة ليست كذلك ، فقد تركت للعقل الإنسانى مساحات واسعة ، يجول فيها ويصول .

منها : شئون الدنيا الفنية ، التى فسح له المجال فيها ، ليبتكر ويبتدع ما شاء ، كما علمه رسوله الكريم : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » رواه مسلم .

ومنها : منطقة الفراغ من التشريع ، والإلزام فى شئون الحياة والمجتمع ، التى نطلق عليها : « منطقة العفو » ، أخذا من الحديث النبوى : « ما أحل الله ، فهو حلال ، وما حرمه ، فهو حرام ، وما سكت عنه ، فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن لينسى شيئا ، ثم تلا : ﴿ وما كان ربك نسيا ﴾ « مريم : ٦٤ » الحديث .

ومثله حديث : « إن الله فرض فرائض ، فلا تضيعوها ، وحد حدودا ، فلا تعتدوها ، وحرم أشياء ، فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء ، رحمة بكم غير نسيان، فلا تبحثوا عنها » رواه الدارقطنى ، وهو من أحاديث الأربعين النووية .

ومنها : أن ما نص عليه ، إنما يتناول – فى الغالب – المبادئ والأحكام العامة ، دون الدخول فى التفصيلات الجزئية ، إلا فى قضايا معينة من شأنها الثبات ، ومن الخير لها أن تثبت ، كما فى قضايا الأسرة ، التى فصل فيها القرآن تفصيلا ، حتى لا تعبث بها الأهواء ، ولا تمزقها الخلافات ، ولهذا قال المحققون من العلماء : إن الشريعة تفصل فيما لا يتغير ، وتجمل فيما يتغير ، بل قد تسكت عنه تماما .

عن أن ما فصلت فيه الشريعة ، كثيرا ما يكون التفصيل فيه بنصوص قابلة لأكثر من تفسير ، ومحتملة لأكثر من رأى ، فليست قطعية الدلالة ، ومعظم النصوص كذلك ، ظنية الدلالة .. ظنية الثبوت ، وهذا يعطى المجتهد المسلم – فردا أو جماعة – فرصة الاختيار والانتقاء ، أو الإبداع والإنشاء .

هذا ، إلى ما قرره الجهابذة من علماء الأمة : أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعرف والحال ، وأن للضرورات أحكامها ، وأن الأمر إذا ضاق اتسع ، وأن المشقة تجلب التيسير ، وأن الله يريد بعباده اليسر ، ولا يريد بهم العسر ، وما جعل عليهم فى الدين من حرج .

كل هذا ، يرينا أن الشريعة ليست أغلالا فى أعناق الناس ، ولا قيودا فى أرجلهم ، بل هى علامات هادية ، ومنارات على الطريق ، وقواعد للسير ، حتى لا يصطدم الناس بعضهم ببعض ، فتذهب الأرواح والأموال .

ثالثا : أن المسلمين التزموا بهذه الشريعة قرونا متطاولة ، فاستطاعوا – فى ظلها – أن يقيموا دولة العدل والإحسان ، وأن يشيدوا حضارة العلم والإيمان ، وأن ينشروا الإسلام فى الآفاق ، ويدخلوا – فى رحابه – بلاد المدنيات القديمة ؛ فى فارس ، والروم ، ومصر ... وغيرها ، فلم تضق شريعتهم بجديد ، ولم تمنعهم من الحركة والانطلاق ، بل كانت لهم نورا ، يهدى العقول أن تضل ، وروحا تحيى القلوب ، أن تموت ، وحكما يرجع إليه المختصمون ، عند الخلاف ، وعاصما يمنع الأنفس أن تعصف بها الشهوات ، أو تزعزعها الشبهات .

والناظر فى تاريخ الأمة ، نظرة تأمل وإنصاف ، يجد أنها كلما أحسنت فهم هذه الشريعة وأحسنت تطبيقها ، قويت من ضعف ، واتحدت من فرقة ، وعزت من ذل ، وطعمت من جوع ، وأمنت من خوف . وكلما ساء فهمها لهذه الشريعة أو ساء تطبيقها لها ، أصابها الضعف والذل والهوان ، وسلط عليها أعداؤها من شرق وغرب ، ووقائع التاريخ البعيد والقريب شاهد صدق على ما أقول .

وأنا لا أنكر أن هناك من أساءوا إلى الشريعة – على امتداد التاريخ – فهما أو عملا . ولكن هذا ليس ذنب الشريعة ، فهى منه براء ، وما أصدق ما قاله الإمام ابن القيم ، فى بداية فصله عن تغير الفتوى ، بتغير موجباتها : « إن الشريعة عدل كلها ، حكمة كلها ، رحمة كلها ، مصلحة كلها . وأى مسألة فيها خرجت من العدل إلى الظلم ، ومن الحكمة إلى العبث ، ومن المصلحة

إلى المفسدة ، ومن الرحمة إلى ضدها ، فهى ليست من الشريعة فى شيء ، وإن أدخلت فيها بالتأويل » .

رابعا : أنه ليس بمستنكر أن يضع رب الناس للناس ، سننا وقوانين شرعية ، تحدد للناس مسارهم العام ، الذى يرضاه منهم ، ويسخط ما عداه ، وترسم لهم الخطوط العامة ، التى تنير لهم الطريق ، ويتعين عليهم أن يراعوها .

أجل ، ليس ذلك بمستنكر ، فهذا شأن الله تعالى ، مع عباده ؛ فقد وضع لهم – من قبل – سننا وقوانين كونية ، يتعاملون معها جبرا لا اختيارا ؛ مثل قوانين الحياة والموت ، والصحة والمرض ، والنوم واليقظة ، والجوع والشبع ، والظمأ والرى ، والشباب والشيخوخة ، ... إلى غير ذلك من القوانين الكونية ، التى لا يستطيع الإنسان الفكاك منها ؛ لأنها تحكمه ولا يحكمها ، ومثلها القوانين والسنن ، التى تحكم الكون الكبير ، بأرضه وسمائه ، بشمسه وقمره ، وبحاره وأنهاره ، وجباله وأوديته ، وحيوانه ونباته وجماده ، وأفلاكه . إنها سنن شاملة لهذا العالم من الذرة إلى المجرة ، وهى سنن صارمة ، لا تحابى ولا تلين ، ثابتة لا تتبدل ولا تتحول ﴿ فلن تجد لسنة الله تبديلا ، ولن تجد لسنة الله تحويلا ﴾ « فاطر : ٤٣ » .

هل يعنى وضع هذه السنن الشاملة الصارمة الثابتة « حجرا على الإنسان، أو حكما عليه بالجمود الأبدى » ؛ لأنه لا يستطيع أن ينطلق ويتحرك ، إلا فى حدود هذه السنن الكونية ، وداخل إطارها ؟!

لا يقول مؤمن ذلك ، ولا الكاتب نفسه فيما يظهر منه على الأقل ، إن هذه السنن وضعها الله لمصلحة الإنسان ، وليس لله حاجة ولا مصلحة فيها ، وهو الغنى عن العالمين . وهى موضوعة على أبدع تقدير ، وأروع نظام ﴿ صنع الله ، الذى أتقن كل شيء ﴾ « النمل : ٨٨ » ، ﴿ وكل شيء عنده ، بمقدار ﴾ « الرعد : ٨ » .

فلماذا نقبل قوانين الله الكونية ، ولا نقبل قوانينه الشرعية ؟! لماذا نقبل سنن الله فى خلقه ، ونرفض سننه فى أمره ، وهو فى كلا الحالين : العليم الذى

لا يجهل ، والحكيم الذى لا يعبث ، والحى القيوم ، الذى لا تأخذه سنة ولا نوم ؟!

بل نرى – على عكس ما يرى الدكتور – أن من تمام حكمة الله تعالى وبره بعباده ورحمته بهم ، ألا يدعهم هملا ، ولا يتركهم سدى ، وأن يلزمهم بما فيه مصلحتهم ، والرقى بأفرادهم وجماعاتهم ، إلزاما . فقد يضلهم الجهل أو الهوى ، عن معرفة الصواب ، وقد يعرفونه بينا ناصعا ، فتفتنهم عنه شهوات أنفسهم ، أو أهواء المتحكمين فيهم ، كما رأيت الذين يبيحون المسكرات ، ويروجون المخدرات ، ويستحلون الزنى ، والشذوذ ، ويأكلون الربا ، ويلعبون الميسر ، ويحتكرون الأقوات ، ويفترسون الضعفاء ، ويدوسون بأقدامهم الفقراء ، وقوانينهم تجيز لهم ذلك ، بلا لوم ولا حرج .

إن الكاتب (هداه الله) لم يقدر الله الجليل حق قدره ، على حين أعلى الإنسان فوق مرتبته ، فتصور الإنسان مستغنيا عن هدى الله ، ومنهج الله . وما أشقى الإنسان ؛ إذا توهم أنه قادر على أن يقوم وحده من غير حاجة إلى ربه ، الذى خلقه ، فسواه !

والمثل الذى ضربه الكاتب ، وهو مثل الأب مع ابنه ، إنما يصدق فى أب يقيد ابنه فى مستقبله ، بتفاصيل لا يجوز له أن يخرج عنها ، أما إذا زوده بتوجيهات عامة ووصايا حكيمة ، فى معاملات الناس ، ووضع له بعض القواعد المستخلصة من تجارب السنين ، ثم ترك له التصرف بعد ذلك ، فهذا ما يقتضيه فضل الأبوة ، الذى يجب أن يقابل من الابن البار ، بالاعتراف بالجميل .

كيف تطبق الشريعة ؟

سأل د . فؤاد زكريا سؤالين رئيسين ، **أولهما وأخطرهما** : لماذا ندعو إلى تطبيق الشريعة ؟! وأثار فى ذلك ما أثاره من التشكيك فى نسبة الشريعة إلى الله ، واعتبارها فى النهاية عملا بشريا ، وإن جاء بها محكم القرآن ، وصحت بها السنة . ثم التشكيك فى صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان . ونحمد الله أن شبهاته كلها ذابت ، كما يذوب البرد تسلط عليه أشعة الشمس الوهاجة .

أما السؤال الثانى فهو : كيف تطبق الشريعة ؟!

وهنا حاول الكاتب أن يلصق بالدعاة إلى تحكيم الشريعة ، أنهم لا يريدون من تطبيقها ، إلا إقامة الحدود ؛ من القطع ، والجلد ، والرجم ، ولا شىء بعد ذلك .

يقول مجيبا عن السؤال المذكور :

« يدور جدل كثير فى هذه الأيام حول تطبيق الشريعة .. فهل يكفى لكى يقال أن الشريعة أصبحت مطبقة ، أن نفرض الحدود ، أى أن نطبق حد السرقة ، فنقطع يد السارق ، وحد الخمر ، فنجلد السكير ، وحد الزنا ، فنرجم مرتكب الخطيئة ؟! إن الكثيرين من العقلاء ، فى صميم الحركة الإسلامية ذاتها ، يؤكدون أن تطبيق الشريعة أوسع مدى بكثير من موضوع الحدود . فالعقوبات ليست إلا الوجه السلبى للشريعة ، إنها هى الجزاء ، الذى ينبغى أن يناله الآثم والعاصى ، ولكن هل معنى ذلك أن الناس الأسوياء ، الذى لا يسرقون ، ولا يسكرون ، ولا يزنون – وأنا أفترض أن هؤلاء هم الأغلبية – لن تمسهم الشريعة ، ولن تنظم حياتهم ؟! لا جدال فى أن الشريعة ينبغى أن تطبق على الجوانب الإيجابية من حياة الناس ، لا على الجوانب السلبية أو غير السوية فحسب . ومن هنا فإن تطبيق

الشريعة ، لابد أن يكون أوسع نطاقا من فرض الحدود والعقوبات .

ومن جهة أخرى ، فهل تنحصر مشكلات أى مجتمع فى هذه الآثام وحدها ؟! لنفرض أننا أقمنا الحد على السارق وشارب الخمر والزانى ، ولنفرض أننا استطعنا بذلك أن نستأصل هذه الآفات من المجتمع ، فهل يكفى ذلك لكى تنصلح أحوال المجتمع وتنتهى مشاكله ؟! إن المشكلة الاقتصادية لا تحل بمنع السرقة فحسب ، بل بزيادة الإنتاج ، وعدالة التوزيع ، وترشيد الاستهلاك . وقل مثل هذا عن المشكلات الاجتماعية والأخلاقية ، فى علاقتها بالحدود الأخرى كحد الخمر والزنا . وهنا – أيضا – يكفينا أن ننظر حولنا إلى مجتمعات أخرى طبقت فيها هذه الحدود بكل همة ونشاط ، كالسودان فى عهده السابق ، وباكستان ، لكى ندرك أن تطبيق الحدود ، لم يكن كافيا – على الإطلاق – لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية .

ولقد أدرك الكثيرون هذه الحقيقة ، فطالبوا بألا تقتصر الجهود على تطبيق الحدود وحدها ، وسايرهم فى ذلك كثير من المطالبين بالتطبيق العاجل للشريعة ، حتى يتخلصوا من الاعتراض الصحيح القائل : إن الشريعة أوسع وأكثر إيجابية بكثير من تطبيق الحدود .

ومع ذلك فإنى أشك فى أن يكون هذا هو موقفهم الحقيقى ، وأعتقد أن جهدهم الفعلى يتركز فى تطبيق الحدود وحدها ؛ ذلك **أولا** لأن التطبيق الشامل يحتاج إلى وقت طويل وتدرج شديد ، ولا معنى للإلحاح عليه فى لحظة معينة ، أو لتنظيم جلسات ومسيرات تدعو إلى تنفيذه على الفور ، والشىء الوحيد الذى يمكن تنفيذه بين يوم وليلة هو أن يصدر قرار بتطبيق الحدود الشرعية .

وأغلب الظن أن هؤلاء الدعاة يؤمنون بأن الخطوة الأولى والحاسمة فى طريق التطبيق الشامل للشريعة ، هى فرض الحدود ، وكل شىء يمكن أن يأتى بعدها سهلا ميسورا » اهـ بحروفه .

ولا أريد أن أطيل التعقيب على الكاتب — هنا ، بعد أن اعترف هو بوجود مدرسة تؤمن بالتدرج الحكيم فى تطبيق الشريعة ، كما اعترف بأن كثيرا من المطالبين بالتطبيق العاجل للشريعة وافقوا الآخرين فى أن الحدود ، ليست هى كل الشريعة . (وهذا ما أعلنه التحالف الإسلامى صراحة فى برنامجه الانتخابى الأخير : إبريل ١٩٨٧ م) .

وإنما أريد أن أعقب – بإيجاز هنا – على عدة أمور :

أولا : تعقيب الكاتب على الذين طالبوا ، بألا تقتصر الجهود على تطبيق الحدود وحدها ، بقوله : « إنى أشك فى أن يكون هذا هو موقفهم الحقيقى ، وأعتقد أن جهدهم الفعلى يتركز فى تطبيق الحدود وحدها » ، فهل شق الكاتب عن قلوب هؤلاء ؟! وهل هو إله يحاسب على ما فى الضمائر ؟! لقد كان يكفيه – لو أنصف – ما طالبوا به وأعلنوه جهرة . ولكن الإنصاف فى الناس قليل .

ثانيا : يدلل الكاتب على أن الدعوة السائدة فى هذه الأيام ، لا يهمها من جوانب الشريعة إلا تطبيق الحدود وحدها ، بأن أقطابها صفقوا – بكل حماسة – للنميرى حينما أصدر قوانينه الشهيرة بإقامة الحدود فى السودان . وهو يبدئ ويعيد ، ويلح ويكرر فى هذه القضية ، بعد سقوط نميرى ، وإخفاق تجربته .

كان الإنصاف يقتضيه أن يقول : إن هناك كثيرين تحفظوا فى تأييد نميرى ، ومنهم كاتب هذه السطور ، الذى قال فى الخرطوم – بصراحة – كما نقلت ذلك مجلة « الأمة » القطرية فى حينها : إن الإسلام ليس كله قوانين ، والقوانين ليست كلها حدودا ، والقوانين وحدها لا تصنع المجتمع !

على أن الذين صفقوا حماسة لتأييد النميرى ، إنما فعلوا ذلك لظنهم أنها خطوة تتبعها خطوات . ولذا طالبوه أن يستعين بالثقات من علماء المسلمين لتسديد التطبيق .

والإخوان المسلمون ، الذين أيدوه هناك ، لم يكن تأييدهم بغير قيد ولا شرط ، بل كانوا ينصحون ويوجهون ، أملا فى استصلاح الرجل ، وإحسانا

للظن به ، ولكن سرعان ما اتسعت الفجوة بينه وبينهم ، فقلب لهم ظهر المجن ، وطفق يوجه إليهم التهم والطعنات ، حتى زج بقادتهم أخيرا فى أعماق السجون .

والإخوان المسلمون فى السودان من المرونة وسعة الأفق والانفتاح على العصر ومشكلاته ، وإعمال الاجتهاد فى قضايا المجتمع التشريعية والاقتصادية والسياسية ، بالموضع ، الذى يجعلهم موضع التهمة لدى كثير من الجماعات الإسلامية الأخرى !

فليس من الوارد فى شأنهم أن يقال : إنهم جماعة يهملون شئون الحياة ، ومشكلات المجتمع المادية ، والمعنوية ، والاقتصادية ، والسياسية .

ثالثا : نحن لا نعارض التدرج ، بل نحن نؤمن به وندعو إليه ؛ لأنه سنة من سنن الله الكونية والشرعية . وقد فرض الله الفرائض ، وحرم المحرمات بالتدرج ؛ كما فى فرض الصيام ، وتحريم الخمر ، ونحوها .

ومما يحسن ذكره هنا ما ذكره المؤرخون عن عمر بن عبدالعزيز ، وقد ولّى الخلافة ، بعد أناس انحرفوا بها عن منهج الراشدين ، وارتكبوا مظالم ، ضيعوا بها حقوق الناس ، وتعدوا حدود الله .

فقد دخل عليه ابنه المؤمن التقى عبدالملك ، وقال له فى حماس متوقد : ياأبت ما لك تبطىء فى إنفاذ الأمور ؟! فوالله ما أبالى لو غلت بى وبك القدور فى سبيل الله ! فقال الأب الحكيم : يابنى ، إن الله ذم الخمر فى آيتين ، وحرمها فى الثالثة ، وإنى أخشى أن أحمل الناس على الحق جملة ، فيدفعوه جملة ! أى أنه رأى من الحكم الرفق والتدرج بالناس ، حتى يتقبلوا ما يريدهم عليه من الحق .

وفى موقف مشابه قال له : يابنى إن قومك « يعنى بنى أمية » قد شدوا هذا الأمر عقدة عقدة ، وعروة عروة ، ومتى أردت مكابرتهم على انتزاع ما فى أيديهم ، لم آمن أن يفتقوا علىّ فتقا ، تكثر فيه الدماء ، والله لزوال الدنيا أهون علىّ من أن يراق بسببى محجمة من دم ! أو ما ترضى ألا يأتى على أبيك يوم من أيام الدنيا ، إلا وهو يميت فيه بدعة ، أو يحيى سنة ؟!

فهذه هى النظرة الواقعية الحكيمة ، التى نؤمن بها ، ولكن ينبغى أن يعلم

أن التدرج فى تطبيق الشريعة ليس معناه تعطيل الحكم بالشريعة ، أو تعليقه إلى أجل غير مسمى ، بل معناه وضع خطة محكمة ذات مراحل محددة ، للانتقال بالمجتمع من العلمانية إلى الإسلام ، على أن تعطى الأولوية للجوانب التربوية والإعلامية والثقافية ، التى تعمل متضامنة متكاملة من أجل بناء الإنسان ، الذى ينشده الإسلام ، وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق سائر شرائع الإسلام بنجاح وتوفيق . وفى مقدمة ذلك إزالة الحواجز أمام الدعاة الصادقين للإسلام ، أفرادا وجماعات ، وتوفير ضمانات الحرية الضرورية لهم ، ليقوموا بواجبهم فى الدعوة والتوعية والتربية والتكوين ، وهذه من ألزم الأولويات .

التدرج المطلوب ، هو الذى يضع نصب عينيه الهدف ، ويحتال جاهدا للوصول إليه ، فلا يمر يوم - كما أشار عمر بن عبدالعزيز - إلا وهو يميت بدعة من بدع الجاهلية ، ويحيى سنة من سنن الإسلام .

رابعا : مع التحفظ على الذين يحصرون الإسلام فى التشريع ، ويحصرون التشريع فى الحدود ، لا أوافق على اتجاه الدكتور فى الاستهانة بأمر الحدود ، والنظر إليها باستخفاف لا يليق بمسلم . فهى جزءلا يجوز تعطيله من أحكام الشريعة ، وقد جاء بها القرآن والسنة ، وإنما يجب أن تنفذ بشروطها فى إطار أحكام الإسلام الأخرى ، فإنها كل لا يتجزأ . على أن الحدود ، وخصوصا حد السرقة والحرابة ، من أواخر ما نزل من القرآن .

الشريعة وتجارب البشـــر

التجارب التاريخية للتطبيق الإسلامى

ويقول العلمانيون : إنكم يا دعاة الحل الإسلامى ، وأنصار تطبيق الشريعة ، تدعوننا إلى إسلام مثالى ، لا يوجد إلا فى بطون الكتب نظريات ومبادىء . ولم يطبق فى الواقع إلا فترة قصيرة هى فترة النبوة ، ثم فترة الخلفاء الراشدين .

بل يقول د . فؤاد زكريا : « أما التجارب التاريخية ، فلم تكن إلا سلسلة طويلة من الفشل ، إذ كان الاستبداد هو القاعدة ، والظلم هو أساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، والعدل والإحسان والشورى ، وغيرها من مبادىء الشريعة لا تعدو أن تكون كلاما يقال لتبرير أفعال حاكم يتجاهل كل ما له صلة بهذه المبادىء السامية .

ولا جدال فى أن لجوء أنصار تطبيق الشريعة ، مهما اختلفت آراؤهم فى الأمور التفصيلية ، إلى الاستشهاد الدائم بعهد الخلفاء الراشدين ، وبعمر ابن الخطاب بوجه خاص ، هو — فى ذاته — دليل على أنهم لم يجدوا ما يستشهدون به طوال التاريخ التالى ، الذى ظل الحكم فيه يمارس باسم الشريعة ، أى أن التطبيق ، الذى دام ما يقرب من ثلاثة عشر قرنا ، كان فى واقع الأمر نكرانا لأصول الشريعة ، وخروجا عنها .

إن أنصار تطبيق الشريعة يركزون جهدهم ، كما قلنا ، على الاستشهاد بأحداث ووقائع تنتمى إلى عصر الخلفاء الراشدين ، ولا سيما عمر بن الخطاب ، ولكن ألا يعلم هؤلاء الدعاة الأفاضل أن عمر بن الخطاب شخصية فذة فريدة ، ظهرت مرة واحدة ، ولن تتكرر ؟! وإذا كانت تجارب القرون العديدة ، وكذلك تجارب العصر الحاضر ، قد اخفقت كلها فى الإتيان بحاكم يدانى عمر بن الخطاب ،

فلماذا يداعبون أتباعهم بالأمل المستحيل فى عودة عصر عمر بن الخطاب ؟! وإذا كان الخط البيانى للحق والعدل والخير ، قد ازداد هبوطا على مر التاريخ ، وبلغ الحضيض ، فى التجارب المعاصرة لتطبيق الشريعة ، فعلى أى أساس يأمل هؤلاء فى أن تكون التجربة المقبلة ، التى يدعون إليها فى مصر ، هى وحدها التجربة التى ستنجح ، فيما أخفقت فيه الأنظمة الإسلامية على مر القرون ؟! » اهـ بحروفه.

ملاحظتان على التجارب التاريخية للتطبيق الإسلامى :

وأود أن أبدى – هنا – ملاحظتين أساسيتين :

الأولى : أن ما ذكره د . فؤاد زكريا ، ليس من ابتكاره ولا من إبداع فكره هو ، بل هو ترديد لكلام قاله الكاتب المعروف الأستاذ خالد محمد خالد ، فى أوائل الخمسينات ، وفى كتابه « من هنا نبدأ » . وقد أعلن الأستاذ خالد – بشجاعة لا تتوافر لكثير من الناس – رجوعه عما ذهب إليه من قومية الحكم وعلمانيته ، وبين البواعث ، التى دفعته إلى هذا الاتجاه ، وكتب فى ذلك كتابه « الدولة فى الإسلام » يعلن فيه : أن الإسلام دين ودولة .

أغلاط أو مغالطات ثلاث :

الملاحظة الثانية : أن هذا القول ينطوى على أغلاط أو مغالطات شتى ، نذكر منها ثلاثا :

(١) أول هذه الأغلاط أو المغالطات ، هو اختزال عهد الراشدين كله إلى عهد عمر وحده ، متجاهلين عهد أبى بكر (رضى الله عنه) ، وما فيه من إنجازات هائلة ، رغم قصره ، حتى قال د . محمد حسين هيكل ، فى كتابه « الصديق أبو بكر » : أليست هذه بعض معجزات التاريخ ؟! فى سنتين وثلاثة أشهر ، تطمئن أمم ثائرة ، وتصبح أمة متحدة قوية ، مرهوبة الكلمة ، عزيزة الجانب ، حتى لتغزو الامبراطوريتين العظيمتين ، اللتين تحكمان العالم ، وتوجهان حضارته ، لتنهض بعبء الحضارة فى العالم قرونا بعد ذلك .

هذا أمر لم يسجل التاريخ مثله ، فلا عجب أن يقتضى من أبى بكر مجهودا ، تنوء به العصبة أولو القوة .. وقد تخطى الستين يوم بويع[1] ... » .

ومتجاهلين – كذلك – السنوات الأولى فى عهد عثمان (رضى الله عنه) وما حققت من رخاء ورفاهية فى الداخل ، وفتوحات وانتصارات فى الخارج ، كما يشهد بذلك التاريخ .

ومتجاهلين – كذلك – ما أرساه علىّ (رضى الله عنه ، وكرم الله وجهه) من مبادىء فى سياسة الحكم ، وسياسة المال ، ومعاملة البغاة والخارجين على الإمام ، برغم الصراع ، الذى وقع بينه وبين الأطراف الأخرى .

(٢) والغلط الثانى أو المغالطة الثانية ، هى الادعاء بأن عمر كان فلتة لا تتكرر ، فهو قول يكذبه الواقع التاريخى . فقد رأينا النموذج العمرى يتكرر فى صور مختلفة ، وفى عصور مختلفة .

رأيناه فى سميه عمر بن عبد العزيز ، الذى أقام العدل ، وأحيا ما مات من سننه ، ورد المظالم ، ومكن لدين الله فى الأرض ، وأعاد الحكم إلى نهج الخلافة الراشدة ، حتى سماه المسلمون « خامس الراشدين » .

ورغم قصر مدته ، استطاع أن يبث الأمن والرخاء والاستقرار فى أنحاء دار الإسلام ، حتى روى البيهقى فى الدلائل عن عمر بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد ابن الخطاب ، قال : « إنما ولى عمر بن عبد العزيز ثلاثين شهرا ، لا والله ، ما مات ، حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم ، فيقول : اجعلوا هذا ، حيث ترون فى الفقراء ، فما يبرح حتى يرجع بماله ، يتذاكر من يضعه فيه ، فلا يجده ، فأغنى الناس عمر » .

رأيناه فى سيرة يزيد بن الوليد ، الذى ثار على ابن عمه الوليد بن يزيد ، لمجونه وانحرافه ، وأراد أن يجدد من سنن الإسلام وعدله ما بلى ، وكان يلقب « الناقص » ؛ لأنه نقص من أعطيات الجند ، لتوفير المال للمصارف الأخرى ،

---

(١) الصديق أبو بكر ، ص ٣٤٥ .

وكان هو وابن عبد العزيز أعدل بنى مروان ، ولكن لسوء حظ المسلمين ، وافاه أجله المحتوم بعد ستة أشهر !

رأيناه – بعد ذلك – فى مثل نور الدين محمود الشهيد ، الذى كانوا يشبهونه بالراشدين فى سيرته ، وعدله ، وجهاده للغزاة الصليبيين ، وتصميمه على تطهير المجتمع من الظلم والفساد .

رأيناه فى مثل صلاح الدين الأيوبى ، الذى شهد له خصومه قبل أنصاره . شهد له الصليبيون الغربيون ، الذين حاربهم وحاربوه ، كما شهد له المسلمون .

(٣) والغلط الثالث أو المغالطة الثالثة ، أن من الظلم البين لحقائق التاريخ أن نطلق الحكم على جميع خلفاء بنى أمية ، وبنى العباس ، وآل عثمان ، وسلاطين المماليك فى مصر والشام ، وملوك المرابطين ، والموحدين ، وغيرهم فى المغرب ، وسلاطين المغول فى الهند ، وغيرهم : بأنهم كانوا – جميعا – ظلمة وفجرة ، ومنحرفين عن عدل الإسلام ، ونهج الإسلام .

فالواقع أن هذا ليس من الإنصاف فى شىء ، فقد كان من هؤلاء كثيرون ، اتصفوا بكثير من العدل والفضل وحسن السيرة ، ولا سيما إذا قورنوا بغيرهم من حكام العالم فى زمنهم .

ولكننا كثيرا ما نأخذ أخبار تاريخنا من مصادر غير موثقة ، وروايات غير ثابتة ، لو عمل فيها مبضع « الجرح والتعديل » ، لم تقم لها قائمة .

فكيف ، وبعض مصادرنا كتب الأدب والأقاصيص ، مثل « الأغانى » للأصفهانى ، الذى سماه أحد إخواننا « النهر المسموم » ؟!

إننى أشبّه الذى يأخذ صورة الحكم أو المجتمع من كتاب مثل « الأغانى » ، بالذى يحكم على المجتمع المصرى كله من خلال « الأفلام » السينمائية المصرية ، التى تمثل شريحة محدودة – جدا – داخل المجتمع ، وهى ما يسمونه « الوسط الفنى » .

فإذا نظرنا إلى رجل مثل هارون الرشيد ، نجد الإخباريين والقصاصين صوروه ، وكأنه رجل خلاعة وفجور ، لا علاقة له بالعلم ، ولا بالعمل ، ولا بالعبادة ، ولا بالجهاد ، ولا بالعدل ، ولا بالفضل .

والواقع أن الوقائع الثابتة من سيرة الرجل ، الذى بلغت الحضارة الإسلامية فى عهده أوجها ، والذى كان يغزو عاما ، ويحج عاما ، تكذب هذه الأقاويل المصنوعة . وقد دافع عنه ابن خلدون فى مقدمته دفاعا علميا رصينا ، يرد به على المتقولين والخراصين ، وإن كانت حياته ، لا تخلو من هنات غفر الله لنا وله .

وإذا نظرنا إلى حاكم مثل معاوية بن أبى سفيان نجده من أعظم حكام العالم ، وأقربهم إلى العدل ، وإنما نزلت مرتبته لمقارنته بمثل عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبى طالب ، فى مثاليتهما الرفيعة ، ولأنه انحرف بالحكم عن سنة الخلافة الراشدة ، القائمة على الشورى ، إلى الملك العضوض ، القائم على الوراثة ؛ ولأنه بغى على أمير المؤمنين « على » فى حربه فى صفين . وعواطفنا نحن المسلمين جميعا مع على ومن معه .

وقد رأينا من الصحابة ، بل من التابعين من يجبهه بمر الحق ، وصريح القول ، فيقابله بالسماحة واللطف ، لا بالخشونة والعنف .

ذكر الحافظ الذهبى فى « سير الأعلام » عن ابن عون قال : كان الرجل يقول لمعاوية : والله لتستقيمن بنا يامعاوية، أو لنقومنك ، فيقول بماذا ؟ فيقولون : بالخُشُب . فيقول : إذن أستقيم! « والخُشُب : جمع خشيب ، وهو : السيف الصقيل » .

ووجدنا أبا مسلم الخولانى ، يدخل عليه ، فيقول : السلام عليك أيها الأجير ، ويرد عليه مَنْ حول معاوية ، مصححين عبارته : السلام عليك أيها الأمير ، ويصر أبو مسلم على قوله . فيقول معاوية : دعوا أبا مسلم ، فهو أعلم بما يقول . فقال أبو مسلم : أنت أجير المسلمين ، استأجروك على رعاية مصالحهم .

ولكن معاوية – وبنى أمية بصفة عامة – ظلمهم « **الأخباريون** »[1] من

(١) مصطلح أطلقه علماء المسلمين على جامعى الأخبار ، الذين يروون منها ما له سند ، وما ليس له ، وما صح ، وما لم يصح ، دون تمييز .

رواة التاريخ الذين حرفوا الوقائع بالهوى ، أو تناقلوها بغير تمحيص ، وبخاصة أن تاريخ بنى أمية لم يكتب إلا بعد أن زالت دولتهم ، وجاء خصومهم من بنى العباس .

وقد رأينا بأعين رءوسنا كيف يكتب المنتصرون تاريخ « العهود البائدة » من قبلهم .

ولو كان معاوية بالسوء ، الذى تصوره بعض الروايات ، ما تنازل له عن الخلافة راضيا ، رجل مثل الإمام الحسن بن على (رضى الله عنهما) ، حرصا على وحدة الكلمة ، وحقن الدماء ، ولهذا سمى المسلمون ذلك العام « عام الجماعة » ، بل جاء فى الحديث الشريف التنويه بموقف الحسن (رضى الله عنه) والثناء عليه ، حيث قال جده ﷺ : « إن ابنى هذا سيد ، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » رواه البخارى .

وأكثر الذين يتحدثون عن تاريخنا ، وينظرون إليه من وراء منظار أسود ، إنما استقوا أفكارهم الأساسية من خارج حدودنا ، من أساتذتهم المستشرقين ، الذين ينظرون إلى تاريخنا وتراثنا كله من زاوية غربية ، تزدرى كل ما هو شرقى ، ومن ورائها عصبية صليبية كامنة ، تكره كل ما هو إسلامى ، ومن خلال مصلحة استعمارية دافعة ، تسخر العلم للأهواء والمنافع !

هذا شأن المستشرقين مع تراثنا ، إلا من عصم ربك ، وقليل ما هم .

وما أبلغ ما وصفهم به العلامة أبو الحسن الندوى فى مؤتمر « الإسلام والمستشرقون » ، الذى عقد منذ سنوات بالهند : أنهم أشبه شىء بمفتشى القمامة ، لا تقع أعينهم إلا على القاذورات ، وأكبر همهم البحث عنها !

وهكذا رأيناهم مولعين بتتبع العورات ، والبحث عن نقاط الضعف والانحراف ، وإن وهت أسانيدها ، ولم تثبتها الرواية ولا الدراية ، وذلك لإبرازها وتقويتها وتضخيمها ، والنظر إليها من خلال ميكروسكوب مكبر ، يجعل من الحبة قبة ، ومن القط جملا ، بل من النملة فيلا !

حتى الرموز المشرقة ، التى أجمع المسلمون فى عصورهم كلها على فضلها وعظمتها ، حاولوا أن يحطموها ، مثل عمر بن عبد العزيز ، الذى اعتبره المسلمون خامس الراشدين ، وشبهوه بجده عمر بن الخطاب .

فقد رأينا ممن فتحت لهم الصحف أبوابها ليكتب ، يتهمه بسوء الإدارة ، والجهل بالسياسة والاقتصاد ، والتسبب فى خراب الدولة ! هكذا قال أحدهم بكل تبجح[1] ، على حين دافع عن طاغية الأمويين الحجاج بن يوسف !

ولو كان المجتمع المسلم بالسوء ، الذى يصور به عهد بنى أمية ، ما استطاع أن يمد شعاع الإسلام إلى تلك الآفاق الشاسعة فى آسيا وأفريقية وأوربة ، من الصين شرقا إلى الأندلس غربا .

ومن المعلوم أن انحراف حاكم من الحكام فى تلك العصور ، لم يكن ليؤثر فى سير المجتمع كله ، والتأثير فى أعماق الشعب فكرا وخلقا وسلوكا . فلم تكن لدى السلطة أجهزة ولا مؤسسات قادرة على التأثير ، كما فى عصرنا ، الذى تستطيع الدولة بوساطة الأجهزة التربوية والثقافية والإعلامية أن تصنع فكر الشعب وذوقه ، وتوجه مشاعره وسلوكه ، الوجهة التى تريد ، إلى حد كبير .

وقد سئل الداعية الإسلامى الكبير الشيخ محمد الغزالى : بم تفسر النكسات ، التى أصابت الأمة الإسلامية ، بدءا من الخلاف الداخلى بين على ومعاوية ، حتى يومنا هذا ؟

فكان جوابه (حفظه الله ، ومد فى عمره فى نصرة الإسلام) : « أجمع أولو الألباب من عدو وصديق ، على أن الإسلام عقائد وشرائع ، وعبادات ومعاملات ، وأخلاق ونظم ، وتراتيب إدارية وتقاليد اجتماعية .. وأنه يكلف أتباعه بتطويع الشئون العادية لخدمة ذلك كله ..

وكنا فى أثناء دراستنا الإسلامية ، نعرف الفرق بين الإسلام والفكر الإسلامى ، وبين الإسلام والحكم الإسلامى .. الإسلام وحى معصوم ، لا ريب فيه ، أما الفكر الإسلامى ، فهو عمل الفكر البشرى فى فهمه ، والحكم الإسلامى هو عمل السلطة البشرية فى تنفيذه ، وكلاهما لا عصمة له .

---

(١) هو حسين أحمد أمين فى مقالاته بمجلة « المصور » ، التى تتبنى فى السنوات الأخيرة خط الهجوم على الإسلام وشريعته ودعاته بصراحة .

وعندما يخطىء مفكر ، فإن خطأه لا يبقى طويلا ، حتى يستدرك عليه مفكر آخر .. وعندما يخطىء حاكم ، فإن زلته لن تطول ، حتى يصوبها ناقد راشد .. والأمة الإسلامية - بفضل الله - لا تجتمع على خطأ ، وجهاز الدعوة بها حساس ، وهو عن طريق التعليم والأمر والنهى ، ينصف الحق ...

ولما كانت هذه الأمة حاملة الوحى الخاتم ، فإن القدر يؤدبها ، إذا استرخت أو فرطت ، حتى تلزم الصراط المستقيم . ويتعهدها بالمجددين ، الذين يغارون على حقائق الوحى وسبل فقهه وأساليب حكمه ... قال تعالى : ﴿ وممن خلقنا أمة يهدون بالحق ، وبه يعدلون ﴾ « الأعراف : ١٨١ » .

ومن هذا التقديم يظهر أنه لا غرابة فى وجود أخطاء فى تاريخنا الثقافى والسياسى ، وإنما الغرابة فى التستر على هذه الأخطاء ، أو الاستحماق فى معالجتها ، والتعفية على آثارها ...

وجمهور المسلمين يعلم أن سلفنا الأول شغله قتال الاستعماريين الرومانى والمجوسى ، ولعله أشرف قتال عرفته الدنيا ، ولكنه يشعر بغضاضة وألم ، لما أعقب ذلك من قتال داخلى بين المسلمين أنفسهم ، كانت له آثار بعيدة المدى ، على حاضرهم ومستقبلهم .

وجمهور الفقهاء والمؤرخين والدعاة يؤكد أن على بن أبى طالب « الخليفة الرابع » كان إمام حق ، وأن معاوية بن أبى سفيان كان يمثل نفسه وعصبيته ، فى خروجه على « على » . وشاء الله أن يكسب معاوية هذه المعارك ، ومن ثم تحولت الخلافة الراشدة إلى ملك عضوض فى بنى أمية .

ومع أن هذا التحول كان هزيمة للحق ، وضربة موجعة للمثل العليا ، إلا أن من الغلو المرفوض تضخيم نتائجه لما يأتى :

(أ) أن الخلفاء أو الملوك الذين ولوا أمور المسلمين بطريقة غير صحيحة ، أعلنوا أن ولاءهم للإسلام ، وأن التغير فى أشخاص الحاكمين ، لا يعنى التغير فى القوانين أو الأهداف الإسلامية ، ومن أجل ذلك ، استأنفوا الجهاد الخارجى ، كما تركوا للفقهاء حرية الحركة ، ما لم يمسوا سلطانهم فى الزعامة .

(ب) أن العلم الدينى مضى فى طريقه ، يوسع الآفاق ، ويربى الجماهير ، ويقرر الحقائق الإسلامية كلها من الناحية النظرية ، أى أن الإسلام الشعبى مع ازوراره عن السلطة ، بقى قديرا على الامتداد والتأثير ..

(جـ) مع أن الدولة كانت عربية ، تتعصب لجنسها ، فإن الجماهير والت تعاليم الإسلام وحدها ، وألقت قيادها فى أغلب العواصم لفقهاء ودعاة مربين من الأعاجم ! » ا هـ[1] .

هذا ما قاله الشيخ ، فأنصف وأجاد ، برغم شدته المعهودة على المنحرفين والطغاة فى القديم والحديث .

والشهيد سيد قطب (رحمه الله) رغم شدته على التاريخ الإسلامى ، بعد عصر الراشدين ، وحملته القاسية على بنى أمية فى كتابه « العدالة الاجتماعية فى الإسلام » لم يسعه إلا أن يعترف بأن الإسلام ظل راسخ البناء ، مرفوع اللواء ، منفردا بالفتوى والقضاء والتشريع للأمة الإسلامية ، فى كل شئونها ، اثنى عشر قرنا من الزمان ، وبهذا أنصف الإسلام ، وأنصف التاريخ ، وأنصف نفسه كذلك .

يقول فى آخر كتاب ألفه ، وقد نشر حديثا « ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م » ، أى بعد استشهاده (رحمه الله) بعشرين عاما . يقول فى مقدمة كتابه « مقومات التصور الإسلامى » ، وهو الجزء المكمل لخصائص التصور الإسلامى : « وارتفع لواء الإسلام عاليا ، وظل مرفوعا أكثر من ألف عام ، بل حوالى مائتين وألف عام ، ممثلا فى النظام الإسلامى فى ظل الأقطار الإسلامية ، وهو النظام ، الذى يرجع الناس فيه إلى شريعة الله وحدها ، ولا يحكم قضاة هذه الأمة إلا بالشريعة الإسلامية فى كل أمر من أمور الحياة ، ولا يتحاكم الناس إلى غير هذه الشريعة ، فى شأن واحد من شئون المعاش »[2] .

---

(١) من كتابه : « مائة سؤال عن الإسلام » جـ ٢ ص ٣٥٢ – ٣٥٤ ، ط . دار ثابت ، القاهرة .
(٢) مقومات التصور الإسلامى ، ص ٢٦ ، القاهرة ، دار الشروق ، ط أولى .

وفى هذا المعنى أنقل هنا كلمة بليغة **لأستاذ** مغربى ، لا يهتم بالتحيز للتيار الإسلامى ، بل يحسبونه على التيار « اليسارى » ، هو د . محمد عابد الجابرى ، قال :

« أنا لست من رجال القانون ، ولكن اهتمامى بالتراث ، يجعلنى أشعر بالقلق والانزعاج ، عندما أسمع من يقول : إن الإسلام أو الشريعة الإسلامية - بالتحديد - لم تطبق منذ عصر الخلفاء الراشدين ، يقلقنى هذا القول بأن شريعة **« لم تطبق »** طوال أربعة عشر قرنا الماضية ، ويدفعنى إلى التساؤل : وهل يمكن تطبيقها فى المستقبل ...؟ وكيف ؟

إن هذا القول يؤدى إلى عدمية مخيفة . فأين سنضع آلاف عشرات الآلاف من الفقهاء ، الذين عرفهم تاريخ الإسلام ؟! أين سنضع كتب الفقه والاجتهادات والفتاوى ؟!

نعم لقد أغلق باب الاجتهاد - كما يقال - فى القرن الرابع الهجرى ، ولكن هذا الإغلاق للاجتهاد ، لم يمنع الفقهاء من الاجتهاد داخل المذاهب الأربعة ، وداخل الفقه الجعفرى « **الشيعى** » ، بل أكثر من ذلك لم يمنع ذلك « **الإغلاق** » قيام فقيه وأصولى عظيم ؛ مثل : ابن حزم ، الذى حرم التقليد ، وأوجب الاجتهاد على كل شخص ، حتى على الرجل العامى ، ومثل الأصولى الكبير أبى إسحاق الشاطبى ، الذى عمل على إعادة تأصيل أصول الفقه ، والتجديد فيه ، وذلك بالمناداة بنقل الاجتهاد من الاجتهاد فى اللفظ وأنواع دلالاته ، وبالقياس والتعليل **« قياس الجزء بالجزء »** ، نقل الاجتهاد بهذا المعنى ، الذى كان سائدا قبل ، إلى بنائه على مقاصد الشريعة ، وذلك باستقراء أحكام الشريعة ، وصياغتها فى كليات ، ثم تطبيق هذه الكليات على الجزئيات المستجدة . هذا ليس اجتهادا فقط ، بل هو دعوة إلى إعادة تأسيس الاجتهاد ، بما يمكن الفقه فى الإسلام من أن يكون مسايرا للتطور ، وقابلا للتطبيق فى كل زمان .

على كل حال فأنا مسلم ، ويقلقنى القول أن الإسلام أو الشريعة الإسلامية لم تطبق منذ عهد الراشدين ؛ لأننى فى هذه الحالة أجدنى أتساءل عن حقيقة إسلام

أجدادى وأسلافى : ألم يكونوا مسلمين ؟! ألم يطبقوا الشريعة فى عباداتهم وعقود زواجهم وكثير من معاملاتهم ؟!

أعتقد أنه يجب الحرص على النظر إلى التراث ، إلى الشريعة والفقه وغيرهما ، نظرة تاريخية ، وإلا سقطنا فى العدمية . نحن نقول : الإسلام دين ودولة . نعم ، وقد كان ذلك بالفعل . أما إذا قلنا : إن الشريعة لم تطبق منذ الرسول ، أو منذ الخلفاء الراشدين ، فمعنى ذلك أن الإسلام لم يكن دينا مطبقا ، ولا كان دولة طوال أربعة عشر قرنا . وهذا غير صحيح تاريخيا ، وغير مقبول منطقيا . إنه قول يجر إلى عدمية مخيفة ، تتركنا بدون هوية ، بدون تاريخ . وبالتالى بدون حاضر ، وبدون مستقبل . فهل نقبل بهذا ؟! »[1] .

تنبيهات فى غاية الأهمية :

على أن هنا جملة تنبيهات يجب الالتفات إليها هى غاية فى الأهمية :

(١) أن عصرنا يهيىء للحكومة المسلمة من القدرة على التوجيه والتأثير فى حياة الناس ، ومعاونتهم على تغيير ما بأنفسهم فكرا وخلقا وسلوكا ، ما لم يكن عشر معشاره ، مهيئا للحكام فى القرون الإسلامية السابقة . وذلك عن طريق المؤسسات التعليمية والتربوية ، والأجهزة الثقافية والإعلامية ، التى لها أبلغ الأثر فى توجيه أذواق الناس وميولهم واتجاهاتهم الفكرية والنفسية ، وفرض على الدولة المسلمة أن تستفيد من هذا كله ، لخدمة الرسالة ، التى قامت من أجلها .

(٢) أن عصرنا قد انتهى إليه حصاد تجارب إنسانية من مختلف الأعصار ومختلف البيئات ، تتمثل فى « ضمانات » أساسية لحماية حق الشعوب ضد طغيان الحكام وأهوائهم ؛ مثل المجالس النيابية ، وما لها من حق مراقبة الحكومة ومحاسبتها ، بل إسقاطها ، ومثل الدساتير ، التى تحدد علاقة الحاكم بالمحكوم ، وتصون حريات الأفراد ، وتحد من طغيان السلطات الحاكمة ، ومثل حرية الصحافة ، وتعدد الأحزاب ، وتكوين النقابات ، وحق الإضراب .

---

(١) ندوة « التراث والتحديات المعاصرة » ص ٦٧٠ ، ٦٧١ .

ويجب علينا – نحن المسلمين – أن نعض بالنواجذ على هذه الضمانات ، التى كسبتها الإنسانية بالجهاد الطويل مع الفراعنة والجبابرة والطغاة ، وأن نعتبر الحفاظ على هذه الضمانات والمكاسب فرضا دينيا ، لا يجوز التفريط فيه ؛ لأن العدل والشورى والنصيحة ، وأداء الأمانات ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، التى أوجبها الإسلام لا تتم إلا بها ، وما لا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب .

(٣) أننا لا ننادى بحكم فرد مثالى فذ ، يكون فى يقين أبى بكر ، أو فى عدل عمر ، أو فى فضل على ، أو زهد عمر بن عبد العزيز ، إنما ننادى بحكم المؤسسات ، التى تقوم على الإسلام تشريعا وتوجيها وتنفيذا ، وتعتمد على الإسلام عقيدة وفكرا وخلقا وقانونا .

والحاكم أو رئيس الدولة ، أو الإمام فى هذا النظام المنشود ، ليس إلها يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، لا يسأل عما يفعل ، ولا يحاسب على ما يقول ، بل هو حاكم مقيد بالدستور ، المستمد أساسا من القرآن والسنة ، مسئول أمام مجلس الشورى خصوصا ، وأمام الشعب عموما ، بمقتضى واجب النصيحة لأئمة المسلمين ، وفرضية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

فلا ينبغى التركيز – إذن – على عبقرية فرد موهوب تبعثه العناية الإلهية ، يملأ الأرض عدلا ، كما ملئت ظلما وجورا ، أو يجدد للناس دينهم ، الذين انحرفوا عن صراطه فقها أو عملا .

وقد كتبت بحثا ضافيا فى حديث أبى داود ، الذى يرد على كثير من الألسنة والأقلام : « أن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها » وهو حديث صحيح ، ولكن معظم الشراح مالوا إلى أن « من » فى قوله « من يجدد » للمفرد ، وظلوا يبحثون لكل مائة سنة عن مفرد علم ، مشهور بعلمه وعمله وفضله ، ليكون هو مجدد القرن .

والذى انتهيت إليه أن « من » تصلح للجمع ، كما تصلح للمفرد ، بل هى فى الحديث أولى أن يراد بها الجمع ، فليس بالضرورة أن يكون المجدد فردا واحدا ، بل قد يكون جماعة لها كيانها الواحد ، أو قد تكون متفرقة فى البلدان .

كل واحد فيها قائم على ثغرة يحرسها ، فى ميادين الفكر ، أو العمل ، أو الدعوة ، أو التربية ، أو الجهاد ، أو غيرها .

وبهذا يكون سؤال المسلم : ما دورى فى حركة التجديد ؟ بدل أن يكون كل همه أن يسأل : متى يظهر المجدد ؟؟

التجارب المعاصرة للتطبيق الإسلامى :

ومن شبهات العلمانيين ، التى تواصوا بإثارتها ، كلما علت أصوات الجماهير مطالبة بالحل الإسلامى ، والعودة إلى الإسلام ، كل الإسلام : الاحتجاج بالتجارب المعاصرة لبعض البلاد ، التى أعلنت « تطبيق الشريعة الإسلامية » ، وما شابها من سوء الفهم أو سوء التطبيق .

فهم يقولون : أى إسلام تريدون ؟ إسلام السودان أم إسلام إيران أم إسلام باكستان أم إسلام السعودية ؟ وقد ينسبون هذه « الإسلامات » إلى رؤساء هذه الأقطار ، فيقولون : إسلام النميرى أم إسلام الخمينى أم إسلام ضياء الحق ... إلخ؟ وقد يقولون : إسلام رجال الدين ، أم إسلام العساكر أم إسلام الملوك ؟

وشبهتهم هنا تتركز حول أمرين أساسيين :

أولهما : اختلاف صور الإسلام المنشود من بلد لآخر ، ومن فهم لآخر ، فهو ليس فى نظرهم إسلاما واحدا ، بل إسلامات متعددة : الإسلام السنى ، والإسلام الشيعى ، والإسلام الوهابى[1] ، والإسلام المتجدد ، والإسلام المقلد ، و ...

وثانيهما : التركيز على الأخطاء أو الانحرافات ، التى شابت هذه التجارب كلها ، أو بعضها ، وتحميل هذه الأخطاء على الإسلام نفسه . كأن هذه طبيعة الإسلام ، أو كأنه المسئول ، إذا أساء الناس فهمه ، أو أساءوا تطبيقه ، أو انحرفوا به عن صراطه المستقيم !

وردنا على ذلك من وجهين :

اختلاف صور التطبيقات الديمقراطية والاشتراكية :

أولا : أنهم لم يقولوا هذه المقولة لأنفسهم ، حين يدعون إلى الاشتراكية ،

---

(١) من فكر هؤلاء العلمانيين أنهم يعتبرون الدعوة السلفية التى قام بها مجدد الجزيرة ابن عبد الوهاب مذهبا مستقلا منفصلا عن مذهب أهل السنة والجماعة ! والحق أنها ليست أكثر من حركة تجديدية داخل المذهب السنى نفسه ، والوهابية – إن صحت هذه التسمية – ليسوا إلا حنابلة .

أو الديمقراطية ، ولم يجعلوا اختلاف المدارس والمذاهب والفلسفات حول الاشتراكية أو الديمقراطية ، مانعا من المناداة بهذا المبدأ أو ذاك .

فمن المعلوم للدارسين أن الاشتراكية تيارات ومدارس متعددة ، يناقض بعضها بعضا ، من مثالية إلى علمية ، ومن إصلاحية إلى ثورية ... إلخ .

وحتى المدرسة الواحدة مثل الماركسية ، التى يتبناها أمثال د . فؤاد زكريا ، ليست تجربة واحدة من الناحية العملية ، ولا تيارا واحدا من الناحية النظرية .

ولا بأس أن أقتبس هنا بعض ما كتبته عن خصيصة « الوضوح » من كتابى « الخصائص العامة للإسلام » ردا على المشوشين والمشككين :

« ومن العجيب أن الذين يحاولون التنقص من هذه الخصيصة من خصائص الإسلام ، بالتهويل والتضخيم فى أمر الاختلاف ، الذى حدث فى تاريخ المسلمين ، وإلصاق كل فئة شاذة مارقة بصميم الأمة المسلمة . هؤلاء يتعامون عن الغموض البين ، والاختلاف البارز ، الذى يراه ويلمسه كل دارس للأيديولوجيات الوضعية المعاصرة ، التى أصبحت « أصنام » هذا العصر ، وغدا هؤلاء وأمثالهم من الكتاب ، الكهنة الجدد لهذه الأوثان .

إن هذه الأيديولوجيات الحديثة البراقة ، تفتقر إلى مجرد تعريف دقيق ، أو كما يقول المناطقة : جامع مانع - يحدد مدلولها ، ويوضح طبيعتها ومفاهيمها الأساسية . فإن هذا التعريف المجرد مفقود ، ولهذا يختلفون حولها فى كل شىء ، حتى فى معناها : ما هو ؟

خذ مثلا : الديمقراطية :

فنحن لا نكاد نجد فى القرن العشرين أيديولوجية اجتماعية ، ولا تنظيمية سياسية ، من الليبرالية ، إلى الاشتراكية ، إلى الشيوعية ، أو حتى الفاشيستية أو النازية ، إلا وتدعى كل منها أنها هى « الديمقراطية » الحقة . وأن ما عداها ديمقراطية زائفة ، وبات الناس حائرين ، أى هذه الديمقراطيات هو الأصيل ، وأيها الدعى ؟!

ولا يخرج من هذا الغموض ، وهذه البلبلة ، الاحتكام إلى معايير خلقية أو

روحية ؛ لأن الجميع يدعون الحرص على الحرية والمساواة وكرامة الإنسان .

ولا الاحتكام إلى « معايير اجتماعية وضعية » ؛ لأن كل فئة ستقدم لنفسها معيارا تبرز به منهجها وأسلوبها . فمفكرو الديمقراطية الغربية يعتمدون المعيار السياسي ، ويميزون ديمقراطيتهم بالحرية السياسية . على حين يعتمد الماركسيون المعيار الاقتصادى ، فيميزون ديمقراطيتهم بالحرية الاجتماعية والاقتصادية .

ويتحدى الصينيون المعيارين – معا – خلال ما يسمونه « الديمقراطية الجديدة » .

ويتحداها – أيضا – الثوريون الآسيويون والأفريقيون ، من خلال ما يدعونه « الديمقراطية الاشتراكية »[1] .

بل وجدنا من يجمع بين الضدين ، خلال ما يسمونه « الدكتاتورية الديمقراطية »[2] .

وخذ مثلا آخر : الاشتراكية ، التى فتن بها الكثيرون من قومنا ، وباتوا يدعون إليها باللسان والقلم ... ما هى الاشتراكية ؟ ما مدلولها ؟ ما أهدافها ؟ ما أصولها ؟ وما مصادرها ؟

إنك تبحث عن جواب لهذه الأسئلة ، فلا تجد إلا الغموض والاختلاف البين حولها ، بين مؤسسيها ودعاتها .

يقول الأستاذ ثاونى : إن الاشتراكية ، كغيرها من التعبيرات المختلفة للقوى السياسية المركبة ، كلمة لا تختلف فى مدلولها من جيل إلى جيل فحسب ، بل من حقبة إلى حقبة[3] .

ويؤكد الأستاذ كول ، التناقض فى فهم العقيدة الاشتراكية بين بلد وآخر ، وبين جيل وما بعده ، ويزيد عليه فيقول : « ولم يكن التباين فى العقيدة نتيجة اختلاف الزمن فحسب ، بل كان هناك تناقض بين الصور المختلفة ، التى وجدت فى عصر واحد »[4] .

---

(١) الإسلام وتحديات العصر ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، ط . ثانية .

(٢) القومية والمذاهب السياسية ، ص ٣١٧ .

(٣،٤) الاشتراكية والقومية ، للدكتور يوسف عز الدين ، ص ٧٤ .

ونقرأ فى كتاب : « هذه هى الاشتراكية » للكاتبين الفرنسيين « جورج بورجان ، وبيار رامبير » هذه العبارات نقلا عن « مكسيم لوروا » فى كتابه «رادة الاشتراكية الفرنسية » يقول : « لا شك فى أن هناك اشتراكيات متعددة ، فاشتراكية بابون ، تختلف أكبر الاختلاف عن اشتراكية برودون ، واشتراكيتا سان سيمون وبرودون ، تتميزان عن اشتراكية بلانكى . وهذه كلها لا تتمشى مع أفكار لويس بلان ، وكابيه وفوربيه ، وبيكور . وإنك لا تجد داخل كل فرقة أو شعبة إلا خصومات عنيفة ، تحفل بالأسى والمرارة[1] !

ومعلوم أن هذه الاشتراكيات كلها غير اشتراكية « كارل ماركس » ، الذى يصف كل هذه الاشتراكيات وما ماثلها بأنها « خيالية » ، ويختص مذهبه وحده باسم « الاشتراكية العلمية » .

وبرغم قرب العهد بماركس « المتوفى ١٨٨٢ م » ، وخلفائه : إنجلز « ١٨٨٦ » ولينين « ١٩٢٤ » مؤسس الدولة الاشتراكية الماركسية الأولى ، نرى الهوة تتسع بين تجربتين رئيسيتين فى روسيا والصين . ينتسب كل منهما إلى ماركس ذاته .

وليس أفضل من أن نستشهد هنا بقول لأحد الماركسيين المعروفين ، وهو مكسيم رودتسون ، الكاتب اليهودى الفرنسى اليسارى ، الذى يقول :

« الحقيقة أن هناك « ماركسيات » كثيرة بالعشرات والمئات ؛ ولقد قال ماركس أشياء كثيرة ، ومن اليسير أن نجد فى تراثه ، ما نبرر به أية فكرة !! إن هذا التراث كالكتاب المقدس « أسفار التوراة ، والأناجيل وملحقاتها » ، حتى الشيطان ، يستطيع أن يجد فيه نصوصا ، تؤيد ضلالته !! »[2] .

ثانيا : أننا لا ندعو إلى إسلام مقيد بشخص أو ببلد أو بعهد معين ، إنما ندعو إلى الإسلام المطلق ، إسلام القرآن والسنة ، إسلام الصحابة ومن تبعهم بإحسان ، إسلام له أصوله ومصادره الواضحة المتميزة . وقد ذكرنا فى بيان

---

(١) هذه هى الاشتراكية ، ترجمة محمد عيتانى ، بيروت ، ص ١٢ .
(٢) الإسلام والرأسمالية ، ص ٢٤ .

مفهوم الإسلام المعالم الأساسية للإسلام ، كما يفهمه ويدعو إليه تيار « الوسطية الإسلامية » فليرجع إليه . أما أخطاء التطبيق ، بل انحرافاته ، فيتحملها أصحابها ، والإسلام برىء منها .

نحن لا نتبنى تجربة بعينها من هذه التجارب ، فكل واحدة منها لها وعليها ، لها أخطاؤها ولها انحرافاتها ، ننكر أخطاءها ، ونبرأ من انحرافاتها ، وما كان عن اجتهاد ، نقدره ؛ لأن الإسلام يسمح بحرية الخطأ ، والإسلام العظيم لا يضره خطأ المخطئين ، ولا انحراف المنحرفين .

تناقض العلمانيين والماركسيين :

على أن العلمانيين والماركسيين يتعاملون بمنطقين مختلفين : منطق مع الإسلاميين ، ومنطق مع أنفسهم .

فهم مع الإسلاميين ، يحملون الإسلام كل الأخطاء والانحرافات فى التاريخ ، وكل الأخطاء والانحرافات فى التطبيق المعاصر . فالإسلام - عندهم - هو مجموع الانحرافات القديمة والجديدة معا . ولا يقولون يوما : إن الإسلام شيء ، والتطبيق شيء آخر ، وأن المسئولية مسئولية المسلمين ، وليست مسئولية الإسلام نفسه .

على حين نراهم مع المذاهب الأخرى يفرقون بين صلاحية المبدأ فى ذاته ، وبين سوء التطبيق له .

أجل نراهم إذا دعوا إلى الاشتراكية الماركسية مثلا ، يبرأون من الشوائب والانحرافات ، التى صاحبت تطبيقاتها المختلفة ، من عدوان على الحقوق ، ووأد للحريات ، وانتهاك للحرمات ، وإهدار لكرامة الإنسان ، وقتل للديمقراطية ، وتصفية طبقة لتحل محلها طبقة جديدة ...

وكذلك الذين يدعون إلى الديمقراطية ، لا يحملونها مسئولية ما يشوبها من انحرافات وتحريفات ، حتى ارتكبت باسمها عظائم ، وحتى قال رئيس مصرى : إن الديمقراطية لها أنياب ومخالب ، وأنها أشرس من الديكتاتورية ! وكم زورت باسمها انتخابات واستفتاءات ، كانت نتيجتها التسعات الخمس ٩٩,٩٩٩ !! .

فضلا عن شكوى كثير من الغربيين فى بلاد الديمقراطية الأم ، من زيف الديمقراطية ، التى توجهها قوى ظاهرة وخفية لمصالح فئات معينة .

ود . فؤاد زكريا مثل لهؤلاء الذين أشرت إليهم ، فهو أستاذ فى الفلسفة والمنطق ، ولكنه يخون الفلسفة والمنطق ، حين يتحدث عن الإسلام وشريعته وتاريخه ودعاته .

ولا أدرى لماذا يتعامل د . زكريا بمنطقين ، ويكيل بكيلين ، شأن الذين سماهم القرآن « المطففين » ؟!

فهو يلتمس الأعذار من هنا وهناك لفشل التجارب الديمقراطية والاشتراكية فى عالمنا العربى ، وفى مصر خاصة ، فهو يعتذر للديمقراطية الليبرالية فى مصر: أنها لم تستمر أكثر من ثلاثين سنة «من ١٩٢٣ - ١٩٥٢» ، ويحاسب تجربة باكستان على بضع سنين ، وتجربة السودان على سنة أو سنتين !!

ويعتذر للاشتراكية فى مصر بقصر المدة - أيضا - فيقول: « وخلال هـذه الفترة القصيرة ، لم تكن هناك جدية كافية فى التطبيق ، ويكفى أنها **كانت اشتراكية بغير اشتراكيين** ، وأن المكلفين بحراسة التجربة ورعايتها ، كانوا - فى معظم الأحيان - يختارون على أسس شخصية تضمن ولاءهم للحاكم ، لا على أساس إيمانهم بالمبدأ نفسه ، واستعدادهم للتضحية فى سبيله « ص ١٧١ » .

فيا عجبا ! لماذا لا يحكم هذا المنطق نفسه ، ويقال هذا الكلام ذاته فى مثل تجربة ضياء الحق فى باكستان ، أو النميرى فى السودان ؟! لماذا لا يقال إن التجربة تنقصها الجدية الكافية ؟!

ويكفى لذلك أنها تجربة إسلامية بغير إسلاميين !!

فأكبر الجماعات الإسلامية فى باكستان ، ليست هى التى تقود وتحرس التجربة ، والإخوان المسلمون فى السودان ، لم يكونوا هم المكلفين بحراسة التجربة ورعايتها ، وإنما اختار النميرى من اختاره لذلك على أسس شخصية ، تضمن الولاء له .

صحيح أنهم رحبوا بالتجربة وساندوها ؛ لأنهم لم يكن يسعهم غير ذلك ،

وإلا لاتهموا بأنهم لا يهمهم أن يحكم الإسلام ، إنما يهمهم أن يكونوا هم الحكام ، وبهذا يتهمون دائما ! وقد أمروا أن يحكموا بالظاهر ، والله يتولى السرائر ، فعليهم أن يمنحوا الرجل فرصة ، يظهر فيها ما أعلن من صدق التوجه إلى الإسلام ، وهكذا كان موقف كل علماء المسلمين ودعاتهم .

ولكن لما بدأ الرجل يطغى ويتنكر للإسلام الحق ، سرعان ما انقلبوا عليه ، ووقفوا فى وجهه ، وتعرضوا لأذاه ، وأعلنت الحرب عليهم من قبله ، وزج بقادتهم فى السجون بين عشية وضحاها .

ومن عجيب أمر العلمانيين وتناقضهم الفاضح ، أنهم يلصقون بالإسلام انحراف كل منحرف من الحاكمين باسمه ، على حين لا ينسبون إلى الإسلام عدل العادلين منهم ، ولو أنصفوا لبرأوا الإسلام من ظلم الظالمين ، ونسبوا إليه صلاح الصالحين ، فهو الذى رباهم وصنعهم كما قيل لعمر بن عبد العزيز : جزاك الله عن الإسلام خيرا يا أمير المؤمنين ! فأجاب : بل جزى الله الإسلام عنى خيرا ! فما

وفى هذا يقول الأخ الكاتب التونسى[1] الفاضل الأستاذ « منير شفيق » فى رده على أطروحات العلمانيين وبيان استعمالهم للحجة ونقيضها :

« فتراهم حين يواجهون قيادات إسلامية فذة فى عدالتها واستقامتها وحسن قيادتها لشئون الأمة ، يرجعون فضائلها لا إلى الإسلام ، الذى تربت فى كنفه ، وتعلمت من مدرسته ، ونهلت من نبعه ، فاكتسبت كل مزاياها بسبب اهتدائها بهديه . ولهذا يعيدون – على سبيل المثال – فضائل أبى بكر الصديق ، وعمر ابن الخطاب ، وعلى بن أبى طالب (رضى الله عنهم) ، إلى عبقريتهم ، حتى يكاد يمحى فضل الإسلام على ما اتصفوا به من تقوى وعدل واستقامة وحسن اجتهاد . فلا يقال عند الحديث عن النماذج المشرقة – وما أكثرها فى التاريخ الإسلامى – هذا هو الإسلام ، وإنما يقال هذا هو الإسلام ، حيثما وقع ظلم ، أو وهن ، أو انحراف ، أو فسق .

« وهكذا يُنطح الإسلام بمن انحرف من أهله ، وينطح بمن استقام منهم ، فحالة الانحراف مسئولية الإسلام ، بل هى هو ! أما الحالة الرائعة الفذة ، فلا

---

(١) الكاتب يقيم فى تونس فقط ، ولكنه فلسطينى الجنسية ، كما عرفت وحسبنا أنه مسلم ، وكفى .

علاقة له بها ، إنها مسئولية الأفراد بسبب مواهبهم وعبقرياتهم ! وإذا ذهب الأمر بهذا المنطق حتى منتهاه ، فيصبح الحاكم شارب الخمر والزانى ، وقاتل النفس ، بلا حق ، هو النموذج الإسلامى ، بينما الحاكم الذى عدل واستقام ، أو أقام الحد على شارب الخمر والزانى ، وقاتل النفس ، بحق ، جاء بذلك كله من عنده ، ولا علاقة للإسلام به . فهل - بعد هذا كله - مَنْ لا يلاحظ كيف تستخدم الحجة ونقيضها فى محاربة الإسلام وأهله »[1] ؟!

---

(١) من كتاب « ردود على أطروحات علمانية » ، للأستاذ منير شفيق .

دفع شبهـــات ورد مفتريـــات

العلمانيـــة والطائفيـــة

فى الندوة التاريخية ، التى أقيمت فى « دار الحكمة» بالقاهرة للحوار بين « الإسلام والعلمانية » ذكر د . فؤاد زكريا ممثل الجانب العلمانى ، حجة لتأييد الدعوة إلى العلمانية فى مصر وأمثالها .

ملخص هذه الحجة – فيما يراها مقدمها – أن البلاد التى يكون فيها أكثر من دين ، تكون العلمانية علاجا لأوضاعها ، حماية لها من التعصب الطائفى ، الذى يجر إليها الكوارث ، وضرب مثلا لذلك : الهند ، ولبنان ، اللذين يتبنى دستورهما العلمانية ، حتى لا يعلى طائفة على أخرى .

فالهند تتكون من هندوس ومسلمين وسيخ وبوذيين ، وهى أديان قديمة فيها إلى جوار النصارى ، الذين ظهروا نتيجة وجود الاستعمار التبشيرى ، أو التبشير الاستعمارى فى البلاد .

ولبنان يتكون من مسلمين سنة ، ومسلمين شيعة ، ودروز ، ونصارى من طوائف مختلفة ، أبرزهم المارونيون .

وفى الندوة المشهودة ، قلت للدكتور : إن ما ذكرته حجة عليك لا لك ، فإعلان « العلمانية » فى كل من الهند ولبنان ، لم يعالج « الطائفية » الكامنة فى صدور الناس ، بل لم يشهد العالم خلال هذا القرن ما شهده من التعصب الطائفى البغيض فى كلا البلدين .

فالمسلمون تعرضوا على يد الأكثرية الهندوسية ، لمذابح شتى ، تشيب لهولها الولدان ، أقربها مذابح آسام ، وبين الهندوس والسيخ معارك ضارية ، وصدامات مسلحة ، وقد ذهبت ضحيتهم رئيسة وزراء الهند الشهيرة « أنديرا غاندى » .

والعجيب أن هؤلاء الهندوس ، الذين يتورعون عن إبادة الفئران والحشرات ، ولا يستخدمون مبيدات الذباب والبعوض فى الفنادق الكبرى ؛ لأن هذه الحشرات « ذات روح » استباحوا ذبح المسلمين بالألوف ، كأنهم ليسوا من « ذوى الأرواح » !! .

وفى لبنان تقوم الحرب الطائفية المجنونة منذ أكثر من عشر سنوات ، ولا زالت . سفكت فيها الدماء ، وانتهكت فيها الحرمات ، وهدمت فيها البيوت ، وحسبك ما جرى فى صبرا وشاتيلا ، وما يجرى إلى اليوم فى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المحاصرين ، الذين بلغت بهم المخمصة إلى حد الاستفتاء : أيجوز أن يأكلوا لحوم الموتى والقتلى منهم ؟!

إنها الحرب الطائفية الدموية الحقود ، التى لا تهدأ إلا لتشتعل ، ولا تسكن إلا لتقوم من جديد أشد ضراوة ، وأكثر قساوة ، وقد ارتكب فيها من الموبقات ما يقشعر بدن التاريخ من ذكره .

فماذا صنعت « علمانيتك » لطائفية لبنان ، يا دكتور ؟! إن حججك – دائما – تنقلب عليك ، وما لى فى هذا يدان .

احتج د . زكريا فى الندوة أيضا بما أعلنه يوما الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات ، من العزم على إقامة « دولة علمانية » فى فلسطين ، وهو ما تتبناه بعض الفصائل الفلسطينية .

ولم أرد على هذه النقطة فى الندوة مراعاة لضيق الوقت ؛ ولأنها شبهة أضعف من أن يرد عليها ، فالدولة الفلسطينية لم تقم ، لا علمانية ولا إسلامية ، حتى ننظر ما موقفها ؟

وما أعلنه عرفات يوما ليس حجة شرعية ، يستدل بها فى مواضع الخلاف .

بل إن إعلانه أو توجهه هذا ، لقى من الاعتراض فى الداخل والخارج ، ما جعله يحاول التعفية على آثارة ، والسكوت عنه فيما بعد .

وقد ظن يوما أن مثل هذا التوجه ، أو الإعلان عن دولة علمانية ، يتعايش فيها العرب المسلمون والنصارى واليهود ، يطمئن اليهود ، وأنصارهم فى

معسكرى الغرب والشرق ، ويرضى الفصائل المتعصبة ضد الإسلام من الفلسطينيين ، ويرضى الدول الطائفية من حوله فى سورية ولبنان ، ويرضى الحكام العلمانيين من العرب .

والواقع أن هذا التوجه لم يحل المشكلة عند أحد ، لا عند اليهود ، ولا عند الأمريكان ، أو الروس ، أو الغربيين ، ولا عند الفلسطينيين أنفسهم ، ولا عند جيرانهم فى سورية أو لبنان ، ولا عند حكام العرب العلمانيين .

هل أوقف توجه عرفات للعلمانية معركة « تل الزعتر » ، وما خلفت من مآسى وضحايا ؟! أو منعت مذبحة « أيلول » الأسود ؟! أو أخرت غزو لبنان وحصار بيروت ، وإخراج الفلسطينيين منها ؟! هل منعت حمامات الدم فى صبرا وشاتيلا ، ومخيمات اللاجئين فى لبنان إلى اليوم ؟! هل حمت الفلسطينيين من الانشقاق حتى داخل « فتح » نفسها ، التى يرأسها عرفات ؟! هل حمل هذا التوجه العلمانى حكام العرب العلمانيين أن يقفوا إلى جوار الفلسطينيين وقفة رجولة وإيجابية ضد من يذبحونهم بلا إنسانية ولا رحمة ؟!

لعمر الله ، ما أجدى التوجه العلمانى فتيلا ، فى شىء من ذلك ، ولا جعل هذا لعرفات قبولا عند اليهود ، ولا عند مؤيديهم من الأمريكان وغيرهم !

وكان أولى من الاحتجاج بالتوجه الفلسطينى إلى العلمانية ، الذى لم يظهر له أثر إيجابى فى قليل ولا كثير ، أن يحتج الدكتور بالتوجه الدينى لدى إسرائيل . فهذا التوجه هو الذى دفع اليهود فى العالم إلى الحركة بعد جمود القرون ، وهو الذى جمع شتات أمة ، قطعها الله فى الأرض أمما ، وهو الذى نفخ فيها روح النضال بعد أن ضربت عليها الذلة والمسكنة آلاف السنين ، وهو الذى أحيا موات لغة لم تكن لسانا لأى دولة أو دويلة فى الأرض ، وهو الذى أقام لليهود دولة تعتز بانتمائها الدينى ، سمت نفسها باسم أحد الأنبياء ، واندفعت لإقامتها بحوافز دينية ، من توجيه التوراة وتعاليم التلمود .

قامت هذه الدولة على أنقاضنا ، على اغتصاب أرضنا ، وانتهاك عرضنا ، وتشريد أهلينا ، ونحن أحياء شهود ، نرى ونسمع ، نكوّن أكثر من عشرين دولة عربية ، وأكثر من أربعين دولة إسلامية . فماذا أغنى توجهنا العلمانى تجاه توجههم الدينى ؟!

لقد خضنا معهم معارك ، دخلوها ومعهم اليهودية ، وليس معنا الإسلام ! معهم التوراة ، وليس معنا القرآن ! معهم تعاليم موسى ، وليس معنا تعاليم محمد ! فكانت العاقبة الهزائم والنكسات والوكسات ، نتجرعها غصة وراء غصة ، وما ربك بظلام للعبيد .

فى ندوة عقدت فى إسرائيل حضرها من مصر الدكتور مصطفى خليل رئيس وزراء مصر الأسبق ، وبطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية ، وعدد من الأساتذة الإسرائيليين المتخصصين فى الشئون السياسية والعربية « وذلك فى ١٩٨٠/١٢/١٩ م » ، فى هذه الندوة قال د . خليل للإسرائيليين المجتمعين معه :

« أود أن أطمئنكم أننا فى مصر نفرق بين الدين والقومية ، ولا نقبل أبدا أن تكون قيادتنا السياسية مرتكزة إلى معتقداتنا الدينية .

وما أن أنهى مصطفى خليل كلامه ، حتى وقف البرفسور دافيد يرد عليه قائلا : إنكم أيها المصريون ، أحرار فى أن تفصلوا بين الدين والسياسة ، ولكننى أحب أن أقول لكم : إننا فى إسرائيل نرفض أن نقول : إن اليهودية مجرد دين فقط ، بل إننا نؤكد لكم أن **اليهودية هى دين ، وشعب ، ووطن** .

وقال البرفسور تفى يافوت :

أود أن أقول للدكتور مصطفى خليل : إنه يكون على خطأ كبير ، إذا أصر على التفريق بين الدين والقومية ، وإننا نرفض أن يعتبرنا الدكتور خليل مجرد أصحاب دين لا قومية له ، فنحن نعتبر اليهودية ديننا وشعبنا ووطننا ، وأحب أن أذكر الدكتور خليل بأن الشرق الأوسط كان موطن الديانات السماوية ؛ المسيحية ، والإسلامية ، واليهودية ، ولم يكن موطن قوميات ، أما القومية ، فقد كانت من ابتكار الأوربيين ، الذين أزعجهم انتشار الحروب الدينية فى أوروبا ، فابتكروا الفكرة القومية للتخفيف من حدة الصراع الدينى ، فى أوربا . ومن خلال هذا الشعار شعار القومية ، حاولوا الانتقام من شعوب الشرق الأوسط ، فباعوا ابتكارهم إلى شعوب الشرق الأوسط ، وهكذا أصبحت حياة الشباب فى الشرق الأوسط تتوه فى الحروب القومية » .

ليت د . مصطفى خليل ، ود . فؤاد زكريا وأمثالهما ينتفعون بهذا الدرس ، الذى لقنه لهم رجال إسرائيل !

ومما ينبغى أن أذكره هنا ، ما قرأته أخيرا ، وأنا أدفع بالكتاب إلى المطبعة ، وذلك فيما كتبه الكاتب السياسى الشهير محمد حسنين هيكل فى مقاله بصحيفة « أخبار اليوم » القاهرية ، يوم السبت ١٩٨٧/١/٢٤ م ، عن لقائه بأشهر علماء الطبيعة فى عصرنا « اينشتاين » صاحب نظرية « النسبية » الذى فتح الباب للعصر النووى .

لقد ذهب للقائه وحواره ، وذهنه مشحون بأسئلة شتى ، حول العلم ووثباته فى القرن العشرين ؛ القنبلة الذرية ، وإنجازات اليوم ، وتوقعات الغد .

كان هذا اللقاء فى الفترة الأولى لثورة ٢٣ يوليو ، قبل أن يبرز اسم جمال عبد الناصر ، وفوجىء هيكل بأن الرجل هو الذى بدأ يسأله ، وقال هيكل فى دهشة : إنه لم يخطر لى أن لديه ما يسألنى فيه .. الطبيعى أن أسأله أنا !

أتدرون عن أى شىء سأله ؟

سأله عن قادة الثورة الجديدة فى مصر : هل تعرف ما الذى ينوون عمله بأهلى ؟!

يقول هيكل : ومرة أخرى كانت دهشتى حقيقية . ولاحظ ، وأضاف مفسرا : أهلى من اليهود .. هؤلاء الذين يعيشون فى إسرائيل .

يقول هيكل : وتذكرت لحظتها فقط – حقيقة – أنه يهودى . كان فى وعيى وفهمى وتقديرى باستمرار ، أنه « العالم » ، ولم أصنفه فى خاطرى على أساس دينى أو عرقى . وها هو ذا الآن يسألنى عن أهله فى إسرائيل ! وأول سؤال ! اهـ .

مصريـــة .. عربيـــة .. إسلاميـــة

بعض الذين كتبوا مؤيدين للعلمانية ، معارضين للحل الإسلامى ، أو لتطبيق الشريعة الإسلامية ، فى مصر خاصة ، أثاروا قضية لا مبرر لإثارتها ، وهى قضية « الوطنية المصرية » فى مقابل « الدعوة الإسلامية » .

وقد ترك بعضهم الأسلوب العقلى والعلمى إلى الأسلوب الخطابى والعاطفى ، ليتغنى بحب مصر ، ويتغزل بمحاسنها ، كما كان يفعل قديما شعراء الهوى العذرى ، من أمثال قيس ليلى ، وجميل بثينة ، وكثيّر عزة !

ومن هؤلاء الأستاذ فرج فودة فى كتابه « قبل السقوط » إذ يقول :

« ويا مصر ، يعلم الله أنى أحبك بلا حدود ، وأتعشقك حتى آخر قطرة من دمى ، وأتعبد فى محرابك بكل ذرة من كيانى (كذا) وأدفع حياتى كلها ، ثمنا لبقائك متماسكة ... »[1] !

وفى مقام آخر ، كتب مقالا تحت عنوان « مصرية .. مصرية » !

ونقول للدكتور فودة ومن على شاكلته : لك أن تحب مصر كما تشاء ، وأن تتعشقها كما تريد ، فحب الإنسان لوطنه عاطفة فطرية ، وقد شاع بين المسلمين من قديم أن حب الوطن من الإيمان ، وظنوه حديثا ، وما هو بحديث ، ولكن المهم أن المعنى لم يعترض عليه أحد .

وكيف يعترض معترض على حب الوطـن ، والنبى ﷺ خاطب وطنـه « مكة » حين خرج منها مهاجرا بقوله : « أما إنك أحب بلاد الله إلى الله ، وأحب بلاد الله إلىّ ، ولولا أن قومك أخرجونى منك ، ما خرجت » !

---

(١) ص ٨٦ ، وقد تجاوز الكاتب فى عبارته ، بما لا يجوز أن يصدر من مسلم ، يعرف حقيقة التوحيد !

ولما ذكر بعض أصحابه « مكة » – وهو فى المدينة – اغرورقت عيناه ﷺ بالدموع ، وقال له : دع القلوب تقر .

وليس هناك تعارض بين النزعة الوطنية الفطرية والنزعة الإسلامية ؛ لأنه لا تعارض بين الخاص والعام ، ولا بين الجزء والكل .

فكما أن عمل المصرى لخير وطنه الخاص مصر ، لا يتنافى مع عمله لخير وطنه العام ، والكبير ، الوطن العربى ، على اعتبار أن مصر جزء من الوطن العربى ، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية ، كما نص على ذلك الدستور المصرى .

كذلك لا تنافى بين عمله لخير مصر وخير العروبة معا ، وعمله لخير الإسلام فى دائرته الرحبة .

فكما أن مصر جزء من الوطن العربى ، هى جزء – بل جزء حيوى ورئيسى – من الوطن الإسلامى ، والشعب المصرى جزء من الأمة الإسلامية – بل هو جزء له مكانته التاريخية والواقعية الخاصة بين أمة الإسلام فى مشارق الأرض ومغاربها .

لماذا تقيم عداوة – إذن – بين المصرية والإسلامية ؟!

إن الإسلاميين كانوا هم السباقين – دائما – للدفاع عن مصر وجهاد أعداء مصر ، وبطولاتهم فى معارك القناة ، وأسماء شهدائهم تتحدث عنهم ، وتشهد لهم .

ومصر – بالنسبة لهم – ليست مجرد وطن ، بل هم ينظرون إليها بوصفها قلعة للإسلام ، وحصنا للغته وثقافته ، ومنطلقا لدعوته ، وملاذا لعقيدته .

يقول الشهيد حسن البنا عن « الوطنية المصرية » : « إننا مصريون بهذه البقعة الكريمة من الأرض ، التى نبتنا فيها ونشأنا عليها ، ومصر بلد مؤمن تلقى الإسلام تلقيا كريما وزاد عنه ، ورد عنه العدوان فى كثير من أدوار التاريخ ، وأخلص فى اعتناقه وطوى عليه أعطف المشاعر ، وأنبل العواطف ، وهو لا يصلح إلا بالإسلام ، ولا يداوى إلا بعقاقيره ، ولا يطب له إلا بعلاجه ، وقد انتهت

إليه – بحكم الظروف الكثيرة – حضانة الفكرة الإسلامية والقيام عليها ، فكيف لا نعمل لمصر ولخير مصر ؟! وكيف لا ندفع عن مصر بكل ما نستطيع ؟! وكيف يقال : إن الإيمان بالمصرية لا يتفق مع ما يجب أن يدعو إليه رجل ينادى بالإسلام ، ويهتف بالإسلام ؟! إننا نعتز بأننا مخلصون لهذا الوطن الحبيب ، عاملون له ، مجاهدون فى سبيل خيره ، وسنظل كذلك ما حيينا ، معتقدين أن هذه هى الحلقة الأولى فى سلسلة النهضة المنشودة ، وأنها جزء من الوطن العربى العام ، وأننا حين نعمل لمصر نعمل للعروبة والشرق والإسلام » ا هـ .

أما إن أراد هؤلاء بـ « المصرية » العزلة عن العرب المسلمين، كما كان يقول سلامة موسى وغيره ، وإنكار انتمائنا العربى والإسلامى ، وإحياء النزعات الإقليمية الضيقة : الفرعونية فى مصر ، والفينيقية فى سورية ، والآشورية فى العراق ، والبربرية فى شمال أفريقيا ، ونحو ذلك ، فنحن أول من يقاوم هذه النزغات الشيطانية ، التى تريد أن تمزق أمتنا ، ليسهل عليها افتراسها . وقد تجاوز الزمن هذه الدعوات ، ولم يعد هنا مكان لمن يقول ، كما قال زعيم مصرى من قبل ، سئل عن موضوع يتعلق بفلسطين ، وما يبيت لها من مؤامرات : أنا رئيس وزراء مصر ، لا رئيس وزراء فلسطين !

ومن هنا نقول لمن يعلنونها : « مصرية .. مصرية » ، ويقفون عند هذا الحد : وسعوا أفقكم ، وانظروا أبعد من أنوفكم ، واعرفوا من أنتم ، ولا تتنكروا لهويتكم الحقيقية بكل أبعادها ، فأنتم مصريون ، عرب ، مسلمون ، ولا شك ، وأولى بكم أن تعلنوها : « مصرية .. عربية .. إسلامية » .

قد يقول بعض العلمانيين : إن الخلاف هنا فى الأولوية . نعنى : أى هذه الدوائر الثلاثة أولى بالعمل لها بالنسبة للمصرى : المصرية أو العربية أو الإسلامية ؟

ورأينا : أن العمل لها كلها فى وقت واحد ممكن ، لتداخل هذه الدوائر وتشابكها ، فالمصرى الذى يعمل لخير وطنه بإخلاص وإتقان ، يخدم بذلك عروبته وإسلامه .

وهو – إن كان عربيا صادقا ، ومسلما واعيا – سيجد أن خير مصر الحقيقى – لا الزائف – هو فى النهاية خير للعروبة والإسلام .

على أن المسلم لا يجد مانعا من دينه أن يبدأ بوطنه ، الذى يعيش على أرضه وينعم بخيراته ، فلا مانع أن يبدأ ببلده وقريته ، التى نشأ فيها ، أو يقيم بين جدرانها ، وفى الحديث الصحيح : « ابدأ بنفسك ، ثم بمن تعول » .

وفى تعاليم الإسلام : أن الأقربين أولى بالمعروف . وأن حق الجيران أوكد من حقوق غيرهم من سائر المسلمين ، وأن أولى الجيران بالرعاية أقربهم بابا منك ، وأن الزكاة تنفق فى إقليمها ، ولا تنقل إلى غيرها ، إلا إذا استغنى هؤلاء ، واحتاج أولئك ، أو أصابتهم مجاعة ، أو نحو ذلك .

ومن هنا لا يجد المسلم حرجا فى دينه أن يعمل لخير الوطن ، الذى يحيا فوق أرضه ، وتحت سمائه .

ولكن الخلاف الحقيقى إنما يكون ، إذا افترض تعارض فعلى بين الدوائر الثلاث : المصرية ، العروبة ، الإسلام !

الذين ينادون بالوطنية المصرية الضيقة ، سيقولون : مصر أولا .

وهذا ما كتبه بعض الصحفيين المصريين فى الخمسينات فى مقالات عدة ، ورد عليهم أبو خلدون ساطع الحصرى - الذى كانوا يلقبونه بفيلسوف القومية العربية - بعدة مقالات صدرت فى كتاب بعد ذلك ، تحت عنوان : « العروبة أولا » . وذلك من خلال منطق « القومى » ، الذى ينظر إلى القضايا الكبرى من أفق أوسع من أفق الإقليمية المحدودة . ومن قرأ « الحصرى » يجد أن منطقه أقوى ، وحججه أنصع .

ولكن نفس المنطق يرد على دعاة القومية العربية المحدودة ، فى مقابل دعاة الإسلامية الرحبة ، والأفق الإسلامى أرحب وأوسع من أفق القومية والإقليمية ، وهو جدير أن يجعل المسلم يقول بملء فيه : بل الإسلام أولا !

والحقيقة التى ينبغى أن نصدع بها بعيدا عن أجواء النفاق السياسى ، أن دين المؤمن أغلى عنده من كل شىء . وأنه إذا افترض تعارض الدين والوطنية والقومية ، فإن الدين لدى المؤمنين به مقدم على غيره . فالدين لا يعوضه شىء ، والوطن قد يعوض بغيره ، وأرض الله واسعة ، ولهذا شرعت الهجرة طلبا للرزق ،

أو طلبا للأمن ، أو طلبا للحرية . وقد قال الله (تعالى) للمضطهدين فى أوطانهم من أجل عقيدتهم ﴿ يا عبادىَ الذين آمنوا ، إن أرضى واسعةٌ ، فإياى فاعبدون ﴾ « العنكبوت : ٥٦ » .

وعندما يكون الله ورسوله فى كفة ، وكل ما يعتز الناس به ويحرصون عليه من أهل وولد وعشيرة ومال ووطن فى كفة أخرى ، ترجح كفة الله ورسوله والجهاد فى سبيله ، وهذا ما صرح به القرآن فى مفاصلة واضحة حاسمة : ﴿ قل : إن كان آباؤكم ، وأبناؤكم ، وإخوانكم ، وأزواجكم ، وعشيرتكم ، وأموال اقترفتموها ، وتجارة تخشون كسادها ، ومساكن ترضونها ، أحبَّ إليكم من اللهِ ورسولِه وجهادٍ فى سبيله ، فتربصوا ، حتى يأتى الله بأمره ، والله لا يهدى القوم الفاسقين ﴾ « التوبة : ٢٤ » .

ولقد ضحى النبى ﷺ وأصحابه بوطنهم مهاجرين فى سبيل الله ، تاركين وراءهم دورهم ، وأهليهم ، وأموالهم ، كما قال القرآن : ﴿ للفقراء المهاجرين ، الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ، يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله ، أولئك هم الصادقون ﴾ « الحشر : ٨ » .

هذا ما يؤمن به المسلم ، الذى يتخذ من القرآن مصدرا لتصوراته وأحكامه ومواقفه ، وهو نفس ما يؤمن به المسيحى المخلص لدينه ، الذى لا يلف ويدور تبعا لأراجيح السياسة ، والذى يؤمن بقول الإنجيل ، إذ يروى لنا متى عن المسيح (عليه السلام) : « فيما هو يتكلم مع الجموع ، إذا أمه وإخوته قد وقفوا خارجا يريدون أن يكلموه . فقال له واحد : إن أمك وإخوتك واقفون خارجا يريدون أن يكلموك . فأجاب وقال للذى قال له : من أمى ؟! ومن إخوتى ؟! ثم أومأ بيده إلى تلاميذه ، وقال : هؤلاء هم أمى وإخوتى ؛ لأن كل من يعمل مشيئة أبى الذى فى السموات ، هو أخى وأختى وأمى » « متى ١٢ : ٤٦ — ٥٠ » .

مشكلة د . فرج فودة — وهى مشكلة من يفكر تفكيره — أنه ينظر إلى الإسلام باعتباره عاطفة دينية ، يمتلىء بها الوجدان ، ويحلق بها الإنسان ، ولا ينظر إليه باعتباره مصدرا ، يوجه تفكير المسلم وشعوره وسلوكه ، وأنه منهج متميز للحياة ، له حكمه وموقفه فى تحديد أسس التعامل والعلاقات بين الإنسان ونفسه ، وبين الإنسان وربه ، وبين الإنسان وأسرته ، وبين الإنسان ومجتمعه ،

وبين الناس فى المجتمع الواحد بعضهم وبعض ، وبين المجتمعات الإنسانية فى حالة السلم وفى حالة الحرب ، وله فى ذلك أصول وضوابط متفق عليها ، وتفريعات نختلف فيها ، وقد جاء فى الحديث : « لا يؤمن أحدكم ، حتى يكون هواه تبعا لما جئت به » .

لقد أجمع علماء المسلمين من كل المذاهب ، وفى كل العصور ، على أن الشريعة حاكمة على جميع أفعال المكلفين ، ولا يخلو فعل المكلف ، صغر أم كبر ، من حكم شرعى من الأحكام الخمسة المعروفة ؛ وهى : الوجوب ، والاستحباب ، والحرمة ، والكراهة ، والإباحة .

ولهذا يستغرب المرء من الكاتبين المنتسبين إلى الإسلام ، حين يصدرون أحكاما هائلة توجب على المسلمين أن يفعلوا كذا وكذا ، وأن يتركوا كذا وكذا ، جاهلين أو متجاهلين أن المسلم إنسان « ملتزم » بمنهج ربانى ، حدد له ولاءه وانتماءه وعلاقاته وارتباطاته ، فمن أحكامه يستمد ، وعلى ضوئه يسير ، وبتوجيهه يحب ويكره ، ويرضى ويسخط .

علمانيـــون ومتدينـــون !!

استدل د . فؤاد زكريا ، على مشروعية العلمانية فى المجتمعات الإسلامية بشبهات ، لا قيمة لها من الناحية العلمية والمنطقية ....

من ذلك قوله : إن الزعيم مصطفى النحاس كان رجلا متدينا ، لا يشك فى تدينه ، ومع هذا كان يدين بالعلمانية !

ويمكننى أن أضيف إلى ما ذكره الدكتور رجلا آخر ، كان يلقب بـ « الرئيس المؤمن » ، وكان له علامة سجود فى جبهته ، وكان يعتلى المنبر ويؤم المصلين فى بعض الأحيان ، وهو – مع هذا – صاحب المقولة المشهورة : لا دين فى السياسة ، ولا سياسة فى الدين !

وإنى لأعجب كيف يهبط الدكتور إلى هذا المستوى من الاستدلال المتهافت ، الذى لا يقوم على علم ولا منطق .

ذلك لأن من المعلوم البين لأى مسلم ، عنده مبادىء معرفة بالإسلام ، أن تصرفات الأفراد – أيا كانوا – لا تكون دليلا على مشروعية ما صنعوا ؛ لأن أعمالهم وأقوالهم قابلة للصواب والخطأ ، ما داموا غير معصومين . وإنما توزن تصرفاتهم بميزان الشرع المعصوم ، فما وافقه فهو مقبول ، وما خالفه فهو رد .

وما أبلغ ما قاله ابن حزم ، لمن يستدل بقول أحد الأئمة الكبار فى بعض المسائل : لا حجة فى قول أحد دون رسول الله ﷺ .

بل أكثر من ذلك أن ابن عباس (رضى الله عنهما) قال لمن احتج بقول أبى بكر أو عمر أو فعلهما (رضى الله عنهما) فى مواجهة بعض السنن النبوية ، قال : يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء ! أقول : قال رسول الله ﷺ وتقولون : قال أبو بكر وعمر !!!

فإذا كان مثل مالك وأبى حنيفة والشافعى وأحمد ، بل مثل أبى بكر وعمر ، وغيرهما من الصحابة الكرام ، لا يحتج بما قالوه أو فعلوه ، إذا لم يسنده دليل شرعى ، فكيف يحتج بتصرف زيد وعمرو من الناس ؟! هذا خطأ منهجى فى الاستدلال ، لا يجوز اللجوء إليه .

على أن القول بأن فلانا من الناس كان متدينا ، وهو يدين بالعلمانية ، بمعنى أنه يرفض تحكيم شريعة الله ، قول ينقض آخره أوله ، إذ كيف يعتبر الشخص متدينا ، وهو يرفض حكم الله وحكم رسوله ، وصريح القرآن يقول : ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة ، إذا قضى الله ورسوله أمرا ، أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، ومن يعص الله ورسوله ، فقد ضل ضلالا مبينا ﴾ « الأحزاب : ٣٦ » .

وقال تعالى : ﴿ إنما كان قول المؤمنين ، إذا دعوا إلى الله ورسوله ، ليحكم بينهم ، أن يقولوا : سمعنا وأطعنا ، وأولئك هم المفلحون ﴾ « النور : ٥١ ».

وإذا وجد واحد من الزعماء ، يصلى ويصوم ويحج ويعتمر ، وهو – مع هذا – يؤمن بالعلمانية سبيلا للحكم ، فمثل هذا ربما وقع نتيجة لازدواج الشخصية ، الذى أصيب به كثير من المسلمين ، فغدت حياتهم متباينة متناقضة ، فهو يؤدى الفرائض الشخصية ، ويمارس الشعائر التعبدية ، ولكنه لا يحيا فى بيته وأسرته حياة إسلامية ، فزوجته أو ابنته تخرج متبرجة ، قد تغشى حفلات الرقص ، وهو نفسه قد يفعل هذا ، فيراقص ، أو يجلس على موائد الخمر ، وإن لم يشربها ، وكل هذا من المحرمات اليقينية فى دين الله ، فإذا سألته: كيف يستقيم هذا مع الصلاة والصوم ؟! قال : هذه نقرة ، وتلك نقرة !

ومثل ذلك يقال فى قبول العلمانية والمفاهيم المنافية للإسلام ، عقيدته أو شريعته أو قيمه ، ممن عرف بالتدين الشعائرى التقليدى . إن هذا ، ولا ريب ، هو التناقض ، الذى يجب الاعتذار عنه ، ولا يجوز الاحتجاج به . إن هذه النماذج ثمرة لفترة « التجهيل » ، التى مر بها المسلمون ، عندما دخل عليهم الاستعمار الثقافى المصاحب للاستعمار العسكرى ، والذى استعمر بعد رحيله ، والذى يعده أولو الألباب أشد خطرا من الاستعمار العسكرى .

إن كثيرين من أبناء ذلك الجيل ، الذى تربى فى ظل المدارس المدنية ، التى أشرف الاستعمار على مناهجها وحدد أهدافها ووسائلها ، وصبغها بالصبغة التى يريد ، وكان من أول أهدافها تجهيل المسلمين بإسلامهم ، بل تشويه صورته فى أذهانهم ، فى مقابل تنظيم كل ما هو عربى .

فلا غرو إن جهل أكثر هؤلاء حقيقة الإسلام ، وشموله وتوازنه ، فحسبوا الإسلام نصرانية أخرى ؛ عقيدة بلا شريعة ، أو سلاما بلا جهاد ، أو دينا بلا دولة ، بالمعنى الذى يفهمه الغربى المسيحى من كلمة « دين » .

هذا بعض ما يمكن أن نعتذر به عن زعيم مثل مصطفى النحاس ، إن صح أنه بقى على إيمانه بالعلمانية ، فقد ذكر فى بعض المناسبات الدينية أنه يؤمن بالإسلام عقيدة ونظاما ، ونرجو أن يكون هذا ما توفاه الله عليه ، وختم له به .

وما أصدق ما قاله الإمام ابن القيم تعقيبا على عبارات بعض مشاهير الصوفية ، مما لا يتفق مضمونه مع الإسلام ، قال : أقصى ما يعتذر به عمن قال هذا أن يكون شاطحا معترفا بشطحه ، أو جاهلا معذورا بجهله !

قيام الصحوة الإسلامية
بين الحقائق والأوهام

قيام الصحوة الإسلامية
بين الحقائق والأوهام

عرض د . فؤاد زكريا للحديث عن الصحوة الإسلامية ، وقيام الجماعات الدينية فى مصر ، فى أكثر من موضع ، وأكثر من مناسبة ، وحاول جاهدا أن يعلل ويفسر أسباب ظهورها وبروزها ، وفرضها نفسها على الساحة السياسية والثقافية ، وسيطرتها على قاعدة عريضة واسعة من أبناء مصر فى الجامعات والمعاهد وغيرها .

ولكنه مع قدرته فى التمحل ، وبراعته فى الفرار من الحقائق الناصعة ونعومة ملمسه فى تناول القضايا الشائكة ، جاء حديثه مضطربا متناقضا ، منافيا لأبسط المسلمات فى الدين والعلم والفكر والتاريخ .

يقول الكاتب : هناك ما يشبه الإجماع بين الباحثين على أن هزيمة ١٩٦٧ ، وما أعقبها من شعور عام بالانكسار ، كانت هى العامل الرئيسى ، الذى أعطى الحركات الدينية فى السبعينات طابعها المميز ، ومن هنا كانت الاتجاهات الدينية فى هذه الفترة بالذات ، توصف بأنها رد فعل على الهزيمة . هو رد فعل اليائسين الذين سدت فى وجوههم الأبواب ، فأخذوا يلتمسون العون من السماء ، أو من التاريخ البعيد ، وبدا لهم أن إحباط الحاضر وظلامه ، لن يتبدد إلا بيقظة وصحوة تعيد أمجاد الإسلام فى عصوره الأولى من جديد . ا هـ .

هذا ما أجمع عليه الباحثون، كما يقول كاتبنا د . زكريا ، ولكنه يرفض - رفضا قاطعا- هذا الإجماع أو شبه الإجماع ؛ لأسباب أو لسببين ذكرهما ، فى غاية الضعف والتهافت :

الأول : زعم أن السنوات التالية لسنة ١٩٦٧ م ، شهدت مظاهرات تطالب بمحاسبة المسئولين عن سنة ١٩٦٧ م ، وتستعجل معركة الثأر ، وفى جميع الحالات كانت الديمقراطية وتحسين أحوال المعيشة من أهم المطالب ، التى تنادى بها الجماهير ، ولم يكن للحركات الدينية دور كبير فى هذه التحركات الشعبية ، بل كانت هناك قوى متعددة ، تغلب عليها الصفة العلمانية ، هى التى تسيطر على الشارع ، وعلى طلبة الجامعات بوجه خاص . وهكذا فإن رد الفعل الأول والتلقائى على الهزيمة ، لم يأت على يد الجماعات الدينية.

وهذا غريب أن يصدر من الكاتب . فرد الفعل على الهزيمة لا يظهر فى اليوم التالى للهزيمة .. إنه تيار يولد وينمو وفق السنن الكونية ، حتى يشب وينضج .. إنه يخط مجراه فى الفكر والشعور والضمير ، حتى ينشىء الإنسان خلقا آخر .

إن الذى ذكره الكاتب من مظاهرات كانت فى نفس الخط ، الذى سبب الهزيمة ، وهى بعض إفرازاته أو مكوناته . وربما كانت من صنع أجهزة السلطة وعملائها .

ولم يكن – على أية حال – متوقعا من الحركات الدينية أن يكون لها دور عقب الهزيمة مباشرة ؛ لأن أبناءها القدامى كانوا وراء القضبان فى السجون والمعتقلات ، وأبناءها الجدد كانوا فى رحم الغيب ، أو فى مهد الطفولة ، لم يشبوا عن الطوق بعد .

ثم يقول الكاتب مشيرا إلى **السبب الثانى** :

« ومن جهة أخرى ، فلو كان ظهور هذه الاتجاهات الدينية رد فعل بأى معنى على الهزيمة ، لارتبط به ظهور برامج خطط ، لدى هذه الجماعات تساعد على تجاوز هذه الهزيمة ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ... إلخ » .

ولا أدرى كيف يفهم الكاتب رد الفعل ، إنه يريد أن يرسم له صورة ، لا تنطبق إلا على فئته ، التى يسميها « التقدميين » .

ولكن رد الفعل ، الذى فهمه كل الناس خاصتهم وعامتهم ، يتمثل فى ذلك الشعور العارم العام بأن الناس فى حاجة إلى الله ، والاستقامة على أمره ، والاستمساك بدينه . وهذا أمر طبيعى بالنسبة لأى إنسان : أن ترده الشدائد إلى الله ، فيدعو ربه منيبا إليه . وهو أكثر طبيعية بالنسبة لشعب كالشعب المصرى ، عميق الحاسة الدينية ، ولا يحرك كوامنه وقدراته شىء ، كما تحركه كلمات الدين والإيمان .

أجل ، كان شعور الجميع أن الوطن فى حاجة إلى بناء الإنسان ، الذى خربته الأوضاع الفاسدة ، والأفكار المستوردة ، ولا أمل فى نصر أو رخاء أو استقرار ، ما لم يتكون هذا الإنسان الصالح ، الذى يصنع الله به النصر والتنمية والتقدم والرخاء .

فلا غرو أن يكون التركيز على بناء الإنسان على العقيدة السليمة ، والعبادة الصحيحة، والأخلاق الفاضلة ، وأن تقوم الجماعات الإسلامية على هذاالأساس، وإن شابها فى بعض الأوقات شىء من الشطح ، أو الغلو، نتيجة لتعدد المدارس المؤثرة ، أو لقلة الموجهين الثقات ، أو لغيابهم عن الساحة فى أول الأمر ، حيث كان بعضهم لا زال فى غياهب السجون ، وبعضهم لا زال فى أرض الهجرة . ولم يلبث الأمر قليلا ، حتى اعتدل الميزان ، وغلب التوسط على التطرف ، وساد تيار الوسطية المعتدل المستنير .

إن مشكلاتنا يا دكتور ليست فى « نقص برامج التنمية » ، وإن كانت ضرورية ولابد منها ، وإعدادها فرض على العاملين للإسلام ، وقد أعدوا منها الكثير .

ولكن المشكلة هى فقدان الإنسان ، هدف التنمية ، ووسيلتها ، وصانعها ، الإنسان الذى يتميز بوعى العقل ، وصحوة الضمير ، وصدق العزيمة ، وطهارة السلوك ، وهذا هو الفراغ الملموس ، الذى تحاول الجماعات الإسلامية أن تملأه .

لقد كال الكاتب التهم جزافا لشباب الجماعات الإسلامية ، وأفرغ كل ما فى جعبته من صفات الذم على هذا الشباب ، من تعطيل العقل ، وتجميد الفكر ، وملكة النقد والابتكار ، والطاعة العمياء ، للرؤساء أو « الأمراء » ... إلخ ما قال !

والحقيقة أن الكاتب هنا مخطئ فى عدة أمور :

مخطئ فى التعميم ، حيث لا ينبغى التعميم ، فلم يكن كل الشباب كما وصف !

ومخطئ فى المبالغة ، حيث يحاول أن يضخم بعض المآخذ ، وينظر إليها بميكرسكوب !

ومخطىء فى تجاهل الجوانب المضيئة فى حياة هذا الشباب؛ من غيرة ، وطهارة ، واستقامة ، واستعداد للتضحية فى سبيل الله ، ونصرة الإسلام!

ويبدو أن كاتبنا لم يخالط هؤلاء الشباب ، ولم ينظر إليهم إلا أنهم خصوم فكرته ، فخلع عليهم كل قبيح ، وسلب منهم كل جميل ، وما هذا من الإنصاف فى شيء .

وأشهد ، لقد خالطت هؤلاء الشباب فى مخيماتهم ، وحلقاتهم ، وجامعاتهم ومساكنهم الجامعية ، وزارنى الكثير منهم، فوجدتهم - والله - خير ما فى مصر ، وأعظم ما فى مصر؛ إيمانا وخلقا ونظافة وعملا وبذلا ، وقدرة على العطاء دون مقابل ، إلا ابتغاء رضوان الله تعالى .

وقد كان فى بعضهم - كما أشرت - بعض الميل إلى التشدد والتنطع ، فلما أرشدوا إلى الطريق ممن يثقون بعلمه ودينه ، سرعان ما رجعوا إلى الصراط المستقيم ، راضين مطمئنين ، وسرعان ما نفوا الخبث من بينهم ، كما ينفى الكير خبث الحديد .

ويعود الكاتب إلى الحديث عن انتشار الحركات الدينية فى السبعينات ، فيضيف إلى ما ذكره ، ما سماه « عامل الدعم والتشجيع » ، « فليس من شك فى أن الدولة تغاضت فى ذلك الحين عن نشاط الجماعات الدينية ، بل إن البعض يذهب إلى حد القول أنها ساعدت على تدريب فئات منها . وكان هذا الموقف ، هو الخطأ الرئيسى الثانى ، الذى وقعت فيه ثورة يوليو فى تعاملها مع التيار الدينى . فبعد عنف الستينات جاءت مغازلة السبعينات ... وبعبارة أخرى : كانت السياسة الرسمية هى الاستعانة بالحركات الدينية ، إلى المدى الذى تفيد فيه

الدولة ، وتساعدها على تحقيق أهداف خاصة ، رسمتها لنفسها داخليا وخارجيا »
اهـ ، بحروفه .

والملاحظ أن أكثر ما يضايق كاتبنا الدكتور ، هو تغاضى الدولة عن نشاط « الجماعات الدينية » على حد تعبيزه .

أجل ، إن الذى آلم د . فؤاد زكريا ، ومن على شاكلته ، أن الدولة فى عهد السادات سمحت للتيار الإسلامى أن يتنفس ويعبر عن نفسه ، كما سمح لكل التيارات الأخرى ، التى انفردت بالميدان فترات طويلة من الزمن ، ووثبت على أجهزة الإعلام توجهها لحساب مبادئها وأهدافها . فى الوقت الذى كان التيار الإسلامى سجينا ، تخنق أنفاسه ، وكان أبناؤه تشوى السياط جلودهم ، وتنهش الكلاب لحومهم ، وتسحق آلات التعذيب عظامهم .

فهو – دائما – يستعدى السلطة على هذا التيار ، ويستثيرها لمعاداته ، بالتصريح حينا ، وبالتلميح دائما .

إن الكاتب يزعم أنه من أنصار الحرية والديمقراطية ، ولكنه يريدها حرية لكل التيارات ، إلا التيار الإسلامى .

أحـــرام على بلابلــه الـــدو ح حلال للطير من كل جنس؟!
كل دار أحـــق بالأهـــل إلا فى خبيث من المذاهب رجس !

أما الدعم والتشجيع الذى زعمه ، فقد كان لفئة خاصة محدودة ، هى « جماعة التكفير والهجرة » ، ولم يكن ذلك لوجه الله ، بل لتستخدمها فيما بعد فى ضرب الحركات الدينية الأخرى .

ولو كان هناك دعم وتشجيع حقيقى ، لحظيت به كبرى الحركات الإسلامية فى مصر والعالم العربى ، وهى حركة الإخوان المسلمين ، التى لم تستطع أن تحصل على وجود قانونى لها ، وأن ترد إليها بعض حقوقها وممتلكاتها ودورها ومؤسساتها ، وهى تقدر بعشرات الملايين . ولولا وجود مجلة « الدعوة » ، التى كان ترخيصها باسم المرحوم صالح عشماوى ، الذى كان محافظا على صدورها ، حتى لا تسقط رخصتها ، ما وجد الإخوان سبيلا للتعبير عن أنفسهم .

الواقع أننى فى حيرة من أمر كاتبنا فى كثير مما يكتبه عن الصحوة الإسلامية والحركة الإسلامية ، ترى أهو عاجز أن يفهم ، وهو أستاذ الفلسفة ورئيس قسمها ؟! أم هو لا يريد أن يفهم ، كما يلوى الإنسان عنقه ، أو يشيح بوجهه أو يغمض عينيه ، إذا رأى شيئا يكرهه ، أو يؤذيه مجرد رؤيته ؟! أم هو يفهم ويعرف ، ولكنه يكابر ، ولا يريد أن يعلن ، كالذين قال الله فيهم : ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ، ظلما وعلوا ﴾ « النمل : ١٤ » .

الحق أن كاتبنا – أستاذ الفلسفة – فى تحليله لأسباب الصحوة الإسلامية ، وقيام الجماعات الإسلامية فى الجامعات وغيرها ، مخطىء من عدة أوجه :

١ – **هو مخطىء** فى محاولته الجاهدة لتبسيط أسباب الصحوة وعواملها ، وردها إلى سبب واحد لا شريك له ، شأن أصحاب التفسير الواحدى للتاريخ .

ومما لا يخفى ، أن الصحوة ظاهرة لها أسبابها الدينية أولا ، ثم العقلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ومحاولته تغليب سبب على آخر ، بالادعاء ، أو بالتكلف ، أو بالتمحل أمر يرده المنطق والواقع .

٢ – **وهو مخطىء** فى اعتباره الصحوة حالة طارئة ، أو حالة شاذة ، خلاف الأصل ، كما يقول الفقهاء .

والواقع أن الأصل فى أبناء الإسلام هو اليقظة والصحوة ، وهو الولاء للإسلام والاعتزاز بالانتماء للإسلام ، والالتزام بفرائضه وآدابه ، وعلماؤنا يقولون : ما جاء موافقا للأصل لا يسأل عنه . وما جاء على خلاف الأصل يحفظ ، ولا يقاس عليه .

ولكن الكاتب وأمثاله من العلمانيين يعتبرون ما كان فى عهود التخلف المتبلد ، والاستعمار المتحكم ، والطغيان المتسلط ، هو الأصل . ويقولون : لم تعرف فى مصر فى الفترة الماضية هذا اللون من التدين العنيد ، يريدون أن يجعلوا ذلك التدين المنقوص هو الأصل .

٣ – **وهو مخطىء** فى ظنه أن التيارالإسلامى ينحصر فى شباب الجماعات الإسلامية ، ولا شك أنهم يمثلون العصب الحى ، واللسان المعبر للتيار الإسلامى ، ولكن هذا التيار يتمثل فى قاعدة واسعة عريضة من أبناء مصر ، ويتغلغل فى كل

الأوساط ، وفى جميع الطبقات ، وقد نبه على هذه الحقيقة المستشار عبد الرحمن عياد ، نائب رئيس محكمة النقض فى القاهرة ، فى رده على د . فؤاد زكريا ، فى الإهرام ، وهذا أمر لا يجهله أى راصد يقظ لما يمور فى أعماق الشعب المصرى ، وما يشغل عقله وقلبه ، وما يؤثر فى تفكيره وسلوكه .

٤ – **وهو مخطئ** فى اعتباره الصحوة المعاصرة بنت اليوم أو وليدة الأمس القريب . والمراقبون الأيقاظ يعلمون – علم اليقين – أن صحوة اليوم امتداد لصحوات سابقة ، وثمرة لجهود حركات إسلامية كبيرة ، وجهاد مجددين إسلاميين مخلصين ، صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ، ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا .

ولا ريب أن ما قدمه هؤلاء من تضحيات ، وما صبروا عليه من تعذيب وتنكيل ، وما خلفوه وراءهم من فكر إسلامى ملأ المكتبات ، كان بعض الشموع ، التى أضاءت الطريق أمام الشباب فى ظلمات التيه والضياع .

٥ – **وهو مخطئ** – كذلك – فى فهمه لطبيعة الشعب المصرى ، وعدم الغوص فى أعماقها ، فالشعب المصرى شعب متدين ، وطبيعته دينية ، ولا يحركه شيء ، كما يحركه الدين ، وهو قديما بنى الأهرام باسم الدين ، وفى العهود الإسلامية انتصر على الصليبيين والتتار باسم الدين ، وحديثا قاوم اليهود والإنجليز باسم الدين ، والانتصار فى معركة العبور ، واقتحام خط بارليف فى حرب رمضان ، إنما تحقق باسم الدين . ومن تجاهل هذا ، فإنما يتجاهل الحق والواقع والتاريخ .

٦ – **وهو مخطئ** كذلك فى ظنه أن الصحوة يمكن أن يصنعها حاكم كالسادات أو غيره ، والصحوة الحقيقية لا يصنعها قرار حاكم ، مهما يكن دهاؤه وقدرته ، إنه يمكن أن يصنع مظاهر و« فترينات » دينية ، تقوم على الموالد والاحتفالات والدعاوى الكاذبة ومواكب النفاق ، وخطب الإطراء من فقهاء السلطة ، أو علماء الشرطة ، ولكنه أقل وأذل وأعجز من أن يصنع تدينا حقيقيا والتزاما إسلاميا ؛ ينبع من القلب ، ويتجسد فى عمل بالإسلام ، وعمل للإسلام ، ودعوة إلى الإسلام .

وقد عجز السادات ، ومن قبله ممن كان أشد عتيا منه عن إقامة حزب سياسى جماهيرى ، يتغلغل طواعية فى قواعد الشعب ، فأخفق الجميع إلى اليوم إخفاقا ذريعا من هيئة التحرير ، إلى الاتحاد القومى ، إلى الاتحاد الاشتراكى ، إلى حزب مصر ، إلى الحزب الوطنى الديمقراطى . فكيف عجز الحاكم وأخفق وفشل فى إقامة حزب شعبى سياسى ، مع ما له من نفوذ وسلطان ، وما يملك من سيف المعز وذهبه ، وما لديه من إمكانات الدعاية والإعلام ، ثم يقدر على أن ينشىء بإرادته صحوة إسلامية تمتد امتداد أشعة الشمس فى الشعب كله ، وخصوصا فى شبابه المثقف ، الذى هو بهجة الحاضر وأمل المستقبل ؟!

٧ – **وهو مخطىء** – أيضا – فى ظنه أن الصحوة مقصورة على مصر ، حتى يربطها بحاكم من حكامها ، أو بعهد من عهودها . إن الصحوة أوسع فى المكان من مصر ، كما أنها أبعد فى الزمان من عهد حاكم بعينه .

إنها صحوة فى العالم العربى كله مشرقه ومغربه ، بل فى العالم الإسلامى كله آسيويه وأفريقيه ، بل هى صحوة امتدت خارج العالم الإسلامى ، فقد رأيت آثارها فى أوربة وأمريكا ، وبلاد الشرق الأقصى ، حتى رأيت شبابا يذهبون من بلاد الخليج والعالم العربى إلى أوربا وأمريكا للدراسة ، غير ملتزمين بالإسلام ، فيعودون من هناك ملتزمين به ، فكرا وسلوكا ، ودعوة وجهادا !

فلو افترضنا – وفرض المستحيل جائز ، كما يقولون – أن الصحوة فى مصر صنعها الحاكم المقتول ، فمن ذا الذى صنع الصحوة فى كل أنحاء العالم ؟!

إن الصحوة هى الشىء الوحيد المنطقى والطبيعى فى منطقتنا العربية والإسلامية ، وتيارها هو التيار الفذ المعبر عن ضمير الأمة ، وعن هويتها ، وعن آمالها وطموحاتها ، وهو القادر على البقاء والصمود والانتصار فى وجه الأعاصير ؛ لأنه يمثل الحق النافع ، لا الزبد المنتفش الرابى على السطح ﴿ فأما الزبد ، فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس ، فيمكث فى الأرض ﴾ « الرعد : ١٧ » .

موقف
الاستعمار والصهيونية
من الصحوة الإسلامية

موقف الاستعمار والصهيونية من الصحوة الإسلامية

ومن اجتراءات الكاتب – محامي العلمانية – وما أكثر اجتراءاته ! قوله :

« وفى اعتقادى أن من أشد أساطير حياتنا بطلانا ، القول الذى يشيعه كثير من أشياع الحركة الإسلامية بأن الاستعمار بوجه عام ، والصهيونية بوجه خاص ، يخشون الصحوة الإسلامية ، ويعملون على محاربتها ؛ ففى مصر كان السادات يشجع التيار الإسلامى فى نفس اللحظة ، التى قرر فيها أن يكون توجهه أمريكيا ؛ وفى السعودية يظهر التحالف بين التزمت الإسلامى الذى يرعى معظم الحركات الإسلامية فى الأقطار العربية رعاية مادية ومعنوية ، وبين خدمة المصالح الأمريكية ، بصورة لا تخطئها العين ؛ وفى السودان أصبح الإخوان حلفاء النميرى حين طبق شريعته ، التى لم يكن لها من الإسلام إلا الاسم .... وفى إسرائيل تقف سلطات الاحتلال إلى جانب الطلاب ، المنتمين إلى الجماعات الإسلامية فى جامعات الأرض المحتلة .

ولا أدرى كيف يجترئ الكاتب على مثل هذا القول ، وآلاف الشواهد تكذبه ؟! وكيف يطاوعه قلمه أن يكتبه ، وهو يعلم فى قرارة نفسه أن الحركة الإسلامية مضطهدة من الغرب والشرق على السواء ، وأن ما حاق بها من محن ومآسى مريرة ، كان بإيحاء القوى الخارجية المعادية للإسلام ؟!

والحق أن ما يقوله الكاتب مخالف تمام المخالفة لمنطق الدين ، الذى تعلن نصوصه القاطعة موقف القوم من الإسلام وأهله ، وخصوصا العاملين والمتحركين منهم ؛ يقول القرآن :

﴿ ولن ترضى عنك اليهود ، ولا النصارى ، حتى تتبع ملتهم ﴾ « البقرة : ١٢٠ » .

﴿ يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ، ولو كره الكافرون ﴾ « التوبة : ٣٢ » .

﴿ ولا يزالون يقاتلونكم ، حتى يردوكم عن دينكم ، إن استطاعوا﴾. « البقرة : ٢١٧ » .

وهو مخالف تمام المخالفة لمنطق التاريخ ؛ فمنذ الصراع مع بنى قينقاع ، وبنى النضير وبنى قريظة من اليهود ؛ ومنذ معركة مؤتة ، وغزوة تبوك ، وموقعة اليرموك مع النصارى ؛ ومعارك حطين ، وبيت المقدس ، والمنصورة ، ودمياط ، وغيرها مع الصليبيين ، والحرب لم تتوقف ، وهى مستمرة ، وإن تغيرت الأسلحة ، وتبدلت الأسماء .

وهو مخالف تمام المخالفة للواقع ، الحافل بالشواهد والأدلة على أن القوم لا يخشون غير صحوة الإسلام ، وخروج المارد من القمقم ، الذى حبس فيه بالقهر أو الحيلة .

وأستطيع أن أنقل هنا شيئا قليلا قليلا ، مما نشرته الصحف العربية من قلق اليهود والصليبيين المستعمرين من الصحوة الإسلامية ، ورعبهم من أى تحرك إسلامى ، وعملهم الدءوب لإخماد كل حركة بالدم والحديد ، خشية أن تتحول إلى ثورة ، فدولة .

على أن ما ينشر بالعربية هو شىء قليل قليل ، مما ينشر باللغات العالمية ، وكذلك ما ينشر هو قليل قليل ، مما يكتب فى تقارير سرية بين دوائر المخابرات ، وصناع القرارات ، وموجهى السياسات ، من وراء الستار .

الوثائق والحقائق تتكلم :

ولن أعتمد – فيما أثبته هنا عن موقف اليهودية والاستعمار من الصحوة الإسلامية – على استنتاجات الدعاة والمفكرين المسلمين وتنبؤاتهم ، بل على المعلومات الموثقة المنقولة عن المصادر اليهودية والغربية نفسها ، دون تدخل بتفسير أو تعليق . فالحقائق – وحدها – هى التى تتكلم :

(١) نشرت صحيفة « يدعوت أحرنوت » فى ١٩٧٨/٣/١٨ مقالا

رئيسيا ، حللت فيه الهجوم اليهودى على جنوب لبنان ، الذى جرى فى ١٩٧٨/٣/١٥ ، وانتقدت فيه بشدة قيام التليفزيون اليهودى بإجراء مقابلات مع الخائن المارونى سعد حداد ، وانتقدت تمادى التليفزيون اليهودى فى إبراز معالم الفرح والبهجة ، التى عمت القرى المارونية النصرانية ، إزاء احتلال الجيش اليهودى لجزء كبير من جنوب لبنان .

وبررت الصحيفة انتقادها بأن ذلك التصرف الطائش تسبب فى حدوث ردة فعل عنيفة بين المسلمين فى لبنان ، وكل البلاد العربية ، وحتى فى فلسطين المحتلة أيضا ، وأن ذلك قد حرك فيهم الروح الإسلامية من جديد ، وهو الأمر الذى ظلت « إسرائيل » وأصدقاؤها يحاولون كبته ، والقضاء عليه طيلة الثلاثين عاما الماضية .

وأردفت الصحيفة تحليلها قائلة :

« إن على وسائل إعلامنا أن لا تنسى حقيقة هامة ، هى جزء من استراتيجية إسرائيل فى حربها مع العرب ، هذه الحقيقة هى **أننا قد نجحنا بجهودنا ، وجهود أصدقائنا فى إبعاد الإسلام عن معركتنا مع العرب ، طوال ثلاثين عاما ، ويجب أن يبقى الإسلام بعيدا عن المعركة إلى الأبد** ، ولهذا يجب ألا نغفل لحظة واحدة عن تنفيذ خطتنا فى منع استيقاظ الروح الإسلامية بأى شكل ، وبأى أسلوب ، ولو اقتضى الأمر الاستعانة بأصدقائنا لاستعمال العنف والبطش لإخماد أية بادرة ليقظة الروح الإسلامية فى المنطقة المحيطة بنا » .

واختتمت الصحيفة تحليلها قائلة :

« ولكن تليفزيوننا « الإسرائيلى » وقع فى خطأ أرعن ، كاد أن ينسف كل خططنا ، فقد تسبب هذا التصرف فى إيقاظ الروح الإسلامية ، ولو على نطاق ضيق ، ونخشى أن تستغل الجماعات الإسلامية ، المعروفة بعدائها لإسرائيل ، هذه الفرصة لتحريك المشاعر ضدنا ، وإذا نجحت فى ذلك ، وإذا فشلنا – بالمقابل – فى إقناع « أصدقائنا » بتوجيه ضربة قاضية إليها فى الوقت المناسب ، فإن على إسرائيل حينذاك أن تواجه عدوا حقيقيا « لا وهميا » ، وهو عدو حرصنا أن يبقى بعيدا عن المعركة .

وستجد إسرائيل نفسها فى وضع حرج ، إذا نجح المتعصبون ، أولئك الذين يعتقدون أن أحدهم يدخل الجنة ، إذا قتل يهوديا ، أو إذا قتله يهودى » .

(٢) وفى عددها الصادر فى ١٩٧٨/١٢/١٧ ، وعلى الصفحة السابعة عشرة ، نشرت صحيفة الصنداى تلغراف البريطانية مقالا بقلم يبرغرين دورستورن ، أشار فيه إلى **أن الغربيين يقعون فى خطأ كبير ، حين يظنون أن الخطر الذى يتهدد مصالحهم فى الشرق الأوسط هو خطر الشيوعيين ؛ لأن الخطر الحقيقى الوحيد ، الذى يتهدد مصالح الغربيين وأصدقائهم فى المنطقة هو خطر المسلمين المتطرفين ، الذين تعاظم نشاطهم بشكل مذهل ، رغم كل ما أوقعته بهم النظم ، الصديقة للغرب فى المنطقة ، من محن وتنكيل .**

ويؤكد كاتب المقال أن الأحداث الجارية فى منطقة الشرق الأوسط تشير إلى أن التيار الإسلامى المتطرف ، أصبح قائما فى جميع بلدان المنطقة بدون استثناء .

ويقول الكاتب : **إن أكبر خطأ يرتكبه الغربيون ، هو عدم تفكيرهم – بجدية – بضرورة التدخل العسكرى المباشر فى المنطقة ، فى حالة عجز الأنظمة الصديقة عن كبح جماح المتطرفين المسلمين** ! ويؤكد أن شعور الغربيين بالندم وتأنيب الضمير إزاء تورطهم فى الحرب الفيتنامية ، يجب أن لا يكون سببا فى إقناعهم بعدم استعمال القوة العسكرية ضد المتطرفين المسلمين ؛ **لأن خطر هؤلاء المتطرفين المسلمين لا يقارن بأى خطر آخر ، مهما كان .**

وينهى يبرغرين دورستورن مقاله قائلا :

« إن مجرد الاكتفاء بمراقبة الانتفاضة الإسلامية فى الشرق الأوسط ، لن يفيدنا بشىء ، وإذا لم نبادر إلى مقابلة هذه الانتفاضة بعنف عسكرى ، يفوق عنفها الدينى ، فإننا نكون قد حكمنا على العالم النصرانى بمصير مهين ، يجلبه على نفسه ، إذا استمر تهاوننا فى مواجهة المسلمين المتطرفين » .

(٣) ذكرت صحيفة القبس الكويتية فى عددها الصادر فى ١٩٧٩/١/٢٦ ، نقلا عن وكالات الأنباء العالمية أن موشيه دايان ، قال فى خطاب ألقاه أمام وفد من الأمريكيين اليهود المتعاطفين مع إسرائيل : « إن على

الولايات المتحدة والدول الغربية أن تأخذ العبرة من أحداث إيران الأخيرة ، التى تمخضت عن اندلاع ثورة إسلامية ، بشكل لم يكن متوقعا أبدا » .

وقال دايان :

إن على دول الغرب ، وعلى رأسها الولايات المتحدة أن تعطى اهتماما أكبر لإسرائيل باعتبارها خط الدفاع عن الحضارة الغربية ، فى وجه أعاصير الثورة الإسلامية ، التى بدأت من إيران ، والتى من الممكن أن تهب بشكل مفاجىء وسريع ومذهل فى أية منطقة أخرى فى العالم العربى ، وربما فى تركيا وأفغانستان أيضا .

وبنبرة غاضبة حاقدة **أكد موشيه دايان أن عدوه الأول هو الإخوان المسلمون ، وأنه لن يطمئن على مستقبل إسرائيل إلا إذا تم القضاء عليهم .**

وانتقل موشيه دايان بعد ذلك إلى تهديد عرب فلسطين المحتلة المسلمين قائلا :

« إن عليهم أن يدركوا أن إسرائيل لن تسمح بانجرافهم نحو الاتجاهات الإسلامية المتعصبة ، وأنه فى الوقت الذى تشعر فيه إسرائيل أن العرب ، الذين بقوا فى فلسطين قد بدأوا فى التمسك بالاتجاهات الإسلامية المتعصبة ، فإنها لن تتردد فى القذف بهم بعيدا ، لينضموا إلى إخوانهم « اللاجئين » .

(**٤**) وفى تعليقها على أحداث إيران وتركيا قالت صحيفة « كمشلر الفايجلر » ، التى تصدر فى كولونيا بألمانيا الغربية :

«إن الأحداث الأخيرة فى تركيا وإيران، وعودة نشاط الاتجاه الإسلامى فى مصر ، وغيرها من الدول العربية ، تعطى الدليل على أن الإسلام وحده ، وليست الدول الكبرى أو الأنظمة الموالية لها ، هو الذى يلعب الدور الرئيسى فى منطقة الشرق الأوسط » .

وقالت الصحيفة «إن على الغرب أن يدرك -الآن- أن المستقبل القريب ، سيشهد تحولا جذريا فى منطقة الشرق الأوسط لمصلحة الاتجاهات الإسلامية ، وعلى الغرب ، إذا أراد المحافظة على الحد الأدنى من مصالحه فى الشرق الأوسط ،

أن يبدى مرونة فى تفهم مقاصد الاتجاهات الإسلامية ، التى تسعى للحصول على كيان جديد قوى ، يتلاءم مع « الإسلام » .

(٥) نشرت صحيفة الجروزلم بوست الصهيونية ، فى عددها الصادر فى ١٩٧٨/٩/٢٥ ، مقالا كتبه حاييم هيرتزوغ السفير اليهودى السابق لدى الأمم المتحدة ، تحت عنوان « كى لا نخسر الأصدقاء ، ونشد من عضد الأعداء » قال فيه :

« إن ظهور حركة اليقظة الإسلامية بهذه الصورة المفاجئة المذهلة ، قد أظهرت بوضوح أن جميع البعثات الدبلوماسية ، وقبل هؤلاء جميعا ، وكالة الاستخبارات الأمريكية ، كانت تغط فى سبات عميق » .

وقال هيرتزوغ :

« إن معلومات كثيرة عن طبيعة الإسلام وعن القوى الإسلامية الفعالة النشطة ، كانت متوفرة لدى زعماء الغرب ، وخاصة أولئك المسئولين عن الأمن فى واشنطن ، وأن جهودا كثيرة بذلت لكبت نشاط الحركات الإسلامية المتعصبة ، ولكن الأحداث الأخيرة فى المنطقة الإسلامية ، **وعودة الاتجاه الإسلامى ليمارس نشاطه على نطاق واسع فى مصر وأفغانستان وسوريا وتركيا وإيران وغيرها ، قد أظهرت أن جميع الأساليب ، التى اتبعت لكبت نشاط الحركات الإسلامية كانت أساليب فاشلة على المدى البعيد ، رغم ما حققته من نجاح لفترات قصيرة » .**

وأردف حاييم هيرتزوغ قائلا :

« إننا نشهد اليوم ظاهرة غريبة ومثيرة للاهتمام ، وتحمل فى ثناياها الشر للمجتمع الغربى بأسره ، وهذه الظاهرة هى عودة الحركات الإسلامية ، التى تعتبر نفسها عدوة طبيعية لكل ما هو غربى ، والتى تعتبر التعصب ضد اليهود بشكل خاص ، وضد الأفكار الأخرى بشكل عام فريضة مقدسة » .

(٦) اعترف مسئول يهودى كبير فى سلطات الاحتلال اليهودى فى فلسطين المحتلة ، فى مقابلة صحفية ، أجرتها صحيفة ها آرتس اليهودية ، فى عددها الصادر فى ٢ شباط ١٩٧٩ ، بأن هناك مزيدا من الدلائل تشير إلى تزايد

المد الإسلامى ، الذى بدأ يظهر بين عرب « إسرائيل » على حد تعبير المسئول اليهودى ، والذين يبلغ عددهم حوالى نصف مليون ، وبين عرب الضفة الغربية وقطاع غزة ، الذين يبلغ عددهم حوالى مليون .

وقال المسئول اليهودى : « **إن الذى يثير قلقنا هو أن مواقف العرب داخل إسرائيل بدأت تتحول من مواقف مبنية على قاعدة قومية ، إلى مواقف تستند إلى قواعد دينية** ، وأن الشباب العربى بدأوا يتحولون عن زعاماتهم التقليدية إلى الزعامة الدينية ، التى يمثلها علماء الدين ، وهم فى غالبيتهم من الشباب ، الذين لا يستبعد أن تكون لهم ارتباطات بحركات إسلامية متعصبة » .

ومضى المسئول اليهودى يقول :

« إن خطرا حقيقيا بدأ يهدد الاستقرار فى الشرق الأوسط ، وقسما كبيرا من أفريقيا ، وهذا الخطر هو خطر انتشار ثورة إسلامية شاملة ، يقوم بها متدينون متطرفون » .

(٧) وفى ندوة عقدها أهم معهد أبحاث يهودى متخصص فى رصد الشئون العربية ، كان موضوع احتمال انتشار « يقظة إسلامية » فى فلسطين المحتلة ، هو الموضوع الرئيسى ، الذى تناوله عدد من كبار المتخصصين اليهود فى الشئون العربية ، خلال ندوة خاصة نظمها معهد « شيلواح » فى جامعة تل أبيب فى أواخر شهر كانون الثانى ١٩٧٩ .

وقد أجمع العلماء اليهود المشاركون فى الندوة على أن اليقظة الإسلامية ، التى اجتاحت إيران بصورة مفاجئة ومذهلة وبدون سابق إنذار محسوس ، تنذر بأن ما حدث فى إيران ، يمكن أن يحدث فى أى مكان آخر فى المنطقة المحيطة بفلسطين المحتلة ، ويكاد يكون أمرا لا مفر منه أمام اليهود من التحسب له بشكل جدى .

وفيما يلى مقتطفات من أقوال العلماء اليهود المتخصصين فى الشئون العربية ، الذين شاركوا فى الندوة :

- البروفسور شارون : مستشار مناحيم بيغن - رئيس وزراء الاحتلال اليهودى للشئون العربية قال :

« ما من قوة فى العالم تضاهى قوة الإسلام ، من حيث قدرته على اجتذاب الجماهير . فهو يشكل القاعدة الوحيدة للحركة الوطنية الإسلامية » .

- البروفيسور « يوشواح بورات » قال :

« إن المساجد هى - دائما - منبع دعوة الجماهير العربية إلى التمرد على الوجود اليهودى » .

- البروفسور « الباريش » قال :

« إن الإسلام قوة سياسية واجتماعية ، قادرة على توحيد الجماهير ، وخاصة فى الضفة الغربية ، حيث يقوم علماء الدين المسلمون بمهمة توحيد الصفوف ضد اليهود » .

- البروفسور « موشيه شارون » قال :

« إن الجهود الأولى التى بذلت منذ أكثر من نصف قرن بواسطة علماء الدين المسلمين ؛ من أمثال مفتى فلسطين الأسبق الشيخ الحسينى ، والشيخ حسن البنا فى مصر ، وغيرهما من العلماء المسلمين ، والتى ما زالت ، حتى الآن ، كان لها تأثير كبير فى كسب العالم الإسلامى إلى جانب العرب الفلسطينيين باسم الإسلام وباسم حماية الأماكن المقدسة الإسلامية » .

وختمت الندوة أعمالها بالإشارة إلى عدة نقاط ، كان أهمها الاعتراف بوجود يقظة إسلامية حقيقية ، بدأت فى الظهور بين عرب فلسطين المحتلة ، رغم كل الجهود ، التى بذلها اليهود خلال الثلاثين عاما الماضية لدمجهم فى المجتمع اليهودى .

(٨) وفى عددها الصادر فى ١٩٧٩/١/٢١ ، نقلت صحيفة « الرأى » الأردنية عن وكالة الأنباء الفرنسية أن صحيفة « الواشنطن بوست » الأمريكية ذكرت أن الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر طلب من وكالة المخابرات الأمريكية أن تعد دراسة عن نشاطات الحركات الإسلامية فى العالم كله .

ونسبت صحيفة « الواشنطن بوست » إلى « زبيغنيو بريجينسكى » مستشار البيت الأبيض - آنذاك - لشئون الأمن القومى قوله :

« **إن الإدارة الأمريكية تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد نشاط الحركات الإسلامية المنتشرة فى العالم الإسلامى** وأن الولايات الأمريكية بحاجة إلى إعداد دراسة جديدة حول الحركات الإسلامية المتشددة ، ليسهل على الإدارة الأمريكية **وأصدقائها** فى المنطقة الإسلامية مراقبتها عن كثب ، حتى لا تفاجأ باندلاع ثورة إسلامية جديدة فى أى مكان فى العالم الإسلامى ؛ **لأن أمريكا حريصة على عدم السماح للإسلام بأن يلعب دورا مؤثرا فى السياسة الدولية** » .

(**٩**) وذكرت صحيفة « القبس » الكويتية فى عددها الصادر فى ١٩٧٩/١/٢٤ ، أن مجلس الأمن القومى الأمريكى طلب من هيئة المخابرات البريطانية تزويد الإدارة الأمريكية بكل ما يتوافر لديها من معلومات تتعلق بالحركة الإسلامية ، للاستعانة بها فى وضع الخطط الكفيلة بالقضاء على خطرهم قبل فوات الأوان .

(**١٠**) أوردت وكالة الأنباء الفرنسية فى نبأ لها من بيت المقدس بتاريخ ١٩ شباط « فبراير » ١٩٧٩ ، أن السلطات اليهودية قامت باعتقال اثنى عشر عالما من علماء المسلمين ، ومعظمهم من الشباب فى بيت المقدس .

وذكرت الوكالة **أن سلطات الاحتلال الإسرائيلى بدأت تبث رجالها فى المساجد ، لرصد الشباب المسلم ، الذى يرتاد المساجد بصورة متزايدة** .

(**١١**) نقلت صحيفة « القبس » الكويتية فى عددها الصادر فى ١٩٨٦/٦/٣٠ عن صحيفة « فورتشن » مقالا تحت عنوان « الصحوة الإسلامية تقلق أمريكا .. وإسرائيل تتوقع جهادا إسلاميا مقدسا لتحرير الأراضى » . وجاء فى مقال « فورتشن » ما يلى :

« إن صحوة الإسلام الجديدة تزعج الإسرائيليين كثيرا ، فإسرائيل تعرف تماما أنه إذا فشلت محادثات السلام مع مصر ، فإنها ستكون هدفا لحرب «الجهاد المقدس»، التى ستشنها الصحوة الإسلامية المتزايدة ... » .

وتردف صحيفة « فورتشن » قائلة :

« أنه حتى فى الجامعات العبرية فى إسرائيل بدأ الطلاب العرب المسلمون يبدون اهتماما متزايدا بالعودة إلى دينهم ، وبدأوا يمارسون ضغوطا على السلطات اليهودية للسماح بفتح كليات للثقافة الإسلامية ، والشريعة الإسلامية ، فى الجامعات اليهودية ، كما بدأ العديد منهم يطلقون لحاهم ويؤيدون العبادات الإسلامية ، فى حين بدأت الفتيات المسلمات فى ارتداء الزى الإسلامى الشرعى » .

وقالت « فورتشن » فى مقالها :

« إن استفتاء جرى مؤخرا فى الضفة الغربية أظهر أن سكانها – وخاصة المثقفين منهم – يطالبون بالعودة إلى الإسلام ، بعد أن يئسوا من جميع الأنظمة والايديولوجيات، التى تنازعت أفكارهم سنوات طويلة » .

وأردفت الصحيفة تقول :

« إن الإسرائيليين يشعرون أنهم يعيشون فى بحر متلاطم ، يسيطر عليه الإسلام ، وأن إسرائيل مهددة بالغرق والاندثار فى هذا البحر الإسلامى » .

(١٢) وفى عددها الصادر فى ١٩٧٩/٧/٨ ، نقلت صحيفة « القبس » الكويتية عن صحيفة « فورتشن » مقالا آخر ، جاء فيه ما يلى :

« إن الاتجاه الدينى فى مصر يرسخ أقدامه يوما بعد يوم ، فالشباب المصرى مفتون بالصحوة الإسلامية الثورية ، كما أن الفتيات المصريات يبدين اهتماما متزايدا بالإسلام . وفى جامعة القاهرة يزيد عدد الطالبات الملتزمات بالزى الشرعى . وقد يأتى يوم لا تبقى فيه طالبة مصرية واحدة ، إلا وقد ارتدت الزى الشرعى الإسلامى » .

وأردفت صحيفة « فورتشن » تقول :

« إن هناك خطرا كبيرا من أن تتمكن الحركة الإسلامية من العودة إلى التأثير على الحياة السياسية فى مصر ، وهذا الأمر يخيف الرئيس السادات ،

الذى عبر عن خوفه بخطابه الشهير فى جامعة الاسكندرية حين قال : إنه لن يسمح للدين بالتدخل فى السياسة .

وهذا الأمر تخشاه – أيضا – إسرائيل ، لأنها تعتبر أن الإخوان المسلمين هم من أشد أعدائها ، الذين يهددون وجودها ؛ لأنهم يرفضون الاعتراف بها ، ويجاهرون بالدعوة إلى إعلان الجهاد المقدس ضدها » .

الإسلام قادم ، ونحن فى خطر عظيم ...!

(١٣) وأول ما نطالع فى ملحق « ها آرتس » عن ظاهرة تزايد اليقظة الإسلامية فى قرى المثلث العربى ، المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، مقالا عنوانه : « الإسلام يعم قرى المثلث فى إسرائيل ... » .

وجاء فى المقال :

« إن يوم الجمعة من كل أسبوع ، أصبح عيدا لغالبية سكان « باقة » الغربية ، وهى من أكبر قرى المثلث العربى فى إسرائيل » .

ويردفَ المقال قائلا :

« إن سكان قرى المثلث لم يكونوا إلى ما قبل أشهر قليلة ، وعلى مدى الثلاثين عاما الماضية ، لم يكونوا يكترثون أبدا أو يهتمون بيوم الجمعة ، فقد كان يمضى كأى يوم آخر من أيام الأسبوع ، أما الآن ، فقد أصبح ليوم الجمعة أهمية كبيرة ، إذ ما أن يبدأ مؤذن المسجد برفع صوته بالأذان ، حتى يهرع جميع السكان إلى المسجد ، ليؤدوا الصلاة » .

ويمضى المقال قائلا :

« إن من يزور قرية « باقة » الغربية يوم الجمعة ، يشعر أن النشاط فيها قد انتقل من الشارع العام ، ومن المتاجر والمساكن والمقاهى ، إلى المساجد الثلاثة التى فى القرية ، وليست باقة الغربية وحدها ، التى يشعر فيها الزائر بذلك ، بل إنه يشعر بنفس الشعور ، حين يزور قرى قلنسوة ، وكفر قاسم ، وأم الفحم ، والطيبة ، وكفر قرع ، والطبرة ، وغيرها من القرى العربية » .

« إن ظاهرة تزايد اليقظة الإسلامية فى المناطق ، التى يقطنها عرب فى « إسرائيل » ليست مقتصرة على القرى وحدها ، بل إنها تبرز فى المدن أيضـا ، وخاصة فى عكا ، وإجمالا فإن القطاع العربى من إسرائيل يعيش حاليا مرحلة العودة إلى الإسلام ، فقد أخذ الجميع ، وخاصة الشباب يؤمون المساجد بعد أن كانوا يمضون وقتهم فى المدن الكبرى والمقاهى والنوادى والاجتماعات الحزبية ، وهذه ظاهرة لم تشهد الأقلية العربية لها مثيلا من قبل » .

وفى نفس ملحق صحيفة « ها آرتس » اليهودية الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٧/١٣ م ، والذى خصصته كاملا للحديث عن اليقظة الإسلامية بين شباب قرى المثلث العربى بفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ م ، نطالع مقالا آخر تحت عنوان :

« العودة إلى الإسلام من جديد ، أسئلة .. وتساؤلات ... » .

يقول المقال :

« **طوال الثلاثين عاما المنصرمة ، كانت الأقلية العربية فى إسرائيل تمارس نشاطا سياسيا متحفظا ، غالبا ما كان تحت مظلة الحزب الشيوعى الإسرائيلى ، أما الآن فإن الأقلية العربية بدأت تتجه اتجاها مختلفا نحو جذورها وأصولها الدينية** ، ولقد أصبحت ظاهرة تزايد اليقظة الإسلامية فى صفوف الأقلية العربية ، موضع اهتمام السلطات الرسمية ، التى تنظر – بريبة وخوف – **إليها** » .

ويردف المقال قائلا :

« **إن ظاهرة تزايد اليقظة الإسلامية بين** « **عرب إسرائيل !!** » ، **أصبحت مصدر قلق أكيد لكل يهودى** ، فلقد أصبح كل يهودى يتساءل بقلق وخوف هذه التساؤلات :

ما هى أهداف هؤلاء الشباب ، الذين يعودون إلى الإسلام من جديد...؟!

ومن هؤلاء الذين يقفون وراء هذه الظاهرة ...؟!

وهل حركتهم هذه حركة عفوية ، لن تلبث أن تزول أم أنها ستتحول إلى حركة إسلامية ثورية ، كما حدث فى مناطق أخرى فى الشرق الأوسط ...؟! » .

وقبل أن يبدأ المقال فى محاولة الإجابة على هذه التساؤلات ، يشير إلى أن الخطر الحقيقى ، الذى تمثله ظاهرة العودة إلى الإسلام بين عرب إسرائيل ، هو « أن الآلاف من الشباب ، الذين يعودون إلى الإسلام من جديد ، هم من طلاب المدارس الابتدائية والثانوية ومعاهد المعلمين ، أى أنهم من الجيل المثقف ، ومن جيل المستقبل » .

وينتقل الكاتب بعدئذ إلى الإجابة على التساؤلات حول أهداف اليقظة الإسلامية ، ومن هم الذين يقفون وراءها ، فيقول : **إنه لاحظ أن الكثير من رجال الدين ، الذين لهم نشاط مرموق ، غالبا ما يكونون من أعضاء الحركة الإسلامية ، التى يصفها الكاتب اليهودى بقوله :**

« إنها حركة دينية متعصبة ، أنشئت فى مصر عام ١٩٢٩ م ، وانتشرت فى أنحاء العالم العربى » .

ويردف المقال قائلا :

« إن النشاط الإسلامى ليس مقتصرا على رجال الدين وحدهم ، بل إن الواعظات المسلمات لهن دور كبير فى تزايد اليقظة الإسلامية بين عرب إسرائيل – حسب تعبيره – ففى قرية « باقة » الغربية مثلا ، تلقى واعظة شابة ، تأتى من نابلس ، دروسا دينية كل يوم ثلاثاء أمام نساء وفتيات القرية ، وقد كان لهذه الدروس أثر كبير فى عودة الكثيرات إلى الإسلام ، وامتلاء المساجد بهن فى الأماكن المخصصة لهن » .

(**١٤**) نشرت صحيفة « القبس » الكويتية فى عددها الصادر فى ١٩٨١/١/١٦ ، أن الجنرال الكسندر هيغ ، وزير خارجية الولايات المتحدة فى عهد الرئيس رونالد ريغان ، قد أكد أنه يؤمن إيمانا عميقا **بأن المساعدات الأمريكية لنظام الرئيس أنور السادات ستعزز قدرته على الصمود أطول مدة ممكنة فى وجه المخاطر الخارجية ، التى تتهدده ، بالإضافة إلى الخطر الأعظم ، الذى يتمثل فى تعاظم نفوذ الحركة الإسلامية فى مصر .**

(**١٥**) ونقلت صحيفة الشرق الأوسط فى ١٩٨١/٢/٢٨ ، التى تصدر بالعربية فى لندن وجدة فى وقت واحد ، تحليلا بثته وكالة رويتر حول

اكتشاف تنظيم إسلامى فى فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ م ، وجاء فى التحليل :

« **إن الصحوة الإسلامية التى انتشرت بين سكان الأراضى المحتلة فى فلسطين ، تثير قلق سلطات الاحتلال الإسرائيلى** ، وأن هذه السلطات تنظر بقلق بالغ إلى تزايد أعداد المترددين على المساجد ، وخاصة الشباب الذين أصبحوا ينادون – علانية – بضرورة العودة إلى أصول الدين والإسلام » .

وأنهت وكالة أنباء رويتر تحليلها قائلة :

« إن السلطات الإسرائيلية لا تخفى قلقها من أن تكون هذه الصحوة الدينية بين شباب فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ م ، قد أدت إلى تشكيل منظمات إسلامية شبه سرية على غرار جماعة الإخوان المسلمين » .

(**١٦**) نشرت صحيفة « الرأى » الأردنية فى عددها الصادر فى ١٩٨١/١/٢٠ م ، تحليلا نشرته صحيفة « الايكونومست » البريطانية ، جاء فيه :

« **بعد أن توقف نهر النيل عن الفيضان ، ظن الناس أن عهد الفيضانات فى مصر قد انتهى ، ولكن ذلك لم يكن صحيحا ، فإن مصر تشهد اليوم فيضانا عارما ، ولكن من نوع جديد ، ذلك هو فيضان الإسلام المكافح بقيادة الإخوان المسلمين .**

ليس بمقدور السادات ولا النميرى أن يوقفا المد الإسلامى المتصاعد فى مصر والسودان » .

وتختتم « الايكونومست » تحليلها بتوجيه نصيحة مبطنة ، تؤكد فيها أن الوسائل العادية فى محاربة الحركة الإسلامية لن تجدى نفعا فى القضاء عليهم ، **وأنه لابد من اتباع أسلوب أشد بطشا وقمعا ، للفتك بالحركة الإسلامية والقضاء عليها .**

وتنهى « الايكونومست » تحليلها بهذه العبارات ، التى تسخر – من خلالها – من الأساليب ، التى كان يتبعها السادات والنميرى فى محاربة الإخوان ، فتقول :

« إن كل محاولات السادات والنميرى لتطويق نشاط الإخوان المسلمين بالأساليب ، التى يتبعانها حاليا ، تبدو أشبه ما تكون بمحاولة طفل صغير يضع أصبعه فى ثقب صغير فى سد كسد أسوان ، يمنع انهيار الماء المتدفق من آلاف الثقوب الأخرى فى السد » .

(١٧) نشرت جريدة « الرأى » الأردنية فى ١٩٨١/٤/١٢ م ، ترجمة حرفية لدراسة ، نشرتها جريدة « يديعوت أحرنوت » فى ملحقها الأسبوعى الأخير ، ونقتطف من الدراسة هذه العبارات :

– « إن الحركة السرية ، التى تنشط فى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ م ، قد رسمت خطواتها بروح الإسلام ، ولم تتأثر بأية روح قومية أو وطنية أخرى » .

– « الشباب المسلم فى فلسطين بعد أن فقد الأمل فى جميع الحركات العربية ، أصبح يصرخ بأعلى صوته :

(لا عزة ولا قوة ، إلا بالإسلام » .

– « إن المساجد التى كانت فى السابق مقرا لتجمع الشيوخ والعجائز ، أصبحت اليوم مليئة بالشباب » .

– « الفتيات المسلمات يشاركن فى نشاطات الحركة الإسلامية فى فلسطين » .

– « الخطب فى المساجد تحولت إلى خطب سياسية ، فيها تحريض واضح ضد الحكم الإسرائيلى » .

– « الحركة الإسلامية تتسع وينتمى إلى صفوفها اليوم ، أكثر من عشرين بالمائة من شباب القرى العربية فى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ م » .

– « دعاة الحركة الإسلامية يقولون لمؤيديهم : إنه من أجل بث روح الإسلام فى فلسطين ، فلابد من اللجوء إلى ضرب الاحتلال ومقاومته فى سبيل الله » .

(**١٨**) نقلت صحيفة « الرأى » الأردنية فى عددها الصادر فى ١٩٨١/٤/١٣ ، نقلا عن صحيفة « يديعوت أحرنوت » أن مستشار بيغن للشئون العربية قال :

« لو لم تكتشف هذه الحركة فى الوقت المناسب ، لتعرض أمن إسرائيل ومستقبلها إلى خطر عظيم ، والآن ، وبعد أن قبضنا على أعضاء الحركة ، سنعمل على تقوية وتعزيز العناصر « الإيجابية » العربية ، التى تؤمن بدولة إسرائيل » .

(**١٩**) نقلت صحيفة « الرأى » الأردنية فى عددها الصادر فى ١٩٨١/٨/١٤ م ، عن مجلة « نيوزويك » الأمريكية مقابلة ، أجرتها مراسلة النيوزويك فى نيويورك ، السيدة « مارلين ديسنر » مع « اهارون ياريف » أحد مديرى المخابرات الإسرائيلية السابقين ، والرئيس الحالى لمركز الدراسات الاستراتيجية فى جامعة تل أبيب .

ومن الأسئلة التى وجهت إلى « اهارون ياريف » هذا السؤال :

« هل سيكون بمقدور الأقطار العربية على المدى البعيد أن تزيل إسرائيل ...؟ » وكان جواب « اهارون ياريف » كما يلى :

« لا اعتقد أن العرب – بأوضاعهم الحالية – يستطيعون أن يزيلوا إسرائيل من الوجود ، حتما مع وجود أسلحة جديدة ومتطورة ، ولكن الأمر قد يصبح أكثر خطورة بالنسبة لإسرائيل فى المستقبل ، إذا نجح المتعصبون المسلمون فى تغيير الأوضاع فى الأقطار العربية لصالحهم . ولكننا نأمل أن أصدقاءنا الكثيرين سينجحون فى القضاء على خطر المتعصبين المسلمين فى الوقت المناسب » .

(**٢٠**) ونشرت صحيفة « السياسة » الكويتية فى عددها الصادر فى ١٩٨١/٨/٣ م ، فى رسالتها الإخبارية من بلجيكا ، أن مخابرات حلف الأطلسى أعدت دراسة عن الأوضاع فى الشرق الأوسط ، أكدت فيها استنتاجات اللجنة الثلاثية ، التى كانت مؤلفة من الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون ، وكيسنجر ، والسياسى الاقتصادى الأمريكى روكفلر ، والتى أشارت إلى أن العالم الإسلامى

سيشهد فى منتصف الثمانينات صحوة دينية حقيقية ، تعمل على هدف مزدوج ، وهو الجهاد لإزالة إسرائيل وإزالة النفوذ الأمريكى ، والقضاء على المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط .

وأكدت دراسة مخابرات حلف الأطلسى ضرورة الإسراع فى اتخاذ الإجراءات المناسبة الحازمة للقضاء على جميع بوادر اليقظة الإسلامية فى المنطقة ، قبل استفحال أمرها .

(٢١) نقلت صحيفة « القبس » الكويتية فى عددها رقم ٣٣٨٢ ، الصادر فى ١٢/١٠/١٩٨١ م ، نص مقابلة إذاعية ، أجراَها راديو إسرائيل مع مناحيم بيغن ، قبل أسبوعين من مقتل السادات ، وفيما يلى أهم ما ورد على لسان مناحيم بيغن فى تلك المقابلة :

« سؤال المذيع : ألا تقلقك المصاعب ، التى تواجه الرئيس السادات من قبل المعارضة ؛ بسبب معاهدات كامب ديفيد ...؟

جواب بيغن : إننى أدرك تماما الأخطار ، التى تهدد صديقنا الرئيس أنور السادات ، ولست أنكر أننى حذرته مرارا من أولئك المتعصبين المتطرفين ، الذين يحملون أفكارا عدائية لإسرائيل ، ويريدون العودة إلى تطبيق قوانين وعادات العصور الوسطى ، بل العصور الحجرية .

وعندما كنت فى أمريكا قام الرئيس السادات بحملة اعتقالات ضد أعدائه من الإخوان المسلمين ، وقد سمعت اعتراضات كثيرة هناك ضد هذه الحملة باعتبارها تتعارض مع التقاليد الديمقراطية ، ولكننى دافعت عن إجراءات السادات بحرارة ، وأقنعت المعترضين بأنه يجب عليهم أن يتناسوا التقاليد الديمقراطية ، حين يتعلق الأمر بالمسلمين ، وقلت للمعترضين إنه لو لم يقم السادات بضرب المعارضين المسلمين فى الوقت المناسب ، فقد كان من غير المستبعد أن يضربوه هم فى أية لحظة » .

(٢٢) نقلت صحيفة « الدستور » الأردنية فى عددها الصادر فى ٩/٩/١٩٨١ م ، عن صحيفة « الواشنطن بوست » الأمريكية تحليلا سياسيا ،

يحتوى كل سطر فيه على تحريش سافر ضد الحركة الإسلامية الجادة فى مصر .
وفيما يلى أهم فقرات هذا التحليل :

— مع نهاية شهر رمضان تجمهر أكثر من مائة ألف[1] من المسلمين المتطرفين لأداء صلاة العيد فى ساحة مقابلة لقصر عابدين ، حيث يقيم السادات ، ولم يكن الأمر مجرد أداء صلاة ، بقدر ما كان مظاهرة عدائية ، تتحدى السادات وسياسته ، خاصة أنها جاءت فى وقت يستعد فيه السادات للسفر إلى بريطانيا وأمريكا ، مما يعطى انطباعا بأن مركزه فى مصر أصبح ضعيفا أمام المعارضة الدينية .

— أن الجماعات الإسلامية المتطرفة تهدف إلى تحويل المجتمع المصرى من مجتمع علمانى إلى جمهورية إسلامية تتبنى حكومتها تعاليم القرآن . ومن الطبيعى أنه إذا قامت هذه الجمهورية الإسلامية فى مصر ، فلن يبقى للسادات مكان فى السلطة .

— رغم أن السادات ملأ الجامعات والمعاهد المصرية بالبوليس السرى وبرجال المخابرات ، ورغم أنه أصدر تحذيرات شديدة للمتطرفين بعدم التدخل فى الشئون السياسية ، إلا إنه فشل فشلا ذريعا فى إيقاف تقدم الجماعات الإسلامية وانتشارهم فى الجامعات والمعاهد المصرية ، وإذا أراد السادات أن يتغلب على هذا الخطر ، الذى يتهدد نظامه ، فعليه أن يقوم بعمل أكبر من مجرد إصدار التحذيرات[2] ...!!!

هذه أخبار وأقوال وتصريحات وتحليلات ، نقلتها بحروفها من مصادرها ، دون أن أعقب عليها بكلمة واحدة ، لتتحدث هى للقارىء بنفسها . وإن فيها لعبرة لكل ذى لب ، وذكرى لمن كان له قلب ، أو ألقى السمع وهو شهيد .

---

(١) الواقع أن المصلين فى هذه المدة كانوا حوالى نصف مليون ، فقد ازدحم ميدان عابدين على سعته ، وازدحمت كل الشوارع المؤدية إليه ، كما شهدت ذلك بنفسى ، وكنت خطيب العيد يومئذ .

(٢) اعتمدنا هذه النقول الموثقة من مصادرها على الدراسة الوثائقية ، التى أعدها ونشرها الأخ الفاضل زياد أبو غنيمة ، ونشرتها دار الفرقان فى عمان . وينبغى أن يضاف هنا ما كتبه الأستاذ عادل حسين فى صحيفة « الشعب » المصرية ، التى يتولى رئاسة تحريرها ، تقريرا وتعبيرا عن موقف أمريكا واليهود من الصحوة الإسلامية ، من خلال زيارته لأمريكا ، أوائل ١٩٨٧ م .

فهل تقنع هذه الأقوال الموثقة كاتبنا أستاذ الفلسفة ، الذى يكابر ويمارى فى أشد الحقائق وضوحا ، ليعلن - فى جرأة يحسد عليها - أنها من أشد الأساطير فى حياتنا بطلانا ؟!

وهبنى قلت : هذا الصبح ليـــل   أيعمى العالمون عن الضياء ؟!!

خاتمـــة

الآن حصحص الحق ، ووضح الصبح لكل ذى عينين ، وتبين لكل منصف أن العلمانية ، لا مكان لها فى مصر ، ولا فى ديار العروبة والإسلام ، بأى منطق أو بأى معيار ، لا بمعيار الدين ، ولا بمعيار المصلحة ، ولا بمعيار الديمقراطية ، ولا بمعيار الأصالة ، وأن الشبهات التى أثارها العلمانيون ، لا تقوم على ساق ولا قدم .

ومن النتائج المهمة ، أن هناك مفاهيم كانت ملتبسة على الناس ، قد تميزت واتضحت ، بعد أن حاول من حاول من دعاة العلمانية ، أن يخلطوا الأوراق ، ويشبكوا الخطوط بعضها ببعض .

ومن هنا نستطيع أن نقول بوضوح وصراحة : « نعم » و« لا » فى تلك المتشابهات ، نثبت حقها ، وننفى باطلها .

نعم .. للعلمية ، ولا .. للعلمانية .

نعم .. للدولة الإسلامية ، ولا .. للدولة الدينية .

نعم .. للشريعة فى ضوء الاجتهاد ، ولا .. للجمود باسم الشريعة .

نعم .. للتحديث فى رحاب الأصالة ، ولا .. للتغريب فى ركاب التبعية .

نعم .. للتفاعل الفكرى ، ولا .. للغزو الفكرى .

نعم .. للاعتزاز بالدين ، ولا .. للتعصب الأعمى .

نعم .. للحوار البناء ، ولا .. للتشكيك الهدام .

وأخيرا أسأل الله تعالى أن يجعل لأمتنا نورا تمشى به فى الظلمات ، وفرقانا تميز به بين المتشابهات ، ومنارا يهديها من التيه فى مفارق الطرقات ، وأن يجعل قولنا وعملنا خالصا لوجهه ، ﴿ ربنا لا تزغ قلوبنا ، بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، إنك أنت الوهاب ﴾ « آل عمران : ٨ »

قائمة بمؤلفات الدكتور يوسف القرضـــاوى

١	– الحلال والحرام	مكتبة وهبة
٢	– مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام	مكتبة وهبة
٣	– الإيمان والحياة	مكتبة وهبة
٤	– الخصائص العامة للإسلام	مكتبة وهبة
٥	– الحلول المستوردة ، وكيف جنت على أمتنا	مكتبة وهبة
٦	– الحل الإسلامى فريضة وضرورة	مكتبة وهبة
٧	– غير المسلمين فى مجتمع الإسلام	مكتبة وهبة
٨	– الصبر فى القرآن الكريم	مكتبة وهبة
٩	– العبادة فى الإســلام	مكتبة وهبة
١٠	– فقه الزكاة « ٢ مجلد »	مكتبة وهبة
١١	– ثقافة الداعيــة	مكتبة وهبة
١٢	– التربية الإسلامية ومدرسة حسن البنا	مكتبة وهبة
١٣	– جيل النصر المنشود	مكتبة وهبة
١٤	– رسالة الأزهر بين الأمس واليوم والغد	مكتبة وهبة
١٥	– وجود الله	مكتبة وهبة
١٦	– حقيقة التوحيد	مكتبة وهبة
١٧	– نساء مؤمنات	مكتبة وهبة
١٨	– ظاهرة الغلو فى التكفير	مكتبة وهبة
١٩	– الناس والحق	مكتبة وهبة
٢٠	– عالم وطاغية	مكتبة وهبة

٢١ – درس النكبة الثانية مكتبة وهبة
٢٢ – شريعة الإسلام صالحة للتطبيق فى كل زمان ومكان دار الصحوة
٢٣ – الرسول والعلم دار الصحوة
٢٤ – عوامل السعة والمرونة فى الشريعة الإسلامية دار الصحوة
٢٥ – أين الخلــل دار الصحوة
٢٦ – الإسلام والعلمانيــة دار الصحوة

فهـرس الكتـــاب

الموضـــوع | الصفحة

مطابع الوفاء - المنصورة

١٤٣١ - ٩٧٧

هذا الكتاب

هذا الكتاب صدى للندوة التى دعت إليها اللجنة الثقافية فى نقابة الأطباء بالقاهرة ، ليتحاور فيها الإسلاميون والعلمانيون حول قضية من أخطر القضايا ، ولازالت ــ تلكم هى : « **الإسلام والعلمانية** » .

وقد اتجه تفكير كاتبنا الأستاذ الدكتور /**يوسف القرضاوى** إلى أن يرد على دعاوى العلمانيين عامة والدكتور فؤاد زكريا خاصة ، فى كتاب يُقرأ لا فى محاضرة تُسمع ، بعيد عن تأثير قوة الصوت وتشجيع الجمهور ، فكان هذا الكتاب .

وقد أدار كاتبنا الحوار فى هذا الكتاب حول جملة أمور أساسية :

١ – تحديد المواقع أو الهويات لكل من الطرفين المتحاورين ، من أول الأمر ، وأين يقف منها؟ .

٢ – تحديد المفاهيم الرئيسة فى الحوار ، وخصوصا مفهومى الإسلام والعلمانية .

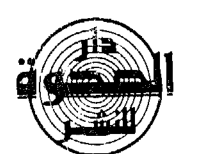
٣ – تحديد المعايير التى يجب أن يرجع إليها عند الخلاف ، ويرتضيها الطرفان حكما بينهما .

٤ – تحرير موضع النزاع بين الفريقين ، بحيث يعرف المتفق عليه ، والمختلف فيه .

٥ – تتبع الشبهات المهمة ، التى أثارها الدكتور فؤاد زكريا خاصة ، والعلمانيون عامة ، لتفنيدها ، والرد عليها .

أسأل الله أن يكون هذا الكتاب شعاعا على الطريق يهدى ويضىء والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

دار الصحوة



دار الصحوة للنشر والتوزيع ـ القاهرة

الإدارة : ٧ ش السراى ـ أول المنيل ت . فاكس : ٩٨٧٩٢٤

الفرع : حدائق حلوان ـ بجوار عمارات المهندسين ت ٣٧٤٠٠٧١